قضايا إعلامية معاصرة

فى الوطن العربى

الدكتورة
عواطف عبد الرحمن



قضايا إعلامية معاصرة
فى الوطن العربى

الدكتورة

عواطف عبدالرحمن

رئيس قسم الصحافة

كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر

ت : ٢٧٥٢٩٨٤، فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

٠٠١,٥ عواطف عبد الرحمن.

ع و ق ض قضايا إعلامية معاصرة فى الوطن العربى / عواطف عبد الرحمن . ـ

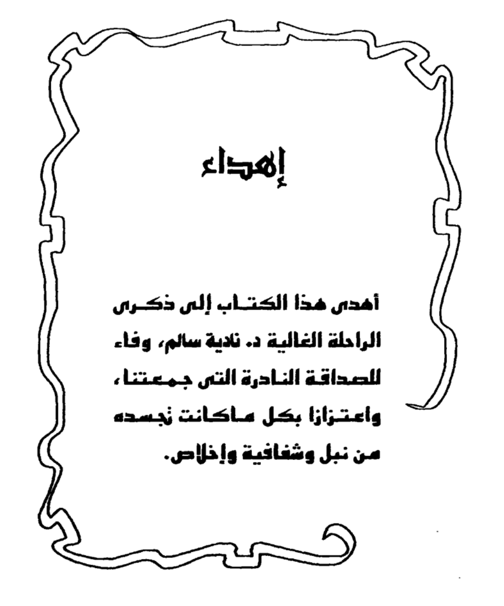
القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٩٧ .

١٢٤ ص : إيض ؛ ٢٤سم.

يشتمل علي بيلوجرافيات.

تدمك : ٤ ـ ٠٩٠٤ ـ ١٠ ـ ٩٧٧.

١ ـ الإعلام ـ العالم العربي. ٢ ـ الصحافة العربية. أ ـ العنوان.



إهداء

أهدى هذا الكتاب إلى ذكرى الراحلة الغالية د. نادية سالم، وفاء للصداقة النادرة التى جمعتنا، واعتزازا بكل ماكانت تجسده من نبل وشفافية وإخلاص.



محتويات الكتاب

الصفحة

المقدمة

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى طوال الفترة التى أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها، أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب وشبكات المصالح المحلية أو بين الدول والأنظمة العربية إقليميا وعالميا. كما أن التداعيات الدولية والإقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوروبى وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق/ غرب،وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام بقضايا البيئة والمرأة والسكان، هذا علاوة على الملابسات والنتائج التى أعقبت حرب الخليج على المستوى العربى وذلك فى ظل اتساع آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، كل ذلك أسفر عن ظهور خريطة جديدة للصراع الإقليمى والعالمى، كما تمخض عن حدوث تغيرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته وآلياته واستخدامه كأداة للهيمنة المحلية والدولية، وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الإقليمية، هذا مع استمرار الخلل والتفاوت الخطير فى النظام الإعلامى العالمى الراهن سواء على المستويات المحلية أوالدولية واستمرار ورسوخ الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب للإعلام من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة،ومن الدول الغنية تكنولوجياً فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب. لقد أدت هذه الأوضاع مجتمعة إلى بروز مجموعة من التحديات التى تواجه الإعلام العربى المعاصر والتى تتجلى تداعياتها كأوضح ما يكون على الساحتين الإعلامية والثقافية.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذى يتناول عدة قضايا جوهرية تواجه الإعلام المصرى والعربى المعاصر، منها قضيتان تجسدان جماع التحدى الحضارى الذى تواجهه المجتمعات العربية فى المرحلة الراهنة وهى تخطو على أعتاب القرن الحادى والعشرين،وأعنى بهما قضية الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية، وقضية الإعلام ودوره فى تحرير المرأة العربية والنهوض بأوضاعها كمواطنة، وقضيتان

أخريان تستمدان أهميتهما من ارتباطهما بالمسيرة العلمية للصحافة والإعلام كمجال أكاديمي حديث نسبيا ومشكلات المشتغلين بالبحوث الإعلامية فى العالم العربى.

وتبرز أهمية كل قضية على حدة سواء فى خصوصية مفرداتها وإشكالياتها على المستوى العلمى المعاش أو الرؤى الفكرية التى تحدد مسارها فى إطار تشابكها وتفاعلها الجدلى مع سائر مفردات الواقع المجتمعى الذى يشكل ماهيتها وأسبابها فى مختلف المراحل التاريخية التى مرت بها.

الدراسة الأولى عن: (الإعلام العربى فى مواجهة الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية) وتعد هذه الدراسة المحور الأساسى لهذا الكتاب تتناول الاختراق الثقافى باعتباره بنية ثقافية تتشابك وتتفاعل مع البنية السياسية والاقتصادية السائدة فى الوطن العربى، وتشرح وتوضح الدور الذى تقوم به هذه البنى مجتمعة وفى إطار متكامل فى خلق رأى عام مساند ومتقبل لأفكار وقيم الثقافة الوافدة التى يتم بثها وترويجها بانتظام ومن خلال سياسات مدروسة ومحكمة تلتزم بها وسائل الإعلام الغربية ووكالات الأنباء العالمية الموالية للصهيونية، حيث تقوم وسائل الإعلام بإعادة الإنتاج الثقافى لهذه الآليات وتتولى نشرها على النطاق المحلى مما يخلق مزيدا من العوائق التى تحول دون امتلاك المجتمعات العربية للمقومات العلمية والفكرية والثقافية التى تسمح لها بتعزيز الذاتية الثقافية العربية بأصولها العربية الإسلامية وروافدها العقلانية والمستنيرة من التراث الغربى.

وتبرز الدراسة أوجه القصور العربية التى تتمثل فى احتكار الحكومات العربية للقوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامى فى الوطن العربى، كما توضح الآثار المترتبة على ظهور الثروة النفطية وانعكاساتها السلبية والإيجابية على السياسات والممارسات الإعلامية فى العالم العربى. وفى إطار هذا العرض يبرز أمامنا العجز الإعلامى المتعدد الصور، وعلى الأخص عجز الإعلام العربى المشترك - ممثلا فى الجامعة العربية - عن خدمة القضايا العربية بسبب سيطرة الرؤية القطرية على الخطاب العربى وتعددية أجهزة رسم السياسات واتخاذ القرارات، وكذلك تخلى وكالات الأنباء العربية عن دورها وانشغالها بالترويج للحكومات وترك الساحة

للوكالات الغربية والعالمية كى تصنع الصورة الإعلامية للوطن العربى بكل ما يحمله ذلك من أخطار وتحيزات فجة للمصالح الغربية، ولا تغفل هذه الدراسة تأثير مستجدات العصر التى تتمثل فى الاحتكار الغربى لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والدور الحاسم الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية فى مجال تسويق السلع الثقافية والإعلامية من خلال الوكالات الدولية للإعلان.

وتكشف هذه الدراسة عن عدة حقائق محورية أبرزها اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر شماله وجنوبه، والتنافس بين الثقافتين العالميتين: الثقافة الأنجلو أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم، وتؤكد على أن الجزء الجنوبى من العالم وفى قلبه الوطن العربى أصبح مستهدفا بصورة مباشرة؛ إذ صار الوطن العربى بكل تراثه الثقافى والاجتماعى يمثل الساحة الرئيسية لكل أشكال الاختراق الأنجلو أمريكى والفرنسى مضافا إليها ثقافة التطبيع مع الفكر الصهيونى وإسرائيل.

وتشير الدراسة إلى عجز النخب الثقافية فى الوطن العربى عن صياغة مشروع ثقافى حضارى مستقل فى مواجهة المشروع الثقافى الاستعمارى الوافد، بل بدلا من ذلك تمت المصالحة معه على نفس أرضية التبعية التى تكرست فى المجالين السياسى والاقتصادى منذ انتهاء الحقبة العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى وبدء عصر السيطرة الأوروبية على الوطن العربى. فالثقافة العربية تخوض فى المرحلة الراهنة معارك متعددة الجبهات تهدد وجودها كثقافة حضارية لشعوب مارست فى الماضى إبداعا حضاريا مرموقا، وأسهمت فى إثراء الحلقة الوسيطة بين الحضارات القديمة والحضارة الأوروبية الأمريكية الحديثة، كما تشير إلى وجود شبكة قوية من المصالح المشتركة بين النخب العربية السياسية والاقتصادية التى تلتقى مع ركائز الغزو الأجنبى وتسهل لها إمكانية التغلغل والرسوخ على أرضية العداء للجماهير العربية وللثقافة العربية.

أما الدراسة الثانية عن المرأة العربية والإعلام فهى تطرح الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية تحرير المرأة العربية، وهل يقوم الإعلام العربى بدور

إيجابى يتمثل فى دفع قضية المرأة إلى الأمام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته، أم يسعى متعمدا إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلا إنجازاتها فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع الفكرى والفنى والإنسانى - وتقدم هذه الدراسة رؤية بانورامية شاملة عن واقع المرأة العربية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية مع عدم إغفال الإشكاليات المنهجية الخاصة بقضية المرأة والإعلام إذ تشير بالتفصيل إلى المعالجات الإعلامية لقضايا المرأة وأدوارها والفئات الاجتماعية النسائية التى تركز عليها وسائل الإعلام ومنظومة القيم التى تسلط عليها الأضواء، كما تعرض لأوضاع الإعلاميات المصريات وتشير بوجه خاص إلى افتقارهن للوعى بقضية المرأة كقضية مجتمعية تخص الرجال والنساء معا. كما تبرز تأثير بيئة العمل الإعلامى على أدائهن وإسهاماتهن فى مجال إعلام المرأة وتعزو الدراسة هذا القصور الإعلامى إلى عاملين - العامل الأول - يتعلق بغياب الرؤية الإستراتيجية لقضايا المرأة المصرية وأدوارها فى إطار الأوضاع المجتمعية والحضارية المعاصرة سواء لدى القيادات الإعلامية أو الإعلاميات والصحفيات. وتحاول الدراسة إبراز المردود السلبى لهذه الأوضاع وتأثيره سواء على الأداء المهنى للإعلاميات أو مواقف الإعلام المصرى ومعالجاته لقضايا المرأة ومشكلاتها.

أما العامل الثانى - فهو يتعلق بغياب العنصر الحيوى فى العملية الاتصالية، وأعنى به الجمهور سواء بالنسبة لقائمة الاهتمامات لدى القائمات بالاتصال والإعلاميات اللاتى يتوجهن إلى جمهور يجهلن ظروفه ومشاكله وتعقيدات حياته ولا يبدين أدنى اهتمام بمحاولة التعرف على شرائحه وفئاته ونوعية الهموم والطموحات والعوائق التى تحاصره. وأيضا بالنسبة لقائمة البحوث الإعلامية التى تخلو من دراسات الجمهور بصفة عامة والجمهور النسائى على وجه التحديد.

هذا، ويختتم الكتاب بالقضايا الخاصة بأزمة بحوث الإعلام والباحثين الإعلاميين فى مصر إذ يتم تناولها من خلال الدراستين الثالثة والرابعة، وتركز الدراسة الثالثة على الإشكاليات والتحديات التى تواجه بحوث الإعلام فى ضوء

التطورات العلمية والتكنولوجية التى يشهـدها العالم المعاصر وتقودها دول الشمال فى إطار شديد التباين سواء فى معدلات أو نوعيـة التطور بين مجتمعات الشمال ـ التى تمتلك مفـاتيح وأدوات التقدم العلمى والتكنـولوجى ـ ومجتمـعات الجنوب ـ وفى قلبها مصر والعالم العربى ـ التى لا تـزال تعانى من تركة المرحلة الاستعمارية وامتـداداتها الراهنة فى صـورة أشكال جديدة من الهـيمنة الاقـتصادية والثـقافـية المفروضة عليها من دول الشمال، وتشير الدراسة إلى التحديات التى تواجه الإعلام كتـخصص أكاديمى ـ الذى رغم مـا يحظى به من اهتمام عـالمى إلا أنه لم يحقق حتى الآن إجماعا حول تحديد مفاهيمه وأطره النظرية ـ كذلك تتناول الدراسة الدور الذى تقوم به المراكز البـحثية ذات التمويل الأجنبى والوكـالات الإعلانية فى تمويل العديد من البحـوث الإعلامية التى تستهـدف الإبقاء على الأوضاع الراهنة، والتى تنظر إلى البحث العلمى فى مجال الإعلام باعتباره سلعة يحدد قيمتها التبادلية فى السـوق هؤلاء الذين يملكون وضع قـائمـة أولوياتهـا، كمـا تبـرز مـدى حاجـة مجتمـعات الجنوب إلى خلق الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة على القـيام بالبحوث الإعلامية التى تلبى الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها، انطلاقا من الرؤية التى تعـتبـر البـحث العلمى الإعـلامى سلعـة اجتـمـاعيـة؛ أى خـدمة تخـضع للاحتيـاجات والمطالب المجتمعيـة وتركز على أبعاد الوظيفة الاجـتماعية والثقـافية المنوطة بالبحـوث الإعـلامية للـقيام بأدوارها فى إثراء المعرفـة العلمية فى مـجال العلوم الاجتـماعية والإنسـانية أولا، ثم النهوض بالإعـلام كمهنة وكـحقل علمى تخصصى.

وتتابع الدراسـة الرابعة بالوصف والتحلـيل مسيرة البـحوث الإعلامـية فى المجتمع المصـرى منذ نهاية الخمسينـيات حتى التسعـينيات، وتبرز فى قلبها قـضية الباحثـين الإعلاميين الذين يـمثلون الجيل الرابع فى الجمـاعة العلمية الإعـلامية، وتركز على قضية الالتزام العلمى والأخلاقى فى مجال البحوث الإعلامية وحقوق هؤلاء الباحـثين فى إجراء بحوثهم فى مناخ ديمـقراطى يتيح لهم الرعاية العـلمية والإنسانيـة بما يساعدهم على اكـتشاف قـدراتهم البحثـية وتطويرها وتوظيفـها فى النهوض بالإعلام المصرى والعـربى سواء كمجال أكاديمى له خصوصـيته أو كمهنة

متميـزة لها أدوارها المتعددة البارزة فى تشكيل العقل والـوجدان المصرى والعربى. وتشير الدراسـة إلى الوجه الآخر لقضية الحـقوق الأكاديمية للباحـثين، وأعنى بها المسئولية العلمية والأخلاقية لهـؤلاء الباحثين إزاء التخصص والمهنة والمجتمع ككل فى إطار الالتزام التاريخى والحضارى والمجتمعى للإعلام المصرى، ومراعاة الموروث الحضارى العـربى الإسلامى وعدم إغفـال الجوانب الإيجابية فى الروافـد الحضارية الأخرى.

وفى النهـاية أتوجه بهذا الجـهد المتـواضع إلى طلابى بقسم الصـحافـة كلية الإعلام امتنانا للمساندة المعنوية غير المشروطة التى أتلقاها منهم، ووفاء لدين أحس به يطوق عنقى تجاه عطائهم الصادق وشفافيتهم النادرة.

عواطف عبد الرحمن

قليوب - سبتمبر ١٩٩٦

الدراسة الأولى

الإعلام العربى فى مواجهة الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية

فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وفى إطار المحاولات الدءوبة التى تقودها الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال من أجل عولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية، وفى ظل الهيمنة السياسية والاقتصادية لدول الشمال، وفى ظل الصراع الثقافى والتحديات الحضارية تبرز الأدوار الجديدة للإعلام والاتصال المعاصر، حيث لم تعد تكنولوجيا الاتصال تشغل موقعا مركزيا فحسب فى شبكة الإنتاج الصناعى، بل بدأت تشغل موقع القلب فى إستراتيجية إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية على المستوى السياسى بين الحكومات وذلك بالترويج لما يسمى بـ (الشرعية الدولية) ومعاييرها المزدوجة، وعلى المستوى الثقافى بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن الثقافة الغربية الصناعية وتهميش ثقافات الجنوب، وعلى المستوى الاقتصادى بالترويج لعالمية السوق وإغفال التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لدول الشمال والتدنى المعيشى لشعوب الجنوب،وعلى المستوى الاتصالى بالترويج لما يسمى بـ (القرية الاتصالية العالمية) متجاهلا عن عمد التفاوت الملحوظ بين معدلات التطور الإعلامى والاتصالى بين أجزاء العالم شمالا وجنوبا، سواء تمثل ذلك فى تكنولوجيا الاتصال أو فى الإشباع الإعلامى، فالواقع أن الإعلام لم يعد يمثل السلطة الرابعة أو الخامسة كما تشير الأدبيات الإعلامية بل أصبح يشغل موقعا مركزيا فى الإستراتيجيات والسياسات التى تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصرة سواء فى دول الشمال أو الجنوب. وقد يكون ذلك أكثر بروزا فى الدول الصناعية المتقدمة حيث يلعب الإعلام دورا رئيسيًّا فى التحول العلمى والتكنولوجى وفى إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل هذه المجتمعات. وهناك جدل دائم حول علاقة الإعلام بمراكز القوة والتأثير فى المجتمع، وتحفل الساحة الغربية (الأوروبية والأمريكية) بالعديد من التيارات والرؤى

فى بحوث الإعـلام والاتصال ولكن يبدو جليـا أن الرؤى التى تأخذ بالخصوصـية الثقافيـة والاجتماعية فى سـياقها التاريخى قد حلّت مـحل الرؤى ذات التوجهات المطلقة والتى تميل إلى التعامل مع الظواهر الإعلاميـة كوحدات مغلقة ومعزولة عن أطرها الثقـافيـة والحضارية. فـهناك الرؤية البراجـماتية التـى سادت فى الولايات المتحدة خـلال أربعة عقود وما زالت مسـيطرة على معظم دارسى الإعلام فى دول الجنوب، وتعتمـد على المنظور الإمبريقى، وترى أن الإعلام هـو أداة التحديث فى المجتـمعات الناميـة، بينما يرى التيـار النقدى الذى انبثق من التـراث النقدى للفكر الاجتماعى الأوروبى أن سيطرة الإعـلام الغربى على الإعلام فى دول الجنوب يعد نوعا مـن الاستعـمار الثـقافى الذى يفـرض أساليب الحـياة والقـيم الغربيـة على مجتمعات الجنوب. وترى المدرسة النقدية أن الإعلام فى الدول النامية يثير إشكالية تتمثل فى كونه يلعب دوراً مزدوجًا سواء على المستوى المحلى أو الدولى، إذ يمكن استخدامه أداة للضبط الاجتماعى وتكريس التبعـية الثقافية كما يمكن الاستعانة به أداة للتحرر الثقافى والاجتمـاعى فى ذات الوقت،كذلك يمكن أن يعبر عن الهيمنة الكونية للغرب، ويمكن أن يكون وسيلة لإحياء وإنعـاش الثقافات القومية فى ذات الوقت. وهناك الرؤية الماركـسيـة التى تؤكد على مـخاطر سـيطرة رأس المال على الإعلام وهيمنة ثقافة الطبقة المسيطرة سياسيًا واقتصاديًا على السياسات والممارسات الإعلامية، بينما يركز أنصار التيار الليـبرالى على دور القائمين بالاتصال باعتبارهم منتجى المادة الإعلامية ويتأثـرون بالمؤسسات السياسية والاجتماعيـة والقيم الثقافية واهتمامات الجماهير. (1)

وفى مواجهة الرؤية التى تَعتَبِر الإعلام أداة حاسمة فى تشكيل اتجاهات وقيم الجمهور تبرز الرؤية التى تنتمى إلى مرحلة ما بعد الحداثة ويتبناها التيار النقدى فى الدراسـات الإعلامـية والتى تحـاول تصحـيح موقع ودور الجـمهـور فى العمليـة الاتصالـية حيث كـان ينظر إليه كـعنصر مـتلقٍ سلبى بالرسـائل الإعلاميـة بشكل مطلق.

وخلافا للرؤية التـقليدية يرى تيار ما بعد الحداثة أن الجـمهور هو الذى ينتج المعنى الخاص به؛ لأنه يفسر المضامين الإعلامـية من خلال أفكار مسبقة لديه تتفق مع تكويناته الثقـافية وتنشئتـه الاجتماعـية ومصالحه مما يكـشف عن غزارة المصادر

الذاتية للجمهور لإنتاج المعانى والتفسيرات للمضامين الإعلامية التى يقرؤها ويشاهدها. فالتفاعل بين الجمهور والنصوص الإعلامية يمر بمرحلة معقدة داخل الجمهور حتى تكتسب هذه النصوص معانيها وتفسيراتها التى قد تتناقض وتختلف مع رؤية واتجاهات واضعى السياسة الإعلامية ورؤية القائمين بالاتصال. ويلاحظ أن سيطرة النظم السياسية على الممارسات والسياسات الإعلامية وخصوصا فى مجتمعات الجنوب قد أسفرت عن بعض الآثار السلبية الضارة التى تمثلت فى أحادية الخطاب الإعلامى وغلبة الطابع السياسى عليه وإغفال وتهميش الجوانب الثقافية بمعناها الشامل. كما أسفر التفوق الغربى فى مجال تكنولوجيا الاتصال - وعلى الأخص الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة - عن بروز إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبوقة تتعلق بالوعى والقيم الثقافية وأنماط السلوك البشرى.

فإذا كان الغرب قد نجح بفضل هذا التفوق التكنولوجى فى الترويج لما يسمى بـ (القرية الاتصالية العالمية) فإن ذلك لا يعنى طمس التمايزات الثقافية والحضارية التى تنفرد بها مجتمعات الجنوب وفى قلبها العالم العربى.

ويقودنا هذا إلى القضية المثارة عن الاختراق الثقافى باعتباره بنية ثقافية فاعلة تعمل فى المدى المتوسط والبعيد على خلق رأى عام مساند ومتقبل لأفكار وقيم الثقافة الوافدة والتى يتم بثها وترويجها بانتظام من خلال وسائل الإعلام الغربية ووكالات الأنباء العالمية والموالية للصهيونية والتى تقوم وسائل الإعلام العربية بإعادة إنتاجها ونشرها على النطاق المحلى مما يخلق مزيدا من العوائق التى تحول دون امتلاك المجتمعات العربية للمقومات العلمية والفكرية والثقافية التى تسمح لها بتعزيز الذاتية الثقافية العربية الإسلامية، وتأكيد قدرتها على التصدى للمهام التاريخية المطروحة عليها.

الإعلام العربى المعاصر:

تتميز الخريطة الإعلامية العربية بكثير من الاختلافات وأوجه التفاوت سواء على المستوى الوطنى وداخل الدولة الواحدة أو على المستوى القومى وبين الدول العربية فى المشرق والمغرب والخليج ووادى النيل. فالملاحظ أن الصحافة والإعلام



العربى الذى نشأ فى أحضان الحكم العثمانى فى بدايات القرن التاسع عشر وتنوعت وتباينت إشكالياته طبقا للمراحل التاريخية التى مرّ بها حيث برزت الروح القومية العربية فى مواجهة التسلط وروح الشوفينية التركية المتعصبة سياسيًا وثقافيا منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،ثم برزت روح التحرر الوطنى ضد الهيمنة الأوروبية فترة ما بين الحربين العالميتين وحتى حصول الدول العربية على استقلالها. وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تباين وتنوع القضايا التى استقطبت اهتمام الرأى العام العربى إذ تمحورت الخمسينيات والستينيات حول الوحدة العربية والصراع العربى الإسرائيلى، بينما برزت فى السبعينيات قضايا التنمية الشاملة كأحد التحديات الرئيسية لتلك المرحلة والنابعة من الرغبة فى الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الآخرين ومحاولة القضاء على كافة أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية. أما مرحلة الثمانينيات فقد شهدت قائمة جديدة من القضايا دارت حول الديمقراطية والغزو الثقافى الغربى والصهيونى وآثار الحقبة النفطية على القيم والممارسات الثقافية والسياسية.

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربى السياسى والثقافى والإعلامى، فجاء الخطاب الثقافى مؤكدا لوحدة التراث الثقافى العربى ومغفلا لجوانب التفرد والاختلاف التى تتفاوت من مجتمع عربى إلى آخر. كما جاء الخطاب السياسى مراوغا ومتمحورا حول العموميات والشعارات الشكلية ومكرسا لروح الانبهار بالتفوق الغربى سواء فى التكنولوجيا أو الاقتصاد. ونظرا للعلاقة الحميمة بين السياسة والإعلام، فقد نحا الخطاب الإعلامى العربى منحى الخطاب السياسى واتخذ نفس المسار فى صورة متناقضة ظاهرها التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها تكريس الأوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادى الأحادى الجانب للحكم وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافدة.[٢]

وعندما نتأمل الخريطة الراهنة للإعلام العربى بكل ما يزخر به من تباينات وتناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وأيديولوجية تطالعنا المعطيات التالية:

أولا ـ بيئة العمل الإعلامى:

وتتضمن أنماط الملكية والقوانين والتشريعـات الإعلامية والكوادر الإعلاميه. يسود نمط الملكية الحكومية لجمـيع وسائل الإعلام المرئى والمسموع ووكالات الأنباء فى الوطن العربى، ويختلف الأمـر قليلا بالنسبة للصحافـة إذ رغم ما يسود العالم العربى من نمط الملكية الحكومية للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة أو من خلال المعونات غير المرئية والتى تتخذ أشكالا متنوعة، مثل: المصاريف السرية للصحف أو الإعلانات والاشتراكات الحكوميـة إلا أن الخريطة الصحفية فى العالم العربى لا تـخلو من بعض الصحف المسـتقلة والعـديد من الصحف الحزبـية التى تعتـمد فى تمويلها على المـوارد الفردية والحزبيـة، مثال: مـصر وتونس والكويت والمغرب والإمـارات ولبنان. وفيمـا يتعلق بالقـوانين المنظمة للعـمل الإعلامى فى الوطن العـربى يلاحظ أن الحكومـات العـربيـة تحـتكر الحق فى منح التـراخـيص للمؤسسات الإعلامـية كالصحف ومؤسسات الطباعـة والنشر. والواقع أن امتلاك الحكومـات لهذا الحق يضع تحت يدها سـلطات كبـيرة تتـمثل فى تعـيين رؤسـاء المؤسسات الإعـلامية ورسم السيـاسات الإعلاميـة وتحديد ميزانيـاتها مما يؤثر على نوعية المضـامين الإعلامية ونوعـية القيادات الإعلامـية والاختيارات أمـام مجالس تحرير الصحف. كما تؤثر القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامى على الأطر التنظيمية للمـؤسسات الإعلامية وتحدد للصحف محظورات النـشر التى تظل سيفا مصلـتا على رقـاب رؤساء التحـرير. وتؤثر هذه القـوانين على الهيكل التنظـيمى للوحـدات المختلفـة داخل المؤسـسات الإعـلامـية وعـلاقـات العمل بين رؤسـاء القطاعات والبرامج المختلفـة، وكذلك بين أقسام الترجمة العـربية والأجنبية داخل وكالات الأنباء العربية.

وقد أدت السيـطرة التنظيمية المحكمـة التى تمارسها الحكومات العـربية على وسائل الإعلام إلى سـيطرة الطابع الحكومى على الممارسات الإعلامـية إذ لا تتسع أغلب الصحف العـربية الرسمية إلا لوجـهات النظر الموالية للحكومـات، كما تمر المواد الإعلامـية التى تنشـر بهذه الصـحف بعدة مـراحل تتعرض أثناءهـا للحذف والتعديـل والتنقيح والتحوير والإضـافة والتلفيق والاقتـصار على مصادر إعـلامية

معينة دون سواها، وذلك بهدف وصولها فى النهاية إلى القراء فى صورة ترضى الحكومات العربية وتدعم نفوذها السياسى وسلطتها الأيديولوجية ونفس الشىء يحدث بالنسبة للإعلام المرئى والمسموع إذ نادرًا ما يسمح بإذاعة برامج خاصة بأحزاب المعارضة أو تحمل رؤية نقدية للحكومات.

هذا،وتسود المركزية الشديدة فى الأنشطة الإعلامية فى الوطن العربى سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافى أو الإدارة. فالإنتاج الإعلامى يتركز معظمه فى العواصم، ونادرا فى مراكز إنتاج إقليمية وخصوصا فى الدول العربية التى تسمح رقعتها الجغرافية ومواردها البشرية والطبيعية بإنشاء هذه المراكز، وينطبق هذا القول على الصحف والإذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء والمطابع والإنتاج السينمائى إن وجد. كذلك تتخذ كافة القرارات الرئيسية من جانب الرئاسات المركزية فى العواصم. وقد ترتب على هذا الوضع اقتصار الخدمات الإعلامية على سكان المدن الذين أصبحوا يسيطرون بثقافتهم وأذواقهم وقيمهم على اتجاهات الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية فى شتى أنحاء العالم العربى مما أدى فى النهاية إلى حرمان وعزلة سكان الريف رغم أنهم الأكثر احتياجًا إلى النشاط الثقافى والإعلامى. [٣]

ثانيًا ـ السياسات الإعلامية:

يلاحظ على السياسات الإعلامية فى الوطن العربى تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك فى دائرة الحكام والرؤساء وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم مما أسفر عن إهمال الوظائف الأخرى للإعلام وعلى الأخص التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية، وذلك رغم ما نراه من محاولات للربط بين النشاط الثقافى والإعلامى والتى اتخذت فى كثير من الدول العربية صورة الجمع بين النشاطين فى وزارة واحدة (الثقافة والإعلام) إلا أن هذه المحاولات كثيرا ما تصطدم هى الأخرى بعقبة غياب التنسيق والتكامل وفقدان الرؤية الإستراتيجية[٤].

ثالثا ـ تأثير الحقبة النفطية:

لا يمكننا إغفال أو تجاهل الآثار المترتبة على ظهور الثروة النفطية فى المنطقة خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات وانعكاساتها السلبية والإيجابية على السياسات والممارسات الإعلامية فى العالم العربى. فإذا كانت الدول العربية النفطية قد بدأت تجاربها الإعلامية مستفيدة بكل الإنجازات التى حققتها الدول العربية الأخرى التى سبقتها فى هذا المضمار إلا أن الدول النفطية لم تنجح فى الإفلات من السلبيات التى لا يزال الإعلام العربى يعانى منها على المستويين الوطنى والقومى مضافا إليها التحديات الأخرى التى لا تزال تواجهها هذه الدول، وتتمثل فى تخلخل بنيانها الاجتماعى التقليدى نتيجة التغيرات الاقتصادية، وانعكاس ذلك بصورة سلبية على منظومة القيم وأنماط السلوك السائدة، وقد تشكلت الخريطة الإعلامية فى هذه الدول فى خضم هذه التغيرات الحادة وبكوادر إعلامية عربية وافدة وبإمكانيات تكنولوجية متقدمة، وذلك عبر قفزة لا تعبر عن التطور الذاتى لهذه المجتمعات، وقد كان لكل ذلك تداعياته الثقافية والاجتماعية وتأثيراته العميقة على الممارسات والسياسات الإعلامية فى منطقة الخليج العربى.

رابعا ـ رغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطنا مشتركًا لشعوبه مثل: وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن اختلاف التوجه السياسى بين القيادات الحاكمة فى الدول العربية قد أدى بالفعل إلى إضعاف عوامل التوحيد والتقارب. وتبرز هذه الصورة السلبية كأوضح ما تكون فى المجال الثقافى والإعلامى حيث تحولت وسائل الإعلام إلى أدوات لتبادل الهجوم بين الحكام بدلا من القيام بدورها فى التنوير والتواصل وتعميق الانتماء القومى بين شعوب المنطقة. كما تأثرت حركة تداول الصحف والكتب وغيرها من المواد المطبوعة بسبب الرقابة والتعريفات الجمركية. كذلك فى مجال تطوير تكنولوجيا الطباعة ورفع المستوى الفنى لطباعة الكتب والصحف يواجه العالم العربى عقبة أساسية تتمثل فى عدم وجود صناعة قومية متقدمة للورق.

خامسا ـ الإعلام العربى المشترك (الجامعة العربية):

يصدر الإعلام العربى المشترك عن بنى سياسية متباينة تتراوح بين نظم المشيخات والإمارات والممالك المقيدة والمطلقة مروراً بأنظمة ليبرالية على النمط الغربى وانتهاء بنظام الحزب الواحد، ولكل منها تفسيراته ومفاهيمه ومتطلباته التى قد لاتختلف حول الهدف النهائى. وبسبب أساليبها ومضامينها التى تخدم مصالح قطرية بحتة فى أغلب الأحيان فإنها تطرح أمام العالم الخارجى إعلامًا عربيًا مفككًا وعاجزاً عن خدمة القضايا العربية. ولقد ظل الإعلام العربى المشترك منذ نشأة جامعة الدول العربية أضعف الآليات التى يسعى بها العرب لبلوغ أهدافهم القومية إذ تولت المصالح القطرية تحديد مجال حركة الإعلام العربى المشترك. كما امتدت هيمنة هذه المصالح إلى العملية الاتصالية ذاتها لتشمل كل مكوناتها ومراحلها وتؤثر عليها تأثيرا سلبيًا مما أدى فى النهاية إلى اعتماد أنشطة الإعلام العربى المشترك على المواد الإعلامية القطرية والمنتجة أصلا لخدمة مصالح قطرية. وقد أسفر ذلك عن ظهور حالة من الانفصام بين الواقع العربى وأهداف ووظائف الإعلام الغربى المشترك. كما يلاحظ أن تدخل الأقطار العربية بصورة مباشرة فى تحديد وظائف جهاز الإعلام العربى بفرض كفاءات بشرية متواضعة علميا ومهنيا موالية لأقطارها قبل ولائها للأهداف القومية وحصر وظيفة الإعلام العربى المشترك ـ لعدة عقود من السنين ـ فى أطر دعائية ذات طابع قطرى، علاوة على حرص المصالح القطرية على تعددية أجهزة رسم السياسات واتخاذ القرارات وازدواجية وظائفها مما أضاف معوقات وأعباء حالت دون قيام الإعلام العربى المشترك بأدواره القومية المفترضة(٥).

سادسا ـ علاقة الإعلام العربى بالواقع الدولى:

تتعدد العوامل الدولية التى تفرض تأثيرها على النظم والسياسات الإعلامية فى العالم العربى وتتراوح ما بين استمرار سيطرة اللغات الأوروبية (الإنجليزية والفرنسية) كأدوات رئيسية للتعامل فى بعض قطاعات الإعلام والتعليم والمعاملات التجارية. وقد ساعد ذلك على رواج المجلات الدولية الناطقة بتلك اللغات وكذلك الإذاعات الدولية ومواصلة تأثيرهما الثقافى والإعلامى فى العالم العربى.

كذلك تعد وكالات الأنباء الغربية من أبرز العوامل الدولية التى لا تزال تمارس تأثيرها على الإعلام العربى، ويعزى ذلك إلى أنها قد تأسست وتوطد نفوذها فى المنطقة العربية قبْل ظهور وكالات الأنباء الوطنية، لذلك خلقت أنماطا لسريان الأنباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامى جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة حتى على أساليب العمل فى الوكالات العربية ذاتها. وقد تزايد الدور الذى تقوم به وكالات الأنباء الغربية ذات الطابع العالمى فى ظل انشغال وكالات الأنباء الغربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى. كذلك لا يوجد لمعظم الوكالات العربية مراسلون خاصون، ولذلك يعتمدون اعتمادا شبه كامل على وكالات الأنباء العالمية لمتابعة الأحداث الدولية.

والواقع أن التغطية الإخبارية التى يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية تخضع لسياسات مدروسة وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها المراسل سواء فى تحديد الأولويات أو أسلوب اختيار الأحداث وتحريرها ونشرها. ولا شك أن مراجعة أنواع التغطية الإعلامية التى قامت بها وكالات الأنباء العالمية للقضايا العربية خلال الأربعين عاما الماضية - بدءًا بتطورات الصراع العربى الإسرائيلى ومرورًا بحرب أكتوبر ١٩٧٣ وغزو لبنان ١٩٨٢ وانتهاءً بحرب الخليج الثانية توضح لنا أهمية وخطورة الدور الذى تقوم به وكالات الأنباء العالمية فى الصراع الدولى[٦].

هذا، ويضاف إلى عوامل التأثير الدولى السالفة الذكر عوامل جديدة فرضتها مستجدات العصر تتمثل فى الاحتكار الغربى لتكنولوجيا الاتصال والدور الحاسم الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية فى مجال تسويق السلع الثقافية والإعلامية ثم الوكالات الدولية للإعلان.

وفى إطار الجدل المثار حول السيطرة الغربية على تكنولوجيا الاتصال (*) لابد من الإشارة إلى الدور الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والتى تمارس

(*) تحتكر المؤسسات الغربية موارد الاتصال، مثل بنوك المعلومات والمصادر الإلكترونية للمعلومات المتخصصة وصناعة وأجهزة الطباعة والتصوير.

تأثيرًا ضخما على أجهزة الإنتاج الاقتصادى والثقافى فى الدول التى تعمل بها.
وقد انتشرت فى العقدين الأخيرين فى الوطن العربى فروع وتوكيلات للعديد من الشركات المتعددة الجنسية التى توجد مراكزها الرئيسية فى الولايات المتحدة - فرنسا - إنجلترا - ألمانيا - اليابان - وسويسرا. وتؤكد الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسية تقوم بدور متزايد الأهمية فى الأنشطة الإعلامية والثقافية، وذلك كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأصلية إلى البلدان الأخرى مما يؤدى إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التى تتعرض لهذه التأثيرات. هذا، وقد تضاعفت أنشطة هذه الشركات فى مجال توريد البنى الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وإنتاج الكتب والترجمات ووسائل الإيضاح المرئية والحاسبات الإلكترونية والأفلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب، كما تمارس هذه الشركات تأثيرها الرئيسى فى تكريس التبعية الثقافية من خلال تصدير البرامج التلفزيونية والمسلسلات التى تعتمد عليها جميع مؤسسات التلفزيون العربية اعتمادا كبيرا. وثمة مشكلات كثيرة تترتب على استيراد هذه المواد الثقافية والإعلامية الأجنبية والتى يتم من خلالها ترويج القيم وأنماط الحياة الأجنبية مما يسهم فى ترسيخ الاغتراب الثقافى لدى جماهير المشاهدين من المواطنين العرب.

كذلك يبرز الدور الخطير للشركات المتعددة الجنسية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيما وأنماطًا للسلوك الاستهلاكى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بالاقتصاديات الوطنية فى العالم العربى. هذا ولا تخفى الأضرار البالغة التى تلحق بحرية الصحافة فى العالم العربى نتيجة النفوذ الهائل الذى تمارسه وكالات الإعلان للدولة (٢٥ وكالة منها ١٢ وكالة أمريكية)والذى يتمثل فى حجز مساحات كبيرة من الصحف العربية للإعلانات الخاصة بالسلع الأجنبية المستوردة حيث يتحقق للشركات المتعددة الجنسية عدة أهداف فى وقت واحد: ترويج بضاعتها ونقل القيم الثقافية الأجنبية والتأثير على حرية الرأى فى وسائل الإعلام العربية. (٧)

الإعلام العربى وتحديات العصر:

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى طوال الفترة التى أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها، أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة العربية المختلفة إقليميا وعالميا، كما أن التداعيات الدولية والإقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوروبى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق/ غرب وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وماصاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام بقضايا البيئة والمرأة والسكان، هذا علاوة على الملابسات والنتائج التى أعقبت حرب الخليج على المستوى القومى وذلك فى ظل اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية. كل ذلك أسفر عن بدء ظهور خريطة جديدة للصراع الإقليمى والعالمى، كما تمخض عن حدوث تغييرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كأداة للهيمنة المحلية والدولية، وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الإقليمية. ويضاف إلى كل ذلك استمرار النظام الإعلامى العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومية أو الدولية والتى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب للإعلام من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة،ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب. لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى بروز مجموعة من التحديات التى تواجه الإعلام العربى المعاصر والتى تتداخل عناصرها ومؤثراتها وتتجلى تداعياتها كأوضح ما تكون على الساحتين الإعلامية والثقافية. ويمكن رصدها بإيجاز على النحو التالى:

١ـ التحديات المهنية.

٢ـ التحديات التكنولوجية.

٣ـ التحديات الثقافية.

وتفصيلا لذلك نلاحظ فيما يتعلق:

بالتحديات المهنية: أن المجتمعات العربية تشهد تناقضًا حادًا بين الأوضاع الإعلامية الراهنة وبين تصاعد الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة. إذ رغم أن وسائل الإعلام تؤدى وظائفها تحت شعار المصلحة العامة وتلبية احتياجات السواد الأعظم من المواطنين العرب، إلا أن مفهوم المصلحة العامة يستلزم إعادة النظر فى مضمونه بالعمل على تحديد الفئات الاجتماعية التى تستفيد بالفعل من الخدمات الإعلامية التى تحتكرها الأجهزة الرسمية. كذلك هناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم إرساؤها بعد بل لم يوضع لها الإطار التشريعى الذى ينظمها. وأبرز مثال فى مجال الإعلام والاتصال حق التمثيل وحق المشاركة فى المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسات الحكومة وأفعالها. والملاحظ أن السيطرة التى تمارسها الحكومات العربية فى مجال تنظيم وتوجيه أنشطة الاتصال والإعلام سواء من النواحى الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام - توفير موارد الاتصال) أو من النواحى التشريعية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية) فضلا عن تحكمها فى المضامين والممارسات الإعلامية فى إطار السياسات الاتصالية والإعلامية المعلنة والمستترة ومعاداتها للتعددية الفكرية والسياسية واحتكارها لمصادر المعلومات وإصرارها على مصادرة الآراء المخالفة من خلال أجهزة الرقابة المتباينة الأشكال، كل ذلك يشكل تهديدا مستمرا للحقوق الاتصالية للمواطنين العرب أفرادًا وجماعات. هذا، وقد أكدت المتابعة الاستقرائية للممارسات الإعلامية والسياسية فى العالم العربى أن الحكومات لا تضع الجمهور على قائمة اهتماماتها إلا فى الحالات الحرجة التى يتعرض فيها النظام السياسى لمشكلات أو أزمات تهدد استقراره واستمراريته أو عندما تعتزم الدولة فرض قيود جديدة على حركة الجمهور بقصد ترويضه أو تدجينه، عندئذ تعمد الحكومات العربية إلى استطلاع اتجاهات الجمهور بهدف التحكم فى مساراته. ويلاحظ أن الخريطة الإعلامية العربية الراهنة تعكس المواقع الهامشية التى يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل معهم وسائل الإعلام العربية باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين. وتستند فى ذلك إلى

الرؤية التقليدية إلى الإعلام التى تركز على الطابع الإقناعى الدعائى الأحادى والرأسى الاتجاه. ولا يخفى مدى تناقض وتعارض هذه التوجهات مع ما دعت إليه لجنة ماكبرايد من ضرورة المبادرة إلى تطوير المفهوم التقليدى السائد عن سياسات الاتصال بحيث لا يقتصر مضمونها على البعد الإعلامى الوظيفى فحسب؛ نظرا لأن قطاع الإعلام والاتصال لا يشكل مجالا منعزلا عن سائر الأنشطة المجتمعية وخصوصا فى مجالات التعليم والثقافة والبحث العلمى. فالواقع أن وسائل الإعلام هى فى جوهرها أدوات ثقافية تلعب دورا أساسيا فى نقل الثقافة ونشرها من خلال تزويد جماهير القراء والمشاهدين والمستمعين بالحد الأدنى من الزاد الثقافى الذى يمكنهم من التواصل بفاعلية مع احتياجات مجتمعاتهم ومتطلبات عصرهم. ويدخل ضمن هذا الإطار المسئوليات التربوية لوسائل الإعلام، فالخبرة المعاصرة للدول النامية تشير إلى القدرة الهائلة لوسائل الإعلام فى مجال محو الأمية والتعليم المستمر.(8)

ومن هنا تبرز ضرورة التنسيق والتعاون بين واضعى السياسات الإعلامية والتعليمية والثقافية سواء على المستويات الوطنية أو المستوى القومى، وذلك لتحقيق التكامل والعمل على تدارك ما يحدث أحيانا من تعارض وتناقض بين ما تبثه وتنشره وسائل الإعلام من قيم وأساليب سلوكية قد تهدد الهوية الثقافية العربية الإسلامية وبين ما تحرص على تأكيده المؤسسات التعليمية فى العالم العربى. ورغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين تضم بضعة آلاف يعملون فى مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المطبوع والمرئى المسموع،غير أن الصحفيين يشغلون عن جدارة موقع الصدارة بحكم انتمائهم إلى أقدم المهن الإعلامية المعاصرة، وأعنى بها الصحافة العربية التى كان لها السبق فى إرساء تراث ضخم يضم أصوليات وأخلاقيات ممارسة المهنة.

هذا،وقد كشف التاريخ المهنى الطويل للإعلاميين العرب وعلى الأخص الصحفيين أنهم لا يتمتعون بحقوقهم الاتصالية على الرغم من المبادئ الطنانه التى تزخر بها القوانين والدساتير العربية. إذ إنهم يواجهون العديد من المخاطر النفسية والسياسية والاقتصادية أثناء ممارسة المهنة تتمثل فى حدها الأدنى فى أشكال الرقابة

السافرة والمقنعة التى تمارسها الحكومات وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والمنع من السفر وصولا إلى الاعتقال والتشريد والنفى من الأوطان، وقد أشارت منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية إلى تزايد أعداد الصحفيين العرب الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطاردات والاحتجاز بأقسام الشرطة والسجون، وهناك إلى جانب الضغوط والقيود التى تبالغ الحكومات العربية فى استخدامها لتحجيم الأدوار التى يقوم بها الإعلاميون العرب تبرز الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الإعلامية والصحفية والتى تؤثر بصورة سلبية فى أغلب الأحيان على بيئة العمل الإعلامى ككل، سواء من ناحية مدى مشاركة الإعلاميين فى صنع القرارات ووضع السياسات الإعلامية أو مستوى الأداء المهنى وعلاقات العمل (علاقة الإعلاميين بالمصادر وبالجمهور وبالزملاء والرؤساء). وتشير الدراسات إلى غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهنى للإعلاميين وعلى الأخص الصحفيين فى أغلب المؤسسات الإعلامية والصحفية فى العالم العربى، وعدم توافر ضمانات ممارسة المهنة من خلال التشريعات التى تحقق الحماية المهنية للإعلاميين والصحفيين والتى تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات،كما تنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفية ومراعاة تعويضه عند ترك الخدمة على أساس التمسك بمعتقداته الفكرية والأخلاقية. وتشهد الساحة العربية تراجعا ملحوظا فى قيام الاتحادات والروابط والنقابات الإعلامية والصحفية بمسئولياتها المهنية سواء فى التصدى للانتهاكات التى تتعرض لها وسائل الإعلام من جانب الحكومات أو للمخاطر التى يواجهها الإعلاميون العرب أثناء ممارسة المهنة، وأيضا دورها فى تطوير كفاءة ومهارات المشتغلين بالإعلام من خلال برامج التدريب المستمر. وهناك بعض الاستثناءات القليلة التى تتمثل فى وجود بعض مواثيق الشرف الإعلامى الملزمة للإعلاميين والصحفيين العرب وإن كانت تفتقر إلى الآليات الفاعلة التى تحقق لها شرطى الإلزام والجدية مثال: مصر والجزائر ولبنان وتونس.(٩)

هذا وتعد قضية التدفق الإعلامى بين الدول العربية على المستويين القطرى الإقليمى من ناحية وبينها وبين العالم الخارجى من ناحية أخرى من أهم

التحـديات التى تواجه الإعلام العربى. إذ إن إلقـاء نظرة بانورامية لخـريطة التدفق الإعلامى فى الوطن العربى داخليا وخارجـيا سوف تكشف لنا النفوذ الهائل الذى تمارسه وكالات الأنباء العالمية،أى الغربية على وجه التحديد فى تشكيل صورة الحياة السياسيـة والاقتصادية والصورة الذهنية لدى الشعوب العـربية، وفى تشويه صورة الواقع العـربى فى أذهان الرأى العـام العالمـى. ويعزى ذلك أسـاسـا إلى العجـز والقصور الذى تعانى منه الوكالات القطرية. وهنا لا يمكن أن تخفى علينا الأهمية المتزايـدة للتعـجيل بإنشـاء وكالة الأنبـاء العربيـة والتى تحدد مـشروعهـا فى إطار الدراسات الـتى قامت بهـا اليونسكو وذلك أسـوة بوكالة الأنبـاء الأفريقيـة (بانا) والوكالة الآسـيوية ووكالة دول أمـريكا اللاتينية والكاريبى وجمـيعهـا تعمل على مستوى إقليمى. ولابد من التنويه فى هذا الصدد بوكالة أنباء دول الخليج كمشروع إقليمى يمثل الخطوة الأولى على الطريق حتى يتسنى إخراج المشروع القومى لوكالة الأنباء العربيـة إلى حيز النور. هذا ولا يمكن إغفال المسئـولية التى تقع على عاتق أنظمة الحكم العربية فى ضرورة العمل ـ من خلال الجامعة العربية ـ على إزالة كافة الحواجز سواء ما يـتعلق بالرقابة أو المنع السياسى أو الحواجز الجمـركية التى تعوق حركة التبادل الإعلامى داخل المنطقة العربية.

ومن أبرز صور التحدى التى يـواجهها الإعلام العربى المطبوع مـا تشير إليه الدراسات من عجز الإعلاميين العرب وعلى الأخص الصـحفيين عن مواكبة عصر المعلومات فى ممارساتهم الصـحفية والتى تتمثل فـى غلبة الطابع الإقناعى الدعائى الانفعـالى التقليـدى على أسلوب الخطاب الصحفـى، علاوة على استـمرار أنماط الكتـابة الصحـفيـة التى تميل إلى الإثارة والمبـالغـة والمعالجـة الجزئيـة ذات الطابع السطحى للقضـايا والأحداث. هذا فى الوقت الذى تشهد فـيه الصحافـة ـ كمهنة وكفن وكـمهارة نوعـية ـ نقلة عالميـة بحيث أصبـحت تعتمـد بشكل أساسى على المعلومات والتحليل والاستقصاءات والتفسير الموسوعى وسائر السمات التى لا تزال مفتـقدة غائبة عن الصـحافة العربيـة. وهنا تثار قضيـة التأهيل والتدريب المستمر للصحفيـين العرب وضرورة قيام الاتحادات والروابط المهنية والمؤسسـات الأكاديمية الإعلامية بمسئولياتها فى هذا المجال.[(١٠)]

ثانيا ـ التحديات التكنولوجية فى مجال الاتصال:

تشير أغلب الدراسات العلمية التى أجريت عن النظم الإعلامية فى الوطن العربى إلى أن جوهر الأزمات التى تعانى منها هذه النظم يكمن أولا فى غياب الديمقراطية،ثم فى هيمنة تكنولوجيا الاتصال على مجمل الأنشطة الإعلامية والاتصالية ذات الطابع الجماهيرى مما يشكل تهديدا سافرا للحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات بسبب التدخل متعدد الصور والأبعاد فى صنع السياسات الإعلامية والاتصالية من جانب شبكات المصالح الدولية والمحلية التى تحتكر إنتاج وتسويق التكنولوجيا الاتصالية والتى تقف حائلا دون نجاح كافة المحاولات الجادة لتوطين تكنولوجيا الاتصال وتطويعها لخدمة وتلبية الاحتياجات الاتصالية للشرائح الاجتماعية المختلفة فى العالم العربى.

وقد أظهرت التغطية الإعلامية الدولية لحرب الخليج خصوصا من خلال شبكة الـ .C.N.N مدى اعتماد العالم العربى بصورة شبه مطلقة على التكنولوجيا الغربية فى مجال الإعلام والاتصال، ولعل هذه الحقيقة تزداد وضوحا إذا علمنا أن العالم العربى يحتل المرتبة السادسة على خريطة الاتصال الدولى إذ يشغل ١ر٧٪ فقط من مساحة العالم الاتصالية، وذلك طبقا لتقديرات عام ١٩٨٧ ـ ويقتصر التحسن النسبى الذى حققته الدول العربية فى القدرات الاتصالية على مجال واحد خاص بعدد أجهزة البث الإذاعى. أما سائر الموارد الاتصالية فلم يطرأ عليها أى تحسن حقيقى مثال (عناوين الكتب واستهلاك الورق الثقافى وتوزيع الصحف وأجهزة البث التلفزيونى) وهناك ٥ دول عربية فاقت المتوسط العالمى فى موارد الاتصال هى عمان وقطر والبحرين والكويت ولبنان.[١١] ويشهد العالم العربى حاليا سباقا محموما فى مجال البث الفضائى (الأقمار الصناعية) تشارك فيه ٢١ قناة فضائية عربية إلى جانب حوالى ٦٠ قناة دولية.

وبإطلاق القمر الصناعى العربى (عربسات) عام ١٩٨٥ من خلال المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية تبدأ حقبة جديدة من تاريخ الإعلام العربى المعاصر إذ توالت المحاولات العربية فى مجال الاتصالات الفضائية وأسفرت عن ظهور ٢١

قناة عربية للبث المباشر يتم استقبالها من جميع أنحاء الوطن العربى الأمر الذى لم يكن متاحا قبل إطلاق القمر الصناعى(عربسات).

وقد أدى ظهور البث المباشر فى العالم العربى إلى خلق العديد من الإشكاليات والمخاوف وإثارة الكثير من الجدل حول المخاطر الثقافية والاجتماعية التى ستهدد منظومة القيم العربية التراثية والمعاصرة من خلال البرامج التلفزيونية الوافدة عبر البث المباشر وخصوصا فى ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التى نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة، وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢) والمتضمن لمبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية فى البث التلفزيونى المباشر (الفقرة ١٣).[١٢]

ويلاحظ أن هناك انتهاكا متواصلا لهذه المواثيق من جانب الدول الكبرى. كما أن استخدام الأقمار الصناعية يثير إشكالية أخرى لها خطورتها تتمثل فى كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات ومبدأ الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية لكل شعب. هذا وقد تفاوتت مواقف الدول العربية من البث التلفزيونى المباشر وتراوحت ما بين التحكم فى نوعية البرامج المستوردة مع تطوير الخدمة التلفزيونية المحلية. مثال: مصر، وما بين المنع الجزئى لأجهزة استقبال البث المباشر من خلال التحكم المركزى عبر وزارات الإعلام التى تتولى الاستقبال والمراقبة واختيار البرامج المسموح بتوصيلها للمشتركين عبر شبكات الكابل مثل قطر والأردن. أما الانفتاح الكامل أمام استيراد أجهزة الاستقبال التلفزيونية مع بعض الضوابط الطفيفة التى تتباين من دولة إلى أخرى والتى تتمثل فى كيفية ضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة فإن ذلك الاختيار يقتصر على كل من لبنان والكويت والمغرب. هذا ولا تزال بعض الدول العربية فى وضع لا يسمح لها بتحديد موقف واضح؛ نظرا لأنها ما زالت تقف على أعتاب التجربة الفضائية مثل سوريا والسودان والجزائر واليمن[١٣]، ومما يثير الغرابة أن معظم الدول العربية التى شاركت فى البث التلفزيونى الدولى أقدمت على هذه الخطوة دون أن تضع قضية البث الفضائى فى موضعها الصحيح على قائمة الأولويات الخاصة بسياسات التنمية سواء على المستوى القطرى أو القومى ودون أن تطور سياساتها الإعلامية

الوطنيـة ودون مراعـاة لمستـوى وكـفاءة نظمـها الاتصـاليـة وقدرتهـا على تلبيـة الاحتياجات الاتصالية داخل مجتمعاتها.

وإذا كان التنافس بين القنوات الفضائيـة العربية (٢١ قناة) والقنوات الأجنبية (٦٠ قناة) قد أسهم فى رفع مستوى الخدمة الإعلامية وخصوصا فى مجال التغطية الإخبارية إلا أنه كـشف عن صعوبة تغطية ساعات الإرسـال بالبرامج المحلية التى تتسم بالضآلة الكمـية من ناحية واعتـماد معظمها على الإنتاج المصـرى من ناحية أخرى وخـصوصـا فى المجالين الثـقافى والتـعليمى. ممـا أدى إلى ازدياد اعتـماد القنوات الفـضـائية العـربيـة على المنتج الأجنبى الوافـد وخـصوصـا المسلسـلات والمنوعـات والأفـلام، ولا يخـفى علينا خطـورة الآثار المتـرتبـة على هذا الوضع الاتكالى التـابع، وخصـوصا أن هذه الـبرامج والمسلسـلات أعدت لجـمهـور من المشاهدين والمسـتمعـين الذين ينتمـون إلى منظومة قيم وسـياق ثقافى وحـضارى يتناقض فى جذوره وامتداداته مع منظومة التـراث الحضارى العربى الإسلامى، أما الصحافة العـربية فقد استفادت بصـورة ما من التكنولوجيا الاتصالية المتـقدمة مثل أنظمة النشـر المكتبى وطبـاعة الأوفست واسـتخدام الأقـمار الصناعيـة فى إصدار طبعـات دولية مثل الأهرام (مـصر) والحيـاة والشرق الأوسط (السعـودية) والقبس (الكويت) والاستفـادة من الأقمار الصناعية أيضـا فى إصدار طبعات إقليمـية مثل الجزائر وليبيـا والسعودية مؤخراً. إلا أن هذه الدول لا تملك القاعـدة التكنولوجية الأساسية التى تمكنها من توطين هذه التكنولوجيا وعـدم الاكتفاء بشرائها أو نقلها. والواقع أن هذه الإشكالية تكشف عن جانب آخر من صور التناقض التى يزخر بها العالم العـربى وتتمثل فى أن الدول العربيـة التى تملك القاعدة العلمـية والبحثـية والكوادر القادرة عـلى تطوير وتوطين التكنولوجيـا الاتصالية مـثل مصـر والعراق والأردن،هذه الدول لا تملك القدرات التمويلية والاقتصادية التى تمكنها من الإنفاق على مشروعات التطوير التكنولوجى. أمـا الدول التى تملك الإمكانيات الاقتصادية للإنفـاق على مشروعـات التطوير التكنولوجى فـهى تفتـقر إلى القـاعدة العلمـية والكوادر البـشرية المؤهلة وتتـجه كل سـياساتهـا الاتصاليـة إلى نقل التكنولوجـيا الاتصاليـة الجاهزة ذات الطابع الاسـتهلاكى الـترفيـهى مثل السعـودية والكويت.

وبصورة إجمالية يمكن القول أن العالم العربى يعتمد بشكل أساسى على الخامات الاتصالية المستوردة من دول الشمال الصناعية المتقدمة، مثل ورق الصحف وأحبار الطباعة، هذا علاوة على أجهزة الاستقبال الإذاعى والتلفزيونى والحاسبات الإليكترونية وأجهزة الفيديو والتليفون وإن كان ذلك لا ينفى وجود محاولات لتجميع بعض هذه الأجهزة فى مصر والعراق والأردن والإمارات، وذلك فى إطار النشاط الذى يقوم به بعض وكلاء الشركات المتعددة الجنسية فى العالم العربى.
ومن أبرز التحديات التى تواجه الإعلام العربى فى مجال التكنولوجيا قضية القروض والمنح الأجنبية التى تستعين بها بعض المؤسسات الإعلامية العربية لتحديث تجهيزاتها التكنولوجية مثال مؤسسة الأهرام المصرية اقترضت ٤٠ مليون دولار من المجموعة الأوروبية عدا القرض الأمريكى الذى بلغ ٥٠ مليون دولار الذى حصلت عليه المؤسسات الصحفية الكبرى الأهرام ـ دار التحرير ـ أخبار اليوم فى منتصف الثمانينيات لتحديث مطابعها، ولاشك أن هذا الوضع سيؤثر على النمو الذاتى المستقل لهذه المؤسسات،كما أنه يخلق نوعا من التبعية المزدوجة لنظم الحكم أولا ثم للدول مانحة القروض والمساعدات[١٤].

ومن الظواهر المستجدة على الساحة الإعلامية العربية ظهور بعض الاحتكارات الإعلامية العربية مثال احتكارات الملياردير السعودى صالح كامل الذى يمتلك مجموعة من المؤسسات الفضائية شبكة ART، شبكة MB، ودور النشر والإعلان والمؤسسات الصحفية مثل تهامة وعكاظ والبلاد والمدينة علاوة على إسهامه فى شركات الإنتاج السينمائى والمسرحى والتلفزيونى مما يشير إلى حجم التأثير الذى سوف يمارسه أصحاب هذه الاحتكارات على المضامين الثقافية والإعلامية التى تنشرها وتبثها المؤسسات الخاضعة لنفوذهم[١٥].

وتبرز ضمن هذه المستجدات القفزات غير المسبوقة التى تحققت فى مجال اقتناع واستخدام الكومبيوتر وظهور شبكات المعلومات عن طريق التلفزيون واقتناء هوائيات الأقمار الصناعية والكم الهائل من القنوات التلفزيونية الفضائية العربية والتى وصل عددها حوالى ٢١ قناة خلال الأعوام الأخيرة.

ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٧٠ قناة فضائية يغطى إرسالها إجمالى منطقة الشرق الأوسط خلال العامين القادمين [١٦].

وإذا كان التزاوج بين ثورة المعلومات والتطور النوعى الذى تحقق فى مجال تكنولوجيا الاتصال قد تمخض عن العديد من الآثار الإيجابية التى تمثلت فى زيادة الترابط الإعلامى بين مختلف أنحاء العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل فقد بشر ذلك بظهور أشكال جديدة من التواصل الإعلامى فى مجال المشاركة السياسية والعمل الدبلوماسى، بالإضافة إلى دخول قطاعات وشرائح جديدة من البشر فى دائرة المشاركة المعرفية من خلال المتابعة الإعلامية لمختلف الأحداث العالمية والقرارات المصيرية وظهور مايسمى بـ (ديمقراطية الإعلام المرئى والمسموع). ولكن فى ظل التفاوت الهائل بين المتحكمين فى موارد العالم وثرواته وقراراته المصيرية فى شمال العالم وبين سكان وأهالى حزام العوز الاقتصادى من أبناء الحضارات القديمة فى جنوب العالم، فى ظل هذه الأوضاع يظهر الوجه المعتم من التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال والذى جعل الجوانب المبهرة لتكنولوجيا الاتصال، والمعلومات وآثارها الإيجابية حكرًا لشعوب ودول الشمال الصناعى المتقدم حيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوجى على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدول الشمال والتى تجسدت كأوضح ماتكون فى سطوة التدفق الإخبارى وتدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالى الغنى إلى دول الجنوب الفقيرة وفى قلبها العالم العربى والتى بلغت نسبتها ١٠٠ مرة فى دول الشمال مقابل مرة واحدة من دول الجنوب، هذا بالإضافة إلى طوفان الأفلام والبرامج والمسلسلات المستوردة والحملات الإعلامية ذات الطابع العالمى والتى تتحكم فيها مجموعة الشركات العالمية العملاقة.

ثالثا ـ التحديات الثقافية:

تشير الدراسات والشواهد إلى مجموعة من الحقائق التى تحدد الملامح البارزة فى الخريطة الثقافية للعالم شماله وجنوبه فى السنوات الأخيرة للقرن العشرين، تشير الحقيقة الأولى إلى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما فيه أوروبا. وقد أكد وزير الثقافة فى مجموعة الاتحاد الأوروبى فى بيان أصدره عام ١٩٨٨

خطر التهميش الذى تتعرض له الثقافات الأوروبية فى عالم توحده ثقافيا الصور والرسائل الأمريكية التى تذاع وتنشر عبر الأقمار الصناعية وسائر الوسائل السمعية والبصرية المتقدمة(١٧). أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العالميتين الثقافة الأنجلو ـ أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم. ففى مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية من خلال البرامج والمسلسلات الأمريكية الناطقة بالإنجليزية تبرز الفرانكوفونية كأداة لمقاومة نزعة الهيمنة التى تكرسها اللغة الأنجلوفونية باعتبارها أداة التواصل الأكثر ذيوعا وانتشارا على النطاق العالمى. وتبرز أيضا باعتبارها وسيلة للدفاع أمام محاولات أمركة أوروبا والعالم غير الأوروبى من خلال ماتبثه من برامج عبر وسائل الإعلام المرئى والمسموع (١٨).

وتسفر هاتان الحقيقتان عن حقيقة ثالثة هى أن الجزء الجنوبى من العالم وفى قلبه العالم العربى مستهدف فى المقام الأول بل يمثل الساحة الرئيسية لكل أشكال الاختراق الأنجلو الأمريكى والفرنسى.

فمن المعروف أن الدول الأوروبية الاستعمارية قد استعملت الثقافة كوسيلة لشق الطريق أمام العملية الاستعمارية أولا ثم لترسيخها ثانيا. وقد كانت البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية والإرساليات التعليمية ـ إضافة إلى ظاهرة الاستشراق ـ هى الوسائل الثقافية التى اعتمدت عليها الدول الأوروبية للتعرف على دول الجنوب توطئة لاستعمارها وإدخالها فى حوزة الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية . وقد تجسد الغزو الأوروبى فى القرن التاسع عشر بمشاريع فرنسية وبريطانية بالدرجة الأولى فكانت محاولة فرنسا تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية أخطر ما عرفه العالم العربى فى تاريخه الحديث من محاولات طمس الشخصية العربية والعمل على تذويبها ومحو تراثها العربى الإسلامى خلال مايزيد عن ١٣٠ عاما. وقد دلت الحقائق التاريخية على أن إنجلترا وفرنسا كانتا تتزعمان تطبيق الإيديولوجية الاستعمارية التى تمحورت حول مايعرف بنظرية المركزية الأوروبية التى سادت طيلة القرن الـ١٩ والنصف الأول من القرن العشرين، وتبلورت عبر أشكال عديدة، منها الإرساليات الأجنبية والمؤسسات الثقافية العاملة فى الوطن العربى والمنح الدراسية إلى أوروبا، وحركة الترجمة، وإنشاء المطابع

وإصدار الصحف وتحولت أوروبا إلى المركز الثقافى الأول فى العالم الرأسمالى فبدأت بإنتاج ثقافة قادرة على التأثير المباشر على المناطق المجاورة لها أو التى خضعت لسلطانها مباشرة. وقد كانت الأمة العربية من أوائل الشعوب التى سقطت - ومنذ وقت مبكر من التاريخ الحديث - فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى المركز الأوروبى واستطاعت المركزية الأوروبية فرض ثقافتها بمظهر المتفوق على الثقافات الأخرى ومنها الثقافة العربية التى وجد عدد كبير من روادها ومفكريها أنه لابديل أمامهم عن اقتباس الثقافة الأوروبية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية والتربوية. وقد ترتب على ذلك ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية المرتبطة والتابعة لثقافة المستعمر الأوروبى ولغاته، وذلك على حساب اللغة العربية والتراث الثقافى العربى الإسلامى. وقد تبنت هذه الأنساق وروجت لها النخب العربية التى نهلت من الثقافة الأوروبية وتعلمت فى جامعاتها. مما أسفر فى النهاية عن فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوروبية شبه كاملة.

فقد عجزت النخب الثقافية فى الوطن العربى عن صياغة مشروع ثقافى حضارى مستقل فى مواجهة المشروع الثقافى الاستعمارى الوافد، بدلا من ذلك تمت المصالحة معه على نفس أرضية التبعية التى تكرست فى المجالين السياسى والاقتصادى.

ولذلك كان من السهل على الزعامات السياسية التى حكمت فى ظل العثمانيين واستمرارية الكثير منها فى ظل السيطرة الأوروبية أن يقيموا تحالفا وثيقا مع قوى الاستعمار الأوروبى التى أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية. وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة فى دائرة العمل السياسى المباشر وتوظفت لمصلحة قوى سياسية عربية موالية للخارج الاستعمارى. والجدير بالذكر أن الاستتباع الثقافى فى الوطن العربى قد تواكب تاريخيا مع تحول الثقافة الأوروبية من مرحلة التنوير وظهور الليبرالية وازدهارها إلى مرحلة التوسع الاستعمارى، حيث اكتسبت الثقافة الأوروبية طابعا توسعيا شوفينيا متعصبا راغبا فى السيطرة والهيمنة الكاملة على سائر الثقافات العالمية(١٩).

وتشيـر الخبرة التاريـخية إلى حرص الاسـتعمـار الأوروبى على غرس نظام تعليمى جديد فى العالم العـربى مخترقا بذلك الثقافة العربيـة على كافة المستويات والأجيـال وخالقا لنخـبة من المثـقفين العـرب حاملة لثـقافة الغـرب ومبشـرة بها كمشروع مسـتقبلى بديل عن الثقافة القائمة. وأكـثر من ذلك عمدت بعض الدول الاستعمارية إلى انتهاج سياسـة ثقافية ترمى إلى محو الذاكرة الوطنية وقطع اللسان القومى،كـما حاولت فرنسـا مع الشعب الجزائرى حيث سـعت إلى تدمير الثـقافة الوطنية وإلحاق الشـعب الجزائرى بالثقافـة الفرنسية بصورة شـاملة. ولقد كان هذا النوع من الاختـراق الثقافى جـزءًا من الظاهرة الاستعـمارية. وقد ظلَّت رواسـبه وامتداداتـه تعكس تأثيراتها السلبيـة حتى الوقت الراهن وبعد ظهـور بوادر مرحلة جديدة من الاخـتراق الثـقافى تعتـمد على وسـائل الإعلام المرئى والمسـموع التى أصبحـت تغطى الكرة الأرضية عبـر الأقمار الصناعيـة واخترقت جمـيع القارات والدول والعواصم والريف والحـضر لتمـارس الهيمنة الثـقافية فى أحـدث صورها وتمثل خطورة تختلف نوعـيا عن أشكال الاختراق الثقافـى الذى ينتمى إلى مرحلة الاستعـمار الأوروبى؛ وذلك لأسباب ترتبط بالمستـجدات التى طرأت على الواقع الثـقافى الدولى وخـصوصـا بعد اخـتـفاء الاتحـاد السوفـيتى وانحـسار الصـراع الأيديولوجى من الساحـة الدولية والقطرية وحلول الاختـراق الثقافى محله. فـقد تحول الصـراع الأيديولوجى بين الشرق الشـيوعى والغـرب الرأسمـالى إلى صراع ثقافى ـ حضارى بين الشـمال الصناعى المتقدم والجنوب المستعمـر ومهد الحضارات القديمة.

والواقع أن الثقافة العربية لم تكن مستهدفـة بصورة مباشرة كثقافة فى مرحلة الصراع الأيـديولوجى شرق / غـرب بل كان هذا الصـراع يخدمـها على نحـو ما باعتباره صراعـا ضد الأجنبى سواء كان شيوعيا أو رأسمـاليا الأمر الذى كان يعزز الهوية الوطنية ويخدم الثقافة القوميـة، أما الاختراق الثقافى فهو يشكل خطرا غير مسبوق بالنسبة للثقـافة والهوية الوطنية. فإذا كان الصراع الأيديولوجى ـ ولايزال ـ يستهدف تشكيل الوعى سواء بتـزييفه أو تصحيحه فإن الاختراق الثـقافى يستهدف السيطرة على الإدراك من خلال الصورة السـمعية المرئية سعيـا للتأثير فى الوجدان

والفكر والسلوك بالعمل على تنميط الذوق وقولبة السلوك فى أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه تصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الإنسان، وتحول دون البحث عن البديل أو الرغبة فى التغيير. إنه نمط الحياة الأمريكى الذى يعمم فى الوقت الراهن عبر وسائل الإعلام الأمريكية التى أصبحت تشكل إمبراطورية كونية تقتحم أركان الكوكب الأربعة والوطن العربى فى مقدمة المناطق المستهدفه. (٢٠)

ويستند الاختراق الثقافى الأمريكى إلى مجموعة ركائز فلسفية تدور حول بعض المسلمات والفرضيات التى تنطلق من الفلسفة الوضعية (المنظور البراجماتى - النفعى والرؤية السلوكية) مثل قيم الفردية والحرية الشخصية والحياد وثبات الطبيعة البشرية وغياب الصراع الاجتماعى، وكلها تشكل المقومات النظرية للسياسة الثقافية الأمريكية التى تسعى إلى تنميط السلوك الإنسانى وخلق الإنسان ذى البعد والاتجاه الواحد سواء داخل أمريكا أو على مستوى العالم، وذلك لصالح القوى المهيمنة على مقدرات ومصائر السوق العالمية.

إن تعميم النمط الاستهلاكى الأمريكى، النمط الذى تسود فيه السلع الكمالية والوسائل الترفيهية، يمثل الهدف الأساسى الذى تسعى أمريكا إلى تحقيقه من خلال الاختراق الثقافى.

والواقع أن الاختراق الثقافى أصبح يمثل أحدث آليات الهيمنة العالمية المعاصرة التى تتوج وتستكمل الدور الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومجموعة السبعة الأغنياء الكبار إضافة إلى التجمعات الدولية الأوروبية مثل المجموعة الأوربية المشتركة والمنظمة الاقتصادية الأمريكية (النافتا)،فالاختراق الثقافى كآلية متطورة تسعى إلى تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة تتفاعل داخل المجتمعات العربية وتسرى ببطء ولكن بثبات داخل منظومة القيم العربية والإسلامية فتعمل على تفتيتها وتمزيقها من الداخل وإحلال القيم الأمريكية ذات الطابع الاستهلاكى محلها، ولا يخفى علينا الدور الذى يقوم به الاختراق الثقافى فى إعاقة النمو المستقل للمجتمعات العربية سواء اقتصاديا

أوثقافيا؛ لأن الترويج للنمط الاستهلاكي من خلال الاختراق الثقافي يتم على حساب أي محاولات وطنية للنهوض أو الاستقلال أو التمايز الاقتصادي والثقافي.

وتشير قراءتنا للتاريخ العربي الحديث والمعاصر إلى أن عملية الاختراق الثقافي للوطن العربي قد اختلفت أشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقا لحاجة المشروع الاستعماري ولكن يلاحظ أن كل مرحلة كانت أكثر خطورة وإحكاما من سابقاتها؛ فالثقافة التي نشرتها المركزية الأوروبية في الوطن العربي عبر مدارسها وإرسالياتها ومعاهدها وجامعاتها وصحافتها وآدابها وثقافتها ومسارحها وفنونها وتاريخها وغير ذلك من وسائل الإنتاج الثقافي تبدو رغم تنوعها وثرائها الحضاري وكأنها تنوع في أشكال الاختراق الثقافي الذي طوق المجتمعات العربية وأخضعها كليًا أو جزئيًا للثقافة الوافدة وألحقها بصناعة ثقافية إعلامية عصرية تسعى لتحقيق سيطرة عالمية من خلال بعض المراكز الثقافية في الدول الرأسمالية الأكثر تطورا في كل مرحلة [٢١].

ويلاحظ في هذا المجال أن النفوذ الثقافي الأوروبي الذي كان سائدا في الوطن العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ ينحسر لصالح النفوذ الأمريكي الذي تغلغل وترسخ في الوطن العربي عبر مجموعة من القواعد الثابتة وأبرزها: الكيان الصهيوني الإسرائيلي، وتعززها على المستوى الثقافي فروع الجامعات الأمريكية والبرامج والمسلسلات التلفزيونية والإذاعات والسينما والفيديو والإعلانات والمطبوعات وغيرها من وسائل الإعلام وأدوات الثقافة الوافدة. وقد أصبح من الصعب الفصل بين مشاريع السيطرة العسكرية الخارجية وأدوات الاختراق الثقافي والقوى الداعية له والمستفيدة منه على المستوى المحلي. وإذا كانت الأيديولوجية الاستعمارية الأوربية قد رسخت مفهوم التفوق الثقافي الأوروبي على الثقافة العربية فعطلت ظهور ونمو المشروع الثقافي العربي المستقل وظهرت بدلا منه الصورة الكاريكاتيرية الممسوخة التي قامت على محاكاة وتقليد النخبة الثقافية العربية للثقافة الأوروبية بكل مفرداتها وتمايزاتها، فإن مرحلة الهيمنة الثقافية الأمريكية الراهنة تشكل خطورة أشد فهي من جهة أبقت على الأيديولوجية السابقة

التى نشرتها أوروبا فى مرحلة تفوقها وقبل أن تجبر على الرحيل من الوطن العربى ولكنها من جهة أخرى زادت من تبعية العالم العربى فتحولت التكنولوجيا المتقدمة إلى نمط استهلاكى مقابل تحول التراث الوطنى والقومى إلى مادة للسياحة وللدعاية والإعلانات.

والواقع أن مخاطر الاختراق الثقافى لم تعد مقصورة على (الأطراف) من الدول النامية فى جنوب العالم بل بدأت أوروبا التى تنتمى إلى دول المركز تستشعر خطر التفتت الثقافى الناجم عن عالمية السوق. كذلك فإن أبرز ما يميز الاختراق الثقافى للدول العربية أن ثقافاتها المحلية أصبحت أكثر عرضة لخطر التفتيت الثقافى. بل إن هذا الخطر قد بدأ يفعل فعله فى بعض أجزاء الوطن العربى وذلك بانبعاث النعرات العشائرية والطائفية مما يهدد التماسك الوطنى للعديد من الدول العربية. أمثلة (البربر فى الجزائر - الأكراد فى العراق - جنوب السودان - الدروز والموارنة فى لبنان) كذلك تكتسب ظاهرة الاختراق الثقافى طابعا خاصا فى الوطن العربى حيث يوجد أكبر مخزون للنفط عصب الاقتصاد العالمى.

وقد يكشف لنا ذلك الوضع عن السبب الجوهرى للاتجاه الذى يسود الغرب فى الوقت الراهن والذى يركز كل طاقاته لإحكام السيطرة على العالم العربى من خلال الحملات العدائية التى تشنها الدوائر السياسية والثقافية الغربية ضد الإسلام ليس كمجرد دين بل باعتباره التراث الوجدانى الذى يشكل قوة هائلة لتعبئة الجماهير ضد الهيمنة الثقافية والاقتصادية التى يمارسها الغرب.

ويعد ذلك الهجوم استمراراً للعداء الذى كان يكنه الغرب لفكرة القومية العربية وفكرة التحرر الوطنى والاستقلال فى المراحل السابقة. ولقد كانت الشيوعية هى الخطر الأكبر الذى قامت المراكز المهيمنة فى المجتمع الأمريكى بتوظيفه لإحكام سيطرتها على الأطراف فى دول الجنوب ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتى بدأ البحث لدى الدوائر الأمريكية عن الطرف الذى يمكن توجيه الهجوم عليه باعتباره العدو الأصيل للحضارة الغربية، وقد وجدوا فى الإسلام ضالتهم المنشودة مما ينذر بظهور شكل جديد للحرب الباردة ذات الطابع الثقافى بين دول

المركز (الأوربية - الأمريكية) من ناحية والعالم العربى والإسلامى من ناحية أخرى[٢٢].

هذا، ويثور الجدل بين المثقفين العرب حول الفوارق بين التبعية الثقافية والاستتباع الثقافى، والواقع أن أهدافهما واحدة وإن كان كل منهما يمثل حلقة فى سلسلة ترويض واحتواء العقل العربى من خلال إدخال العرب كأفراد ومؤسسات وأنظمة فى علاقات تبعية كاملة أو شبه كاملة مع الخارج، وقد أنجزت التبعية الثقافية الكثير من أهدافها فى الوطن العربى، فقد شوهت صورة الإنسان العربى من خلال وسائل الإعلام الغربية التى روجت صورة نمطية تتميز بالسلبية والاتكالية والقدرية للإنسان العربى، كما أسهمت فى تحويل الثقافة الوطنية من عنصر استنهاض وطنى وقومى ضد الغزو الثقافى الوافد إلى مادة استهلاكية دعائية للإعلانات والمسلسلات السطحية والأفلام التجارية. وليس بالضرورة أن يسعى الاستتباع الثقافى أو التبعية الثقافية إلى جعل العرب أمريكيين أو فرنسيين أو صهاينة بل يكفى إشعار الإنسان العربى بالذيلية والدونية تجاه الدول الأجنبية المهيمنة على مراكز الإنتاج الثقافى فى الوطن العربى وإظهار الفكر العربى بمظهر العجز عن الإبداع والتمايز الحضارى وإظهار الأنظمة العربية بمظهر الضعف والخضوع للمخططات الأجنبية والعجز عن حماية أرضها وتراثها وسيادتها ومستقبلها. [٢٣] وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية فى المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العالمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأدواته الإعلامية المتقدمة والتى تلعب الدور الحاسم فى نشر وترويج وترسيخ الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجارى فى جميع أنحاء الوطن العربى بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية وإعادة إنتاج البنية المتخلفة بكل ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانية والاستغلال وانعدام للممارسات العقلانية وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد.

الاختراق الثقافى الصهيونى

لقد تعرض العالم العربى لكافة أشكال الاستعمار المباشر والاستعمار الاستيطانى والوصاية والحماية والانتداب، ولقد لعب الموقع الإستراتيجى دورا أساسيا فى بروز العالم العربى على أجندة الاستعمار الغربى منذ مطلع القرن التاسع عشر، وقد جاء اكتشاف النفط ومحاولات نهبه واستنزافه لاستكمال الحلقة الاستعمارية لحصار العالم العربى وتحويله بكامله إلى التبعية لمراكز رأس المال العالمى. وقد عرفت الحركة الصهيونية قبل أن تتجسد فى صورة دولة إسرائيل وبعد ذلك كيف تربط مصيرها وبقاءها بالمشروع الاستعمارى العالمى للوطن العربى فكانت الحلقة الأكثر تأثيرا والأشد خطرا. ولقد تمكنت الصهيونية بعد اقتلاع الشعب الفلسطينى من وطنه وتوسعها واحتلالها لأراضٍ عربية جديدة بعد حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ من تشويه التراث العربى الفلسطينى بما انتحلته لنفسها على كافة المستويات الثقافية من فولكلور فلسطينى وصناعات حرفية شعبية وملابس مطرزة ومآكل. وأصبح الإنتاج الثقافى الفلسطينى عرضة لأن يتحول إلى تراث ثقافى صهيونى طالما بقى الاحتلال الصهيونى على أرض فلسطين. ورغم أن مشروع الغزو الثقافى الصهيونى يطال الوطن العربى كله إلا أن ساحة الصدام الأساسية بين الثقافتين العربية والصهيونية تتمركز على أرض فلسطين والمناطق العربية المحتلة.

إن التراث العربى الفلسطينى يعيش فى ظل الاحتلال الإسرائيلى فى حالة صدام مستمر بين ثقافتين تعبران عن مشروعين يتناقضان بصورة جذرية؛ المشروع الصهيونى والمشروع القومى العربى، ويسعى كل منهما لنفى الآخر.

ولقد أدركت الحركة الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر حاجتها الملحة إلى صياغة مشروع ثقافى خاص بها فى إطار المشروع الثقافى الاستعمارى الأوروبى ثم الأمريكى.

وإدراكا منها للوزن التاريخى والحضارى والسياسى الذى تشغله مصر فى العالم العربى وخوفا من الآثار السلبية التى سوف تنعكس على مصالح الحركة الصهيونية ونشاطها فى فلسطين بذلت الحركة الصهيونية قصارى جهدها لإبعاد مصر عن الصراع العربى الصهيونى. وتطلعا إلى تحقيق هذا الهدف الإستراتيجى

لجأت الحركة الصهيونية إلى استثمار إمكانيات ونفوذ الطائفة اليهودية بمصر لخلق قاعدة صلبة للنشاط الصهيونى داخل المجتمع المصرى، ولقد برزت العلاقة الوطيدة بين يهود مصر والحركة الصهيونية فى المجال الثقافى، وتمثلت فى ازدياد الاهتمام بفلسطين من ناحية والعمل على إحياء الثقافة العبرية بكافة السبل والوسائل من ناحية أخرى. وفى إطار هذا الاهتمام نشطت أوساط المثقفين اليهود فى مصر فى إنشاء العديد من التجمعات الثقافية منها النادى المصرى، واتحاد المدارس اليهودية، وجمعية هرتزل لتشجيع الثقافة العبرية ونشرها بين يهود مصر.(٢٤) وبانتهاء الحرب العالمية الأولى اتسعت أشكال الاختراق الصهيونى لمصر وتمثلت فى منظمات الشبيبة الصهيونية ورابطة نوادى المكابى، وتوج ذلك النشاط بتأسيس أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩١٨. وقد ظل هذا الفرع يمارس نشاطه فى مصر والعالم العربى كقاعدة رئيسية للاختراق الصهيونى تحت اسم الاتحاد الصهيونى حتى إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كى تكشف عن الحلقة المفقودة فى معركة التحرر الوطنى العربية؛ إذ عبرت منذ اللحظات الأولى لقيامها عن وعى قياداتها بالعلاقة المصيرية التى تربطها بحركة التحرر العربية. وقد توالت الأحداث التاريخية التى أبرزت الوجه العربى لثورة يوليو، وفى مقدمة هذه الأحداث وقوع العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر ١٩٥٦ وقد شكَّل هذا الحدث ونتائجه منعطفا تاريخيا لعلاقة ثورة يوليو بحركة التحرر الوطنى العربية، كما أبرز العلاقة العضوية الوثيقة بين إسرئيل والمعسكر الاستعمارى الأوروبى.

ومع المعارك المتصلة والدائمة التى خاضتها ثورة يوليو كانت حركة التحرر الوطنى العربية تواصل اكتشاف طريقها، ثم جاءت حرب ١٩٦٧ كى تمثل ذروة المواجهة المسلحة بين قيادة ثورة يوليو ممثلة فى النظام الناصرى ضد النظام الصهيونى الوكيل الرسمى للمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى الوطن العربى. وكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ نذيرا بكشف الستار عن عجز نظم الحكم العربية السائدة عن حماية الاستقلال الوطنى مصريا والأمن القومى عربيا.

ولعل أبرز حقيقة أسفرت عنها الأحداث خلال تلك المرحلة هى استمرارية المشروع الوطنى فى مصر كجزء من المشروع القومى العربى فى مواجهة استمرارية المشروع الصهيونى. ولكن برحيل عبدالناصر ١٩٧٠ وتولّى السادات للسلطة فى مصر بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر تمثل نقطة فاصلة فى توجه مصر العربى لاتقل فى أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها.

وكما كان الحشد العربى مهماً بالنسبة لعبد الناصر فى معاركه ضد الصهيونية فإن التكتل العربى لدى السادات كان يمثل شرطا ضروريا لمواجهة الصهيونية،وقد قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة والمعتدلة ونجح فى حشد تجمع عربى فعال فى مواجهة إسرائيل خاض به حرب ١٩٧٣ التى أسفرت فى النهاية عن سلسلة من التنازلات تمثلت فى اتفاقيتى كامب ديفيد ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ [٢٥].

والواقع أن تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية لم يكن سوى حلقة فى الإستراتيجية الصهيونية تجاه العالم العربى فقد سبقتها سياسة التطبيع الجبرى فى الأراضى المحتلة وتطبيع الأمر الواقع مع الأردن من خلال سياسة الجسور المفتوحة ولحقته سياسة التطبيع مع لبنان منذ غزو الجنوب ١٩٧٨ ومرورا بصفقة الفلاشا مع نظام نميرى فى السودان ثم إعلان التطبيع مع المغرب بلقاء إيفران الشهير. وأخيرا وليس آخرا الهرولة الجماعية من جانب دول الخليج لإبرام اتفاقيات التعاون مع إسرائيل ثم التطبيع الرسمى الكامل بين الأردن وإسرائيل مما يعنى امتداد خريطة التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية من قلب المنطقة إلى أقصى أطرافها، ولقد كانت ساحة التطبيع ـ ولا تزال ـ مختبرا واقعيا للمواجهة الفكرية والثقافية بين مقولات الفكر الصهيونى وأفكار ومعتقدات جماع الفكر العربى الإسلامى والقومى واليسارى. ولا شك أن التطبيع الثقافى يمثل الدعامة الرئيسية لبناء السلام من وجهة النظر الإسرائيلية فهو فى نظرهم أكثر إقناعا واستقراراً وضمانا من أى ترتيبات أمنية عابرة مثل المناطق المنزوعة السلاح ووضع جيش أجنبى وأجهزة الإنذار وضمانات الدول الكبرى، كما أنه العامل الحاسم على المدى البعيد.

فالمطلوب بوضوح نزع العـداء من العقل العربى استكمـالا لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية [٢٦].

واتساقا مع اهتمام إسـرائيل بالمضمون الثقافى فى إستراتيجيـتها للتطبيع كان العنصر الثقافى يمـثل أهم العناصر الأساسية فى المفاوضـات بين مصر وإسرائيل. وقد تم تضمينه فى اتفاقيـة الإطار بكامب ديفيد جنبا إلى جنب مع ترتيبات الأمن وفض المقاطعة وفتح الأسـواق المصرية أمام البضائع الإسرائيليـة، ثم جرى تأكيده وتحديد خطوات المفاوضـات بشأنه فى معاهدة السلام وملحقـاتها. وقد غلب على نصوص الاتـفاقات اللهـجة الصـهيـونية، فـالشعب الفلسطينـى هم (عرب أرض إسرائيل) والضـفة الغربيـة هى (يهودا والسـامرا). وقد حـرصوا على الاستـعانه بنصوص توراتية فى مفاوضات الحكم الذاتى [٢٧].

هذا، وقد اتخذ الهجـوم الفكرى الصهيونى تجاه الوطن العـربى عدة محاور متنوعة تتمحور حول:

(١) تصـفيـة مـصـادر العداء العـربى فى المنطقـة تجـاه إسرائـيل والحركـة الصهيونية.

(٢) خلق جسور من التواصل الثقافى والفكرى مع النخب الثقافية فى العالم العربى.

(٣) خلق تعاون بعيد المدى مع الأقليات الدينية والعرقية فى الوطن العربى.

وتلخص هذه المحاور مجموعة المفاهيم التـى تجمع عليها النخب الحاكمة فى إسرائيل وتدعمها المراكز الثقافية والأكاديمية الإسرائيلية والصهيونية وتضع لها إطارًا إجرائيًا يدور حول ضـرورة فتح الحدود بلا شروط أمام التبادل الثـقافى والتعليمى والإعـلامى وعلى الأخص الإعلام المرئـى والمسمـوع حيث يـسمح ببث البـرامج الإعلاميـة والثقافيـة الصهيونية فـى الإذاعات المرئية والمسموعـة فى الوطن العربى ويضاف إلى ذلك أو يسبق ذلك بمعنى أدق ضرورة مراجـعة مناهج التربية والتعليم وحذف كل المقولات العدائية عن الصهيونية وإسرائيل.

والملاحظ أن الحركة الصهيونية تواصل بدأب ومثابرة مخططاتها منذ نهاية القرن الماضى لغزو وترويض العقل العربى لقبول ما يسمى بالوطن القومى لليهود فى فلسطين،علاوة على استقطاب التأييد الدولى لمساندة الاستمرارية الصهيونية فى اغتصاب فلسطين والترويج للمخططات الإسرائيلية التوسعية فى الوطن العربى. وقد تم تطوير وبلورة هذه الإستراتيجية الصهيونية فى إطار مشروعها التوسعى وأهدافها العنصرية ونجحت الصهيونية فى تأكيد وجودها كأداة ضغط فاعلة فى توجيه الرأى العام العالمى وعلى الأخص فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التى تمنح مساندتها الكاملة للسياسة الإسرائيلية التوسعية وتبرر عدوانها المستمر ضد الشعوب العربية وتقدم لها الدعم الكامل على جميع المستويات كما تحول دون إدانتها فى المحافل الدولية.

المواجهة ـ المنطلقات والآليات:

تشير بعض الدراسات إلى وجود أربع ثقافات تتصارع الآن على الساحة العربية هى: الثقافة العربية والثقافة الأمريكية والثقافة الغربية الأوربية والثقافة ـ الإسرائيلى ـ وإذا كان الهدف الأساسى للغزو الثقافى للوطن العربى كما أسلفنا يتركز حول حماية مصالح القوى الأكثر سيطرة على الساحة العالمية مدعومة
يتركز حول حماية مصالح القوى الأكثر سيطرة على الساحه العالمية مدعومه
ومعززة بمصالح النخب السياسية والاقتصادية المحلية فإن الدول الاستعمارية الأوربية التى مارست فى الماضى سيطرتها وغزوها الثقافى فى العالم العربى أصبحت الآن تشكو من الغزو الثقافى الأمريكى. فالغزو الثقافى فى المرحلة الراهنة الممتدة من أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن أصبح ذا صبغه عالمية تتزعمه المراكز الاحتكارية الضخمة العابرة القوميات والتى تنطلق معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك ـ وكما سبق أن أوضحنا ـ فإن الغزو الثقافى للوطن العربى لم يتخذ شكلا واحدا عبر تاريخه الطويل بل تجسد فى ممارسات وأشكال متنوعة لعل أكثرها رسوخا فى المرحلة الراهنة أسلوب الاستعمار الاقتلاعى والاستيطانى فى فلسطين والذى توسع باحتلال مناطق عربية أخرى ويعبر عن نفسه ثقافيا فيما يسمى «ثقافة التطبيع».

فالثقافة العربية تخوض فى المرحلة الراهنة معركة بالغة الحدة ومتعددة الجبهات تهدد وجودها بالذات كثقافة حضارية لشعوب مارست فى الماضى إبداعاً حضاريا مرموقا،وأسهمت فى إثراء الحلقة الوسيطة بين الحضارات القديمة والحضارة الأوروبية الأمريكية الحديثة. ومما يضاعف من خطورة المرحلة الراهنة وجود شبكة قوية من المصالح المشتركة بين النخب العربية السياسية والاقتصادية التى تلتقى مع ركائز الغزو الأجنبى وتسهل لها إمكانية التغلغل والرسوخ على أرضية العداء للجماهير العربية وللثقافة العربية.

فالواقع أن الغزو أو الاختراق الثقافى ما كان له أن يحقق أهدافه ما لم تشارك فى التنفيذ معظم مراكز السلطة والزعامات والقوى العربية المحلية. يضاف إلى ذلك أن البنى العربية الموروثة والتى ترسخت خلال مرحلة السيطرة الأجنبية ولم تتبدل بصورة جذرية فى مرحلة الاستقلال. هذه البنى مهدت الطريق لتغلغل وترسيخ الغزو الثقافى بمختلف مستوياته، كما برزت على أرضيتها مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى العربى. فلا شك أن خضوع العالم العربى خلال عدة قرون للهيمنة العثمانية بسياسات الجمود والانغلاق التى تميزت بها ثم للغزو والتبعية الثقافية للدول الاستعمارية الأوروبية ثم للاختراق الثقافى الأمريكى ذى الصبغة العالمية، كل هذه الظروف وغيرها أفقدت الثقافة العربية موقعها المميَّز بين الثقافات العالمية وتقلص اهتمام العالم بها بعد أن انحسر الإبداع الحضارى للشعوب العربية. فالغزو الاستعمارى الغربى أجهض إمكانية قيام المشروع العربى المستقل،كما شجع على استمرارية مراكز السلطة القديمة المتمثلة فى أصحاب الثروات وزعماء القبائل والطوائف،كما مهد الطريق للمشروع الصهيونى فى الوطن العربى كأبرز تجليات الغزو والاختراق الثقافى الأوروبى - الأمريكى للوطن العربى. ولقد تحول الاستتباع الثقافى إلى بنى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وثيقة الارتباط بدول المركز فى الشمال، ولن تتحقق المواجهة الفعالة لهذه البنى الراسخة إلا بالعمل الجاد على إزالتها وإلغاء تأثيرها من خلال ممارسات ثقافية وعلمية وتعليمية تماثل فى عمق تأثيرها وجديتها الدور التخريبى الذى تقوم به هذه البنى التابعة؛ ولذلك لا يمكن الاكتفاء بفضح مظاهر الاختراق الثقافى ورصد

تأثيراته في الوطن العربي بل لا بد من العمل العربي الجماعي من أجل استبدال بنى التبعية والعجز عن مواجهة الغزو الثقافي ببنى ثقافية جديدة تمارس المواجهة المستمرة لكافة أشكال الغزو والاختراق الثقافي.

وهناك مستويان للمواجهة: المستوى الإستراتيجي ويشمل السياسات والخطط التي تتبناها الهيئات والمؤسسات القومية في الوطن العربي لمواجهة الاختراق الثقافي الغربي والصهيوني، والمستوى الإجرائي الذي يتضمن الأساليب والوسائل التي يتبناها كل قطر عربي على حدة. كما أن كل شكل من أشكال الاختراق الثقافي يحتاج إلى أساليب مواجهة تختلف وتتباين طبقا لنوعية الاختراق ومداه وعمق تأثيره مع مراعاة التمييز بين مظاهر وآليات التبعية الثقافية مع الغرب واختلافها عن أشكال الاختراق الثقافي الأمريكية والصهيونية المعاصرة.

المستوى الإستراتيجي للمواجهة الثقافية:

ينطلق التصور الإستراتيجي للمواجهة الثقافية من حقيقتين جوهريتين تشير الحقيقة الأولى إلى أن الواقع الثقافي الراهن في الوطن العربي الذي يتزامن فيه القديم والجديد والوافد والموروث دون تفاعل حقيقي وتهيمن فيه السياسة على الثقافة وتتسع الهوة بين التقليدي والعصري في مختلف مجالات الحياة العربية المعاصرة ويخضع في مجمله لطغيان الثقافة الاستهلاكية التي تمارسها القوى العالمية المسيطرة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع والتي تعمل بإصرار على تخريب الثقافات القومية وتفتيتها. كل ذلك يفرض ضرورة تبني إستراتيجية ثقافية فاعلة وقادرة على تجاوز الثنائية والانشطار الثقافي في الواقع العربي الراهن وقادرة على مواجهة الاختراق الثقافي من خلال ثورة ثقافية شاملة ومتعددة المراحل تستهدف إعادة بناء التراث الثقافي العربي من الداخل،لأن أية محاولات جادة لتجديد الثقافة العربية لا يمكن أن تتم إلا من داخلها، وهذا يثير قضية العودة إلى التراث التي تجد صدى كبيرا في العالم العربي وخاصة خلال العقد الأخير حيث ينتشر الرأي الذي يؤكد أن الرجوع إلى الأصول الأولى ـ ويقصدون بها في الأغلب العصر الذهبي للإسلام ـ هو الدرع الحقيقي الذي يحمينا من كل ضروب التبعية والاختراق الثقافي.

ويشير الوجه الآخر لهذه الدعوى إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزءا لا يتجزأ من عملية التغريب التى يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى. إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات الغربية فوق تلك الجذور العربية الإسلامية التى تضرب فى أعماق التاريخ فتكون النتيجة مزيجا غير متآلف لا يمكن أن تستند عليه نهضة أو إصلاح وخصوصا أن التحديث ليس محايدا بل إن كل عنصر من عناصره يأتى معه بأفكاره وأخلاقه ونظرته إلى العالم ويفرضها على المجتمعات التى تسير فى طريق التحديث. وهنا ينبغى أن نتنبه إلى أن هناك فارقا بين العودة إلى الأصول من أجل التحرير كما حدث فى الثورة الجزائرية فى مواجهة استعمار استيطانى شرس وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخى والشعبى وكأن كل الفروق التى تفصل الحاضر عن الماضى البعيد قد سقطت من حساب التاريخ، فالواقع أنه لا شىء فى المجال البشرى يعود إلى ما كان عليه بل تتوالد على الدوام حقائق جديدة ويتشكل واقع ثقافى وحضارى جديد. وهذا يفرض علينا أن نتخذ موقفا نقديا من كثير من القيم التراثية التى توصف بالأصالة مما يتطلب بالدرجة الأولى ضرورة إعادة قراءة تاريخنا الثقافى بمنظور نقدى قادر على التغلغل داخل هذا التاريخ وإعادة تركيب أجزائه بصورة تحقق التواصل معه وربطه بالواقع العربى المعاصر.

وتشير الحقيقة الثانية إلى مفارقة أساسية فى العلاقة بين التبعية الثقافية والعودة إلى الجذور، فالمجتمعات العربية تسعى فى آن واحد إلى تحقيق هدفين يبدو أن كلاً منهما يتناقض مع الآخر فهى تسعى إلى مسايرة العصر كى تحتل المكانة اللائقة بها على خريطة العالم المعاصر، وفى ذات الوقت تحرص على التمسك بالهوية القومية والجذور التاريخية فكيف يتحقق ذلك، أى بمعنى آخر - كيف يتحقق الجمع بين الأصالة والمعاصرة؟ وهنا تثار إشكالية الفرز بين الجوانب السلبية فى التراث والتى تتسم بالطابع النقلى القائم على الطاعة والاستسلام والمعادى للنقد والإبداع والتفكير الحر ،والجوانب الإيجابية فى التراث التى تضم جميع الإنجازات الرائعة فى ميادين العلوم والآداب والفلسفة والتى شكلت رافدا حضاريا متميزا استطاع أن يصب فى نهر الثقافة الإنسانية ومسيرتها وقد تعرض للجمود بسبب

عوامل الغزو والسيطرة الأجنبية ولكنه يتميز بأنه قابل للنمو والتطور، كذلك فإن الحداثة أو التحديث المرتبط تاريخيا فى العقل العربى الجمعى بالتبعية والخضوع للغرب يملك جوانب أخرى إيجابية تتمثل فى التراث العلمى والعقلى الذى أضافته الثقافة الغربية إلى التراث الإنسانى المعاصر. هذا الجانب لا يمكن إغفاله أو تجاهله إذ تزداد حاجتنا إلى الاستعانة به فى مواجهتنا لتحديات العصر.

وبالتحام هاتين الحقيقتين تبرز أمامنا شروط المواجهة الفعالة للغزو والاختراق الثقافى ويتصدرها ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للتراث فى إطار الدراسة النقدية للتاريخ الثقافى للوطن العربى وتوظيف هذه الجوانب فى إطار مشروع حضارى يستند إلى بنى اقتصادية واجتماعية مناهضة تماما للبنى التقليدية السائدة حاليًا ولا يتحقق ذلك إلا بنشر العقلانية كإطار فكرى وكأسلوب للعمل والعلاقات السياسية بين الحكام والشعوب والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الدول العربية على المستوى القومى ثم مع العالم الخارجى على المستوى العالمى،كما ينبغى التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان العربى واعتباره قيمة حضارية فى حد ذاته وليس رقما مهملا فى خانة الطوائف والقبائل وأقبية السجون، والاعتراف من جانب الحكومات بحق جميع القوى الاجتماعية والسياسية والأقليات فى المشاركة فى إدارة شئون أوطانها والتمتع بعوائد ثرواتها القومية. ويضاف إلى ذلك ضرورة العمل على تدعيم دور المجتمع المدنى فى مواجهة المحاولات الدائبة من جانب الحكومات وشبكات المصالح الدولية والمحلية لتحويل العالم العربى إلى مركز للتخديم على السوق العالمية التى تسيطر عليها القيم الاستهلاكية وتحكمها قوانين العرض والطلب حيث يتحول المواطن العربى فى إطارها إلى كائن استهلاكى عالمى وتتوارى سماته الحضارية وتمايزه الثقافى.

ويبقى البعد الأكثر ضراوة فى المواجهة الثقافية وأعنى به التحدى الاستيطانى الصهيونى وتهديده المستمر للوجود والعقل العربى من خلال الترويج لما يسمى بـ «ثقافة التطبيع». وقد عنى العمل القومى العربى بمواجهة خطر التطبيع الثقافى الصهيونى عقب بدء التطبيع الرسمى بين مصر وإسرائيل وتمثل ذلك فى عدة

مؤتمرات أبرزها مؤتمر دمشق (يونيو ١٩٨) الذى شاركت فيه وفود ١٦ دولة عربية عدا الجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد أصدر المؤتمر ٣١ توصية لمواجهة الغزو الثقافى الصهيونى باعتباره جزءا من مخطط إمبريالى صهيونى معاد للأمة العربية ولحركة الثورة العربية. وأوصى المؤتمر بضرورة تقديم كافة أشكال المساندة والدعم للهيئات الثقافية والنقابات والشخصيات الثقافية المصرية التى تنتهج خطا وطنيا معاديا للصهيونية، وأكد على ضرورة تشجيع ونشر وتوزيع نتائج العلماء والكتاب والمثقفين المصريين المؤكد لعروبة مصر والمتعلق بمقاومة الغزو الثقافى الصهيونى. كما أوصى المؤتمر بدعم المؤسسات الثقافية والعلمية الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة واتخاذ الإجراءات العلمية الكفيلة بحماية التراث الشعبى الفلسطينى والآثار الفلسطينية وخاصة بمدينة القدس ودعم مؤسسات النشر الوطنية فى فلسطين المحتلة[٢٨]. ولقد بدأت تتبلور وتتصاعد المبادرات الشعبية لمواجهة التطبيع فى مصر وفى مناطق متعددة من الوطن العربى. وكانت أبرز آليات العمل الشعبى لكشف المخطط الإسرائيلى للتطبيع واستجابات النظم العربية، وقد خاض المثقفون العرب المواجهة على عدة جبهات أهمها مواجهة فكرة التطبيع والتصدى لمحاولات ترويج مايسمى بـ«ثقافة التطبيع».

على أن المواجهة السياسية والثقافية الشعبية لم تكن آلية العمل الوحيدة على الساحة العربية، وإن كانت هى آلية العمل المستمرة والممتدة فعلى امتداد الوطن العربى جرت مواجهات أخرى استعانت بأساليب مختلفة باختلاف ساحات المواجهة، ورغم تباين المنطلقات الأيديولوجية للتيارات الفكرية والسياسية السائدة فى الوطن العربى إلا أنها قد التقت عند هدف مقاومة المشروع الإسرائيلى - الأمريكى للتطبيع. واستطاعت هذه التيارات أن تخلق مساحة مشتركة للعمل سواء على المستوى القطرى أو القومى.

المستوى الإجرائى للمواجهة الثقافية :

بقدر ماتبرز أمامنا الأهمية القصوى لرسم السياسات والخطط التى تترجم التصور الإستراتيجى العام للمواجهة الثقافية إلا أن هناك ضرورة مماثلة لتحديد

أبعاد هذه السياسات وما تتطلبه من إجـراءات عملية قابلة للتنفيذ، ويمكن إيجازها على النحو التالى:

١ ـ صيـاغة سياسـات قومية إعـلامية وتعليمـية وثقافيـة تراعى الجمع بين خصـوصيات كل قطر عربى والالتـزام بالثوابت العربيـة المستقاة من تاريخ حـركة التحرر الوطنى العربية والتراث الثقافى العربى الإسلامى والحرص على ترجمة هذه السيـاسات إلى برامج مشتـركة تلتزم الدول العربيـة بتنفيذها تحت إشـراف الجهاز الثقافى للجامعة العربية وأعنى به «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم».

٢ ـ إعداد دراسات وبحـوث توضح خريطة الخدمات الثـقافية التى تقـدمها وسائل الإعـلام العربيـة وعلى الأخص الإعلام المـرئى والمسموع، وذلـك بهدف التعرف على نوعـية المضامين الثقـافية لتحديد مـدى تلبيتها للاحـتياجات الثقـافية الوطنية القومية، وأيضا بهدف تحديد الفئات الاجـتماعية التى تستأثر بهذه الخدمات الثقافية الوافدة والمحلية التى تقدمها وسائل الإعلام.

٣ ـ أثبتت الدراسات استـحالة الاستفادة من نقل التكنولوجـيا الاتصالية إلى الوطن العربى دون الاستناد إلى بحوث وطنية تحدد الأولويات والأفضليات على أن يتم ذلك تحت إشراف المؤسسات القومية.

٤ ـ إعداد كـوادر إعلاميـة عربية مـؤهلة ومدربة ومسلحـة بالرؤية الثقافـية العربية المشتـركة مما يزودها بالقدرة على مواجهة التـحديات الثقافية وفى مقـدمتها الاختراق الثقافى الغربى والغزو الثقافى الصهيونى، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سياسات عربية مشتركة فى حقل التعليم الإعلامى، وبرامج مشتركة للتدريب على استخدام تكنولوجيـا المعلومات والاتصال بما يلبى الاحتياجات الاتصاليـة والثقافية للجماهير العربية فى الريف والحضر.

٥ ـ إعداد مـسوح ميدانـية لتحديد الاحـتياجـات والمشكلات الثقافـية لدى القطاعات الجماهيـرية العربية فى الريف والبوادى والعواصم، والاستعـانه بنتائجها فى رسم وتصميم الإستراتيجية الثقـافية والإعلامية للعالم العربى على أن يتم ذلك من خلال المؤسسات الأكاديمية وتحت إشراف قومى.

٦ ـ الاهتمام بإعـداد برامج إعلامية مشـتركة لمحو الأميـة فى الوطن العربى وبرامج نسائيـة وشبابية وبرامج للأطفـال العرب مع مراعاة أن تحـوى هذه البرامج المضامين الـثقافية القـادرة على تحقيق أهداف المشاركـة الجماهيرية كـبديل للإعلام الرأسى الاتجاه السـائد حاليـا فى الوطن العربى والقادم من أعـلى إلى أسفل ومن النخب المثقفة إلى الجماهير ومن العواصم إلى الريف ومن الحكام إلى المحكومين.

٧ ـ تشجـيع الاتحادات المهنيـة فى مجالـى الإعلام والثقـافة على اسـتئناف أدوارها فى توثيق وتنشـيط العلاقـات الثقـافيـة والإعلاميـة ذات الطابع الشـعبى والجماهيرى مثل اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الكتاب العرب.

٨ ـ تبـدو الأهميـة الملحة للتنسـيق والتكامل الإعـلامى بين الدول العربيـة وخصـوصا فى مـجال تكنولوجيـا الاتصال سـواء الهدف نقل التكنولوجـيا (رغم مخاطرها فى تكريس التبعية التى سـبقت الإشارة إليه) أو توطينها، كذلك الحرص على السماح بتوزيع الصحف فى مختلف أنحاء الوطن العربى دون التقيد بالتقلبات السياسية التى تتعرض لها العلاقات العربية فى بعض الأحيان.

٩ ـ تشكيل لجان قومـية من الخبراء الإعلامـيين والمثقفـين العرب للإشراف على اختيـار البرامج والمسلسلات التلفزيونية العـربية والأجنبية التى تتميـز بمستوى إبداعى رفيع وتوجه حـضارى إيجابى وثقافى كى تتاح لها فـرصة البث والانتشار على المستوى العربى.

١٠ ـ التعـجيل بإخراج مـشروع الوكالة العـربية للأنباء إلى حـيز النور مع مراعاة اخـتيار كوادر إعلامـية متخصـصة للإشراف على إدارتها وتشـغيلها؛ ذلك ضمـانا لتحجـيم الدور الذى تقوم به وكالات الأنـباء العالميـة فى تكريس التبعـية الإعلامية والثقافية فى الوطن العربى.

خاتمة:ـ

إذا كان التفوق الغربى فى مجال تكنولوجيا الاتصال قد أدى إلى ما يسمى بـ «عولمة الثقـافة والإعلام» ـ فى إطار ما يسـمى بـ «القرية العالمية الاتصـالية» ـ فإن ذلك يعنى ويستهـدف طمس التمايزات الثقافـية التى تتسم بها مجتـمعات الجنوب

وفى قلبهـا الوطن العربى بسبب تفوق العـامل التكنولوجى وترجيح أهميـته على المضامين الاجتمـاعية والثقافية التى تنقلها وتروجها تكنولوجـيا الاتصال المعاصرة. كذلك فـإن محاولة التوحـيد بين التكنولوجيـا والمضامين يلغى الطابع الاجتـماعى لهذه التكنولـوجيا التى ليـست بالطبع محايدة بل هـى ثمرة التطور الاجتـماعى - الاقتصادى للمجتمعات الصناعية المتقدمة التى أنتجتها.

وبالنسبة للعـالم العربى فقد بات واضـحا أمام الجميع أن مـحاولات العولمة الثقافية والإعـلامية فى إطار التفوق السـاحق لدول الشمـال فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قـد أسفرت عن فـقدان الإعلام العربى لمزاياه وخـصوصيـته،بمعنى أنه أصبح يتم ممارسته وتناوله وتقييمه بمعايير عالمية (غربية فى الأساس) ويدرس بمناهج غربيـة مما عطل مسيرته المعـرفية. فرغـم كثرة ما أنتج من كـتب وبحوث فى هذا المجال إلا أن عـائدها المعرفى ضئـيل، فضلا عـن غياب أى مـردود نظرى بسبب الإغراق فى اسـتخـدام مناهج وأطر نظرية لا تصلح فى أغلبـها للكشف عـما هو جوهرى والتمييز بينه وبين ما هو عارض أو وافد.

ما الحل إذن للخـروج من هذا المأزق الذى يحاصر الإعلام والإعـلاميين فى العالم العربى؟ بالطبع ليس هناك إجابة جاهزة ومعدة سلفا، ولكن يمكن القول أن هناك مـجموعـة أولويات وتساؤلات عـلى الإعلاميـين العرب أن يـركزوا عليـها ويحاولوا الإجابة عنهـا من خلال المحاولة العلمية الجادة والملتصـقة بالواقع العربى المعاش بأنساقه القيمية وظواهره الاجتمـاعية وتمايزاته الثقافية دون إهمال أو تهميش التراث الـعالمى فى مجـال التخـصص، وذلك كى يتسنـى لنا إدراك نسبـية الرؤى والمناهج العلميـة والثقافيـة والفكرية. ولعل أبرز هذه التساؤلات مـا يمكن إيجازه على النحو التالى:

(١) هل تمثل ثورة الاتصالات عنصرا فعالا فى التنشئة الاجتماعية؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف؟

(٢) هل تستلزم التكنولوجيـا الجديدة إقامة بناء تنظيمى ومـؤسسى جديد أم يمكنها أن تعمل فى ظل البناءات العربية السائدة؟



(٣) كيف يمكن التوفيق بين حرية التعبير وكل من المصالح الخاصة والصالح العام؟

(٤) كثير من القرارات الإعلامية تتخذ تحت شعار «المصلحة العامة» و«المصالح القومية» ولكن ماذا تعنى هذه العبارات ومن الذى يقرر الصالح العام؟

(٥) فى ظل المفاهيم السائدة عن أساليب جمع الأخبار واختيارها وتحريرها وعرضها هل يمكن تحديد المستفيدين الحقيقيين من سيادة هذا النمط؟

(٦) فى ظل سيطرة القائمين بالاتصال داخل المؤسسات الإعلامية هل يمكن التفكير فى أسلوب يضمن تعبير المؤسسات الإعلامية عن أفكار ومصالح الكثرة الجماهيرية؟

(٧) هل يمكن أن يؤدى القنوات الإعلامية فى ظل التكنولوجيا الحديثة إلى التنوع الثقافى والتعبير عن مصالح الأقليات؟ ومن الذى يتحكم فى ظل هذه التعددية فى المدخلات والبرامج؟

(٨) هل الملكية العامة لوسائل الإعلام هى الضمان الوحيد للتعددية؟

(٩) فى ظل الأنماط السائدة سواء فى ملكية وسائل الإعلام العربية أو فى إدارتها - هل تستطيع هذه الوسائل الإعلامية أن تزود الجماهير بالكم والنوع الكافى من المعلومات التى تساعدهم على المشاركة فى صنع القرارات الوطنية؟

(١٠) على المستوى الدولى هل تؤدى ثورة المعلومات والاتصالات إلى ازدياد أو التخفيف من الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون؟

(١١) كيف نحمى تكنولوجيا الاتصال من سيطرة وتقلبات السوق الرأسمالية؟

(١٢) ما هو تعريفنا للعملية الاتصالية وآثارها فى العالم العربى؟

وعسى أن تؤدى هذه التساؤلات إلى استثارة اهتمام الباحثين الإعلاميين العرب لمحاولة الإجابة عنها كليًّا أو جزئيًّا ولطرح المزيد من التساؤلات حول القضايا الإعلامية التى تستحق الاهتمام.

الهوامش والمراجع

١ ـ انظر :

J. Halloran: The Communication and Society. Leciester, 1986, pp. 32 - 38.

G. Lazare: Communication science do wither? Journal of communication Washington, 1990. pp. 22 - 36.

٢ ـ عواطف عبدالرحمن: الإعلام العربى وتحديات العصر، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٦ ـ ١٨.

٣ ـ انظر :

A -William Rugh: The Arab press. Syracuse, 1978. pp. 48 - 51 -71

ب ـ عواطف عبدالرحمن: إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى، دارالفكر العربى، القاهرة. ١٩٨٥. ص ص ٢٢ ـ ٣١، ٣٧ ـ ٤٧.

٤ ـ ليلى عبدالمجيد: السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها فى الثقافة والتربية فى العالم العربى، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٥٢ ـ ٦٢.

٥ ـ راسم الجمال: الإعلام العربى المشترك، دراسة فى الإعلام الدولى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص١٢٣ ـ ١٢٧، ص١٣٩ ـ ١٥٠.

٦ ـ انظر: عواطف عبدالرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤، ص ٩٥ ـ ١٠٥، إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى، مصدر سابق.



٧ ـ انظر :

A - Matteleart: Multinational corporations and the control of culture. Susse 1980, pp. 237 - 277.

B -Juan Samovia: The transnationl power structure and international information in development dialogue xx ILET 1981- 1982, pp 125-139.

C - K. Norden streng, Herbert Schiller (eds): National sovereinghty and international communication - Albex publishing - Now Jersy 1980, pp. 82- 99.

٨ ـ انظر: عواطف عبدالرحــمن : هموم الصحافة والصحفــيين فى مصر، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٢٣ ـ ١٢٦ .

B- D. Elliot: Responsible Journalism. Sage 1986 - pp. 11, 32. 60

٩ـ عواطف عبدالرحمن ـ المصدر السابق : ص ١٣٦ ـ ص١٤٥ .

10- R.Rice: The New Media - sage 1984 - london. pp 33 - 40

١١ ـ راسم الجمــال: جغــرافية العــالم الاتصاليــة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧، مجلة بحوث الاتصال، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص ص ٧ - ١٢ .

١٢ ـ انظر: إنشــراح الشال: أ ـ الإعلام الدولى عــبر الأقــمار الصناعــية، دراسة لشبكات التلفزيون، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧٩ ـ ٨١.

ب ـ محــمد نجيب الصــايره: الهيمنة الاتصــالية، المفهــوم والمظاهر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، عدد صيف ١٩٩٠، ص١٤٩ ـ ص ١٥٣ .

١٣ ـ محــمود علم الدين: تكنولوجــيا الاتصــال فى العالم العــربى، مجلة عالم الفكر، الكويت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ١١٧ ـ ١١٩ .

١٤ ـ المصدر السابق: ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

١٥ ـ جيمس. ف. هوج: انتشار وسائل الإعلام والاتصال العالمى وقوة الصورة، ترجمة حامد يوسف سليمة، مجلة الثقافة العالمية ع ٧١، الكويت، يوليو ١٩٩٥، ص ١٢٢ ـ ١٢٥.

١٦ ـ انظر: محمود علم الدين: التحديات التكنولوجية فى عصر المعلومات ـ مجلة الإعلام ـ جامعة الأزهر ـ القاهرة ـ ١٩٩٥.

١٧ ـ عابد الجابرى: المسألة الثقافية، سلسله الثقافة القومية، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٧٧ ـ ١٨٠.

١٨ـ Yves Eudes: La Conquete des Esprits - paris 1982 pp. 18 - 44

١٩ ـ مسعود ضاهر: مجابهة الغزو الثقافى الإمبريالى الصهيونى للمشرق الغربى، دراسة فى الثقافة المقاومة، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٤ ـ ٢٧..

٢٠ ـ انظر: عابد الجابرى ـ مصدر سابق ص ١٩٠ ـ ١٩٥.

٢١ ـ انظر:

A- A. Matteleart Opcit. pp. 217 - 222

B - Wahsington post 16 August 1992

٢٢ ـ انظر: أ ـ عابد الجابرى: مصدر سابق ص ١٩٢ ـ ص ٢٠٠.

B - H. Schiller: Mass - Communication and American Empire.Beacon, press 1971.

٢٣ ـ انظر: مسعود ضاهر: مصدر سابق ص ٣١ ـ٣٣.

٢٤ ـ انظر: أ ـ عواطف عبدالرحمن الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٩٥ ص ١٤٧ ـ ١٥٧.

B - Lanshust: Jewish Communities in the Muslem Countries of the middle East London 1950 p. 38.

٢٥ ـ عواطف عبدالرحمن، الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى، مصدر سابق، ص ١٥٨ ـ ١٦٣.

٢٦ ـ انظر: محسن عوض ـ مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٤. ص ١٦٥.

٢٧ ـ المصدر السابق ص ١٢٢.

٢٨ ـ انظر: محسن عوض، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٨ ـ ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

الدراسة الثانية

المرأة العربية والإعلام بين الواقع والاستجابة

ثمة تغيرات جوهرية لا يمكن إغفالها، طرأت على الواقع النسائى العربى خلال الخمسين سنة الماضية تمثلت فى العديد من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة العربية فى إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة. إذ لا يمكن إغفال الزيادة المطَّردة فى نسبة الفتيات المتعلمات ونسبة النساء العاملات فى الوطن العربى كله. غير أن هذه الزيادة الكمية الملحوظة ـ سواء فى عدد النساء المتعلمات أو العاملات ـ ليست فى حد ذاتها دليلا على التغيير الجوهرى فى الوضع الاجتماعى للمرأة أو قرينة على تحررها الشامل بصورة حقيقية. فما زالت المرأة العربية تواجه كثيرا من العقبات التى تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة فى صياغة شكل المجتمع الغربى وعلاقاته.

ومن الثابت أن قضية تحرير المرأة ليست قضية نظرية يمكن تناولها فى إطار التوجهات السياسية والأيديولوجية لتحديث المجتمعات فحسب، بل يلاحظ تميزها وخصوصيتها النوعية مقارنة بسائر القضايا المجتمعية الأخرى مثل: قضايا الاستقلال أو التحرر الاقتصادى أو الذاتية الثقافية، فهى قضية تتشابك مع كل هذه القضايا وتنفرد بسمات نوعية ذات جذور تاريخية تتعلق بالنسق الثقافى والقيمى وتقسيم العمل والأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة واستمرارية ورسوخ الأعراف وتأثير الأديان والتقاليد التى تكرس دونية المرأة اجتماعيا وقصورها علقيًا ولذلك يلاحظ أنه مهما يكن من تأثير الدعوات الفكرية على خلخلة نسق القيم التقليدى المسيطر فى المجتمعات العربية فإن العامل الحاسم فى تغيير وضعية النساء يكمن فى التغييرات الجوهرية التى لا بد أن تتناول البنى التحتية للمجتمعات العربية بكل مكوناتها المادية المعاصرة والموروثة.

وفى إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التى تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية فى تشكيل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمعات العربية

يبرز الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام والسياسات المرتبطة بها لأسباب كثيرة تتمثل فى قدراتها الهائلة فى التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية، علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعدها على نشر وترويج الأفكار والقيم المتناقضة فى آن واحد.فهى قد تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديدة فى الوعى أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

وفى ضوء هذه الحقيقة تبرز الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية تحرير المرأة العربية، وهل يقوم الإعلام بدور إيجابى فى دفع قضية المرأة إلى الأمام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته أم يسعى متعمدا إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلا إنجازاتها فى مجالات التعليم والعمل والإبداع الفكرى والفنى.

إن التصدى لمعالجة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى تشكيل صورة المرأة العربية المعاصرة لابد أن يندرج ضمن سياق الدور الذى تقوم به هذه الوسائل فى تشكيل النسق القيمى والثقافى السائد فى المجتمعات العربية، وهذا بدوره يستلزم ضرورة تناول الإعلام وعلاقته بالمرأة العربية من خلال الأطر الفكرية والنظام القيمى السائد فى الوطن العربى فى سياق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى طرأت على الواقع العربى وعلى الأخص خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات (يسود المجتمعات العربية نمطان بارزان من العلاقات والقيم الاجتماعية يتمثل أولهما فى النمط التقليدى الذى يقوم على توازن العصبيات المحلية حيث لا وجود حقوقيا أو سياسيا للمواطن الفرد سواء كان رجلا أو امرأة خارج إطار العصبية القائم على العائلة والعشيرة. ويعبر هذا النمط عن نظام تقسيم العمل الاجتماعى الذى تتميز به المجتمعات غير الصناعية، ويتفاوت بين كل من البيئات البدوية والزراعية فى الوطن العربى، حيث يلعب الرجل دور المنتج والمقاتل والفلاح فى علاقة مباشرة مع العالم الخارجى فى حين تنكفئ المرأة داخل الأسرة

كعنصـر استـهلاكى. وينفـرد الرجل داخل هذا النمط بالأولوية ضمن نظـام القيم السائد حيث تشكل المرأة أحـد المحرمات المقدسة، وقـد رسم هذا النمط التقليدى من العلاقات الاجـتماعية للمـرأة العربية حدود فعـلها الاجتماعى بحـيث انحصر دورها داخل الأسرة وتمحورت صورتها حول المرأة الأم والأخت والزوجة والابنة. ويتجسد ثانـيهما فى النمط الأوروبى الوافد الذى بدأ يتغلغل فى البـلاد العربية فى نهاية القـرن الثامن عشر، واتخذ أشـكالا تاريخية متبـاينة ومتنوعة عبـر الاحتكاك السيـاسى والاقتصادى والعـلمى فى إطار محاولات الدول الكبـرى للسيطرة على الإمبراطورية العـثمانية التى كـان العالم العربى جزءًا منهـا حتى أوائل هذا القرن. وأفرز هذا الاحـتكاك نظاما قيـميا وافـدا انعكس على شتى المستـويات السياسـية والاقتصادية والفكرية والتربوية. كما حدد الصراع المستمر بين هذين النمطين مسار كل من المرأة والرجل العـربى ضمن الـسيـاق المجتـمعى العـام الذى خضـعت له المجتمعات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث أصبح الصراع سافرا بين نمط غربى وافـد تغلغل داخل النسيج الثقـافى والاجتمـاعى العربى وحمل مـعه العلم الحديث والتكنولوجـيا المتقدمة فى إطار غـزو سياسى اقتصـادى ـ ثقافى شامل فى مواجهة نمط تقليدى يدافع عن مصالحه السياسية وهويته الثقافية ولا يستطيع تجاهل التفوق العلمى والتكنولوجى اللذين يتميز بهـما الغرب. وقد اتخذت المواجهة بين هذين النمطين أشكالا متعددة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التى مرَّ به العالم العربى وعـبرت عن نفسها سـياسيا فى تراث حـركة التحرر الوطنى العـربية التى انتزعت بعض المكاسب السياسية الشكـلية، وتمثلت فى الاستقلال الوطنى، وبقيت الهيمنة الاقتصادية الغربية وإن تدثرت بأثواب معاصـرة واستمرت المواجهة محتدمة على الجبهة الثقافية.

وقد انعكس هذا الصراع بـصورة مباشرة على قـضية المرأة العربية باعـتبارها أحد المحكات التى تتـميز بشفـافية خاصـة داخل النسق الثقافى والقيـمى السائد. وأسفر هذا الصراع عن بروز ثلاثة اتجاهات رئيسية ما زالت تتعايش وتتصارع حتى الآن فى مواجهة حادة لم تحسم فصولها بعد إزاء مـختلف القضايا الحياتية المعاصرة وفى قلبها قضية المرأة فى الوطن العربى.

ويمكننا أن نرصد هذه الاتجاهات على النحو التالي:-

أولا - الاتجاه التقليدي السلفي:

يستمد شرعيته من التركة التاريخية من القهر والاستغلال المنظم للمرأة عبر العصور، ومن التفسير السلفي الجامد للنصوص الدينية الذي ينظر للمرأة على أنها مخلوق ناقص عقلا ودينا، ويفرض هذا الاتجاه وجوده بواسطة سلطة منظورة أو غير منظورة وعبر مجموعة من النواهي التي تستند إلى العرف والتقاليد والأديان. ويستفيد هذا الاتجاه من الأوضاع الراهنة في المجتمعات العربية التي تعاني من تفكك المنظومة القيمية وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي وغياب الديمقراطية بفعل ضغوط النظم الحاكمة في إطار تبعيتها واستسلامها السياسي والاقتصادي للقوى الدولية المعاصره. ويستمد هذا الاتجاه استمراريته من خضوع وقبول وسلبية القطاع الأكبر من النساء العربيات المتعلمات والأميات سواء في الحضر أو الريف. ويعبر عن نفسه في بعض الكتابات والصور الإعلامية التي تحصر أدوار المرأة في مسئولياتها المنزلية، وتلغي الخط الفاصل بين حقوقها وإرادتها ككائن مستقل، وبين تبعيتها لسلطة الرجل في الحقوق والمسئوليات داخل وخارج المنزل(١).

ثانيا - الاتجاه الاجتماعي المتحرر: ويستند إلى الدعوات الفكرية التي تبناها جيل الرواد في الوطن العربي مثل رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين والطاهر حداد وخير الدين التونسي والكواكبي وغيرهم مطالبين بسفور المرأة وتحررها في إطار حركة الإحياء القومي التي تمثلت في المحاولات الطليعية لجيل الرواد من المثقفين العرب الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالعالم الغربي بعد فترة انكماش حضاري طويلة خلال الحقبة العثمانية حيث سيطرت على الفكر العربي الإسلامي قوالب جامدة. وقد ساعد على نمو وازدهار هذا الاتجاه التغيرات الاجتماعية التي طرأت على أوضاع المرأة العربية بفضل انتشار التعليم وخروج المرأة للعمل، وذلك في إطار ثورات التحرر الوطني التي هزت المجتمعات العربية خلال فترة السيطرة الأوروبية وصولا إلى مرحلة الاستقلال. ويعبر هذا الاتجاه عن نفسه في التيارات المعاصرة التي تنادي بضرورة إدماج المرأة في التنمية أي إشراكها في كافة الأنشطة المجتمعية السياسية والثقافية. (٢)

ثالثا ـ الاتجاه النسوى لتحرير المرأة:

وينقسم هذا الاتجاه إلى تيارين، أولهما: التيار التقليدى شبه المتغرب الذى يستند إلى الرصيد الذى حققته المرأة العربية فى مجال التعليم والعمل، ويتشبه بالحركات النسوية الغربية التى تحصر نضال المرأة من أجل التحرر فى أطر معزولة تعكس رؤية أحادية فى قضية تحرر المرأة، ويضم هذا التيار معظم التنظيمات النسائية العربية التى كرست هامشية النضال النسائى فى العالم العربى. ويحاول هذا التيار التوفيق بين الأطر النسائية الوافدة من الغرب وبين قيم المجتمع التقليدى التى يفرضها النسق الثقافى السائد فى المجتمعات العربية.

أما التيار الثانى فهو يتبنى الرؤية النسوية الغربية فى تحرير المرأة من خلال تحطيم النظام الأبوى الذى يميز نمط العلاقات بين الجنسين سواء داخل الأسرة أو فى المجتمع بكافة مؤسساته وأنساقه الثقافية السائدة. ويضم هذا التيار شريحة محدودة من النساء العربيات ذوات الثقافة الغربية، وتكمن إشكالية هذا التيار فى أنه لا يربط بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع، بل يؤكد على فردية وأحادية النضال النسائى[٣].

هذا وقد انعكست الاتجاهات الثلاثة بتياراتها المختلفة على معالجات ومواقف وسائل الإعلام من القضايا النسائية فى العالم العربى، وأنتجت لنا صورا إعلامية عن المرأة تجسد مختلف التناقضات وصور التفاوت الاجتماعى والثقافى التى تشكل الواقع الراهن للمرأة العربية.

وقبل أن نتعرض بالتفصيل لهذا الجانب يجدر بنا أن نلقى نظرة شاملة على الواقع النسائى العربى الراهن فى مختلف المجالات سواء فى إطار التعليم أو العمل أو المشاركة السياسية أو القوانين والتشريعات.

الواقع النسائى العربى الراهن:

فى بداية السبعينيات كانت الشعوب العربية تسعى بعد أن حققت استقلالها السياسى إلى تحقيق استقلالها الاقتصادى من خلال تبنى سياسات وتوجهات اجتماعية جديدة تسهم فى إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى ورثتها

من الحقبة الاستعمارية بما يؤدى إلى كسر علاقات التبعية مع المركز الاستعمارى القديم والجديد وبما يدفعها خطوات نحو حل تناقضاتها الداخلية، وتحديدا تلك المتعلقة بالمجموعات البشرية من نساء وأقليات فى اتجاه المساواة والعدالة والفرص المتكافئة. وكانت الشعوب العربية تملك آنذاك شعارات حية عامة تمس حق المواطن (رجلا كان أو امرأة) فى صوت انتخابى ومكان فى مدرسة وفرصة عمل ومسكن ملائم. ومما ساعد على ازدهار هذه التطلعات لدى الشعوب العربية انتصارها فى معركة وطنية ضد العدو الصهيونى (حرب ١٩٧٣) جسدت الإجماع العربى فى لحظة تاريخية فريدة، وكان من أبرز ثمارها تدفق عائدات البترول التى بلورت لديها الطموح الأكبر فى تحقيق المزيد من الاتجاهات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد شهدت هذه الحقبة توجهات استثمارية ضخمة إلى مشروعات البنية التحتية والخدمات؛ مما يسر للمرأة العربية الحصول على مكاسب تعليمية فى كافة الأقطار العربية، كما سجلت تقدما فى مجال محو الأمية. ولكن وبالرغم من تلك التطورات التى لحقت بتعليم النساء العربيات فى فترة ارتفاع عوائد البترول وما نتج عنها من إنشاء سوق عمل عربية إلا أننا لا بد أن نسجل أن معدلات الأمية التى حددتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا تشير إلى أن كل دول المنظمة قد نجحت فى تخفيض نسبة الأمية فيها ـ سواء بين الرجال والنساء ـ باستثناء مصر واليمن حيث ارتفعت الأمية فى صفوف نساء مصر إلى ٧٥٪ (عام ١٩٨٠) وارتفعت فى اليمن إلى ٩٩٪، مما يؤكد أن عمليات التحديث التى طرأت على المجتمعات العربية فى شكل ارتفاع فى معدلات وارداتها من السلع الاستهلاكية المعمرة وفى شكل ارتفاع فى معدلات الاستهلاك العام والخاص لا يمكن اعتباره إلا تبديدا سافرا لإمكانيات الوطن العربى لأنه تحديث مؤسس على قاعدة بشرية أمية[٤].

وعندما ننتقل إلى التعليم نجد أن المرأة العربية قد حققت فيه خطوات لا بأس بها سواء فى انخراطها فى مراحل التعليم المختلفة أو فى تنوع مجالات التخصص خلال العقود الأربعة الأخيرة، إلا أن ذلك لا يعنى بأى حال من الأحوال كفالة

ديمقـراطية التعليم بمعناهـا الشامل، كمـا لا يعبر عن اندمـاج أهداف التعليم مع أهداف المجتـمع، كذلك لا يتـسق مع حجم التحـدى أو الإمكانيات المتـاحة. إذ يلاحظ أن هذا التوسع فى تعليم النسـاء العربيات كان توسعا كمـيًّا فى المقام الأول دون أن يقتـرن ذلك بإجراءات تكفل تطويرا نوعـيا للمنظومة التـعليميـة بما يحقق ديمقراطيـة التعليم بين النساء والرجال، ويرجع ذلـك إلى سيطرة قوى اجتمـاعية فرضت توجـهاتها على الـنظام التعليمى حـيث سعت إلى توفيـر التعليم للفـئات المتميـزة والأكثر حظا وبنوعيـة أفضل بينما قيـدته بالنسبة لسائر الفئـات ومن بينها المرأة.

كذلك لوحظ أن العـملية التعليمـية فى مختلف الأقطار العـربية ـ سواء فى مضمون الكتب أو المناهج أو طرق التدريس ـ مـازال يسيطر عليها المنظور الذكورى الذى يكرِّس القيم المتوارثة والمفاهيم التى شاعت واستـقرت حول التفرقة بين أدوار المرأة بما يدعم فكرة النقص الأنثوى.

وإذا كان العديد من الدراسات يؤكد تأثير الفـقر والثراء ـ سواء على مستوى الدول أو القطاعـات (حضر ـ ريف ـ بادية) أو الشـرائح الاجتـماعيـة داخل البلد الواحد ـ عـلى كم ونوع الفئـات المتعلمـة فإن الفـئة التى يضـحى بها فى جـميع الأحوال هى البنات باعتبار أن الذكر هو العائل فى المستقبل.

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن أبرز الأسباب التى أعاقت تعليم المرأة فى العالم العربى تكمن فى رسوخ البناء الاجتمـاعى الأبوى التقليدى الذى يتبنى قيما ثقافـية عمـيقة الجـذور ترفض أطروحة المساواة بين الجنسـين وتعطى الرجل مكانة أعلى من مكانة المرأة؛ ولذلك يحـصل الأبناء من الذكور على امتـيازات تعليمـية أكثـر (كمـيا ونوعـيا) من تلك التى تحـصل عليـها الإناث. كمـا كشـفت بعض الدراسات أنه على الرغم من انتشار التعليم فى الوطن العربى باعتباره مطلبا شعبيا عاما إلا أن هناك نسبـة كبيرة من الأفراد فى المجتمـعات العربية لا تزال تؤمن بأن هناك طبيعة خاصة بـالمرأة وأخرى بالرجل، وأن الوضع الطبيعى للمرأة هو الزواج والبيت، وهو التصور الذى انعكس بصورة سلبية على النظام التعليمى.[٥]

هذا، ويلاحظ أنه رغم حدوث تقدم ملموس فى معدلات الأجيال الشابة فى الوطن العربى إلا أنه يظل صحيحا أنه ما زال خارج المدرسة ـ على مستوى الوطن العربى ـ حوالى ٧٠٪ من البنات اللائى فى سن التعليم الابتدائى، ورغم أن هذه النسبة تتفاوت من بلد عربى إلى آخر غير أنها كفيلة بإثارة القلق لدى جميع المهتمين بقضية تحرير المرأة العربية.

المرأة العربية والعمل:

تشير الدراسات التى تناولت قضايا ومشكلات العمالة النسائية فى الوطن العربى إلى أن مشاركة المرأة فى قوة العمل خلال العقدين الماضيين بدأت تتزايد بمعدلات ملحوظة، وامتدت إلى مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فى قطاعات التنمية إلى جانب مشاركتها فى القطاع التقليدى للزراعة. ولكن لوحظ أن هذه الزيادة الكمية لا تزال أقل بكثيرمن الموارد البشرية المتاحة من النساء فضلا عن الظواهر السلبية العديدة التى صاحبت الحقبة النفطية، وتمثلت فى تراجع قيمة العمل الإنسانى أمام الثروة الريعية. كما تراجعت القيم الإنتاجية أمام تدفق غرائز الاستهلاك. كذلك كشفت ظاهرة التعطل فى صفوف النساء العربيات المتعلمات عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات المجتمع. وتفصيلا لذلك تجدر الإشارة إلى خريطة توزيع المرأة العربية فى مجالات العمل المختلفة حسب القطاعات الاقتصادية: يلاحظ أن الزراعة العربية اعتمدت بالفعل على كم ملحوظ من النساء العاملات وصلت إلى ١٨٪ فى مصر و ٦٧٪ فى العراق و ٤ر٦٠٪ فى سوريا. أما فى مجال العمل الصناعى فقد تراجعت فى بعض الأقطار العربية مثل البحرين ومصر وسوريا،بينما ارتفعت فى أقطار أخرى مثل الأردن واليمن، ويلاحظ أن قطاع الخدمات ما زال يستوعب نسبة عالية من النساء العاملات بما جعله فى حالة اتساق كامل مع المخطط التعليمى الذى حوصرت فيه النساء العربيات فى التعليم الفنى التجارى. (٦)

وفيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالعمالة وتشغيل النساء يلاحظ أن القليل من الدول العربية التى تملك تشريعات لتنظيم العمالة النسائية وحمايتها، وهى: مصر



وسوريا والعراق وتونس والأردن، ورغم ذلك فإن مستوى أجر الإناث بالنسبة للذكور أقل بكثير من مستوى أجر الذكور فى كثير من القطاعات الاقتصادية. فضلا عن تردد كثير من المسئولين فى قطاعات الإدارة والإنتاج فى تعيين المرأة فى مراكز القيادة. مما جعل نسبة النساء اللاتى يشغلن مناصب قيادية لا تتناسب على الإطلاق مع حجمهن فى قوة العمل بهذه الإدارات. كما أن هناك مواقع وظيفية عديدة لا تزال موصدة أمام المرأة فى بعض المجتمعات العربية.

ويلاحظ أن مجالات التدريب المهنى لا تزال محدودة إلى درجة كبيرة بالنسبة للمرأة العربية بما لا يتماشى مع الزيادة الملحوظة فى حجم العمالة النسائية. ومما تجدر الإشارة إليه أن التدريب المهنى لتحسين الكفاية الإنتاجية للنساء فى الريف العربى لا يحظى بأى اهتمام، كما تقتصر مراكز التدريب المهنى للنساء فى المدن على بعض المهارات التقليدية المرتبطة بالتدبير المنزلى والحرف النسائية بالمفهوم الضيق مما لا يفتح المجال أمام الفتاة العربية لاكتساب مهارات جديدة تؤهلها لاقتحام سوق العمل. (٧)

المرأة العربية والمشاركة السياسية:

فى إطار التصنيف الذى تجمع عليه الأدبيات السياسية المعاصرة ينقسم العالم العربى إلى ثلاث مجموعات أساسية،تضم المجموعة الأولى كلاً من السعودية وعمان وتعتمد فى قوانينها وتشريعاتها على أحكام الشريعة الإسلامية، ولا توجد بها هيئات تشريعية منتجة أو معينة، ويقتصر نشاط المرأة العام فى هذه الدول على المشاركة فى المجتمعات النسائية ذات الطابع الخيرى (رعاية الأمومة والطفولة).

أما المجموعه الثانية فهى تضم كلاً من الكويت والبحرين والإمارات العربية وتحرِّم قوانينها صراحة المشاركة السياسية للمرأة إلا أن ذلك لم يمنع النساء فى هذه الدول من تشكيل تنظيمات ديمقراطية مثل لجنة المرأة العاملة فى الاتحاد العام لعمال الكويت التى تلعب دورا هاما فى طرح مطالب المرأة العاملة والمطالبة بحقوقها النقابية والاجتماعية والسياسية. وتتصدر مصر المجموعة الثالثة التى تعترف قوانينها بحق المرأة فى المشاركة السياسية، وتضم كذلك العراق وسوريا والجزائر والسودان

وتونس والأردن واليمن. وتعد مصر الدولة الأولى فى الوطن العربى التى أعطت المرأة حقوقا مساوية للرجل فى المشاركة السياسية رغم أن قانون الانتخاب قد فرّق بين المرأة والرجل فى القيد فى الجداول الانتخابية إذ جعله إجباريا بالنسبة للرجل وتركه اختياريا للمرأة مما ترتب عليه أن نسبة المقيدات من النساء فى الجداول الانتخابية لم تزد عن ١٢٪ من إجمالى المقيدين. (٨)

وبالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية:

يلاحظ أنه رغم أن القوانين تحرِّم الإكراه فى الزواج فى معظم الدول العربية إلا أن درجة الحرية التى تتمتع بها المرأة فى اختيار زوجها تختلف من مجتمع عربى إلى آخر، وأيضا بين الفئات والطبقات الاجتماعية وبين الريف والحضر. ويتعرض العديد من النساء وخاصة فى المجتمعات العشائرية والريفية لأنواع من الضغوط الاجتماعية للقبول باختيارات العائلة فى هذا الشأن. وقد طرأت بعض التعديلات فى قوانين الأحوال الشخصية مما يضمن توفير حماية أكبر للمرأة أو حقوقًا أوسع، وتقتصر هذه التعديلات على أربع دول عربية هى مصر والعراق واليمن وتونس. ويلاحظ أن المرأة فى جميع الدول العربية ـ باستثناء الأردن ـ تتمتع بنفس حقوق الرجل فيما يتعلق باكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. أما فيما يتعلق بجنسية الأبناء فتختلف الدول العربية فيما بينها، وإن كان الاتجاه السائد التشدد فى إعطاء جنسية الأم للأبناء، ويعزى ذلك إلى أن النسب الأبوى هو السائد فى المنطقة وبالتالى لا بد أن ينسب الطفل إلى جنسية أبيه.

ولعل من أبرز صور التمييز بين الرجل والمرأة ما تنص عليه بعض قوانين الأحوال الشخصية بشأن احتفاظ الزوج بالحق المطلق فى طلاق زوجته ومراجعتها خلال العدة دون موافقتها، وكذلك حقه فى تعدد زوجاته وفى حق الأب فى حضانة الأولاد بعد بلوغ سن معينة دون تحقق أهليته للقيام بهذه المسئولية، هذا إلى جانب قوانين ولوائح أخرى تفرّق بين الرجل والمرأة فى حركتها وقدرتها على حرية التصرف. (٩)

هذا، وقد أبرزت جميع المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية أهمية بل ضرورة تعديل هذه التشريعات والقوانين وتطويرها بما يكفل ضمان تحرير المرأة من كافة المعوقات المعاصرة والمتوارثة التى تحول دون مشاركتها الكاملة فى بناء المجتمع وتنميته. إلا أن المجتمعات العربية ما زالت تزخر بأنواع شتى من التمايز تفرق بين مكانة وحقوق كل من المرأة والرجل، وتختلف درجات هذا التمايز طبقا لمستوى التطور التاريخى والاجتماعى والنسق الثقافى الخاص بكل مجتمع عربى بل وتتفاوت داخل المجتمع الواحد (حضر - ريف - بادية) وأيضا بين نساء الطبقات الاجتماعية المختلفة.

المدخل المنهجى:

إشكاليات منهجية خاصة بقضية المرأة:

تواجهنا بعض الإشكاليات المنهجية عند التصدى لدراسة وفهم الأوضاع الراهنة للمرأة العربية ومحاولة التمييز بين التغيرات الجوهرية وتلك الشكلية التى طرأت على أدوار المرأة وحقوقها ومكانتها فى المجتمعات العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة وخصوصا عندما نقارن بين ما حققته المرأة العربية من إنجازات ملموسة فى المجال التعليمى والثقافى والإنتاج القومى والمشاركة السياسية، وبين ماتعانيه فى مجال التشريع وسيادة النظرة التقليدية التى تعوق انطلاقها وتحرمها من تحقيق ذاتها على المستويين الاجتماعى والإنسانى. ولعل أبرز هذه الإشكاليات تلك التى تتعلق بالخريطة السوسيوجغرافية للنساء، على أى فئات من النساء نركز اهتمامنا فالنساء ينتمين إلى طبقات اجتماعية مختلفة كما ينتمى الرجال، كما أن هناك نساء المدن ونساء الريف والبادية، وفى العالم العربى تمثل المرأة الفقيرة غالبية نساء البوادى والريف كما يمثل هؤلاء النسبة الأكبر من النساء العربيات فى الحضر والريف معا. وهذه الشريحة غالبا ما تكون مهملة سواء من جانب النظام التعليمى السائد أو من جانب وسائل الإعلام، وأيضا لا تلقى أدنى رعاية من الساسة والمشرعين فضلا عن هامشية وقصور البحث العلمى إزاء هذه الفئات.

ويتمثل هذا القصور من جانب البحث الاجتماعى فى أمرين أساسيين: أولهما - إهمال عنصر الانتماء الاجتماعى عند الحديث عن المرأة العربية. وثانيهما - إغفال

دراسة القطاع الأكبر من النساء العربيات من سكان الريف والبوادى ولا سيما النساء الفقيرات مما أسفر عن انتشار التعميمات الخاطئة غير المؤصلة علميا والتى لاتعكس تفاصيل الواقع النسائى والمشكلات النوعية التى يفرزها هذا الواقع، فضلا عن غياب قاعدة المعلومات والدراسات الأولية اللازمة لتأسيس ما يسمى بـ «علم اجتماع المرأة العربية» كفرع أصيل من فروع البحث الاجتماعى .

أما العنصر الثانى فى قضية المنهج فهو يتعلق بأهمية التفرقة والتمييز بين الوجوه العديدة لقضية المرأة فهناك الجوانب الخارجية المعلنة والتى لاتخلو من البريق، وتقتصر على نشاط وإنجازات نساء الطبقة الوسطى وتختلف عن الوجوه الأخرى المعتمة التى تمثل البعد الذاتى فى قضية المرأة. وينطبق هذا القول بصفة خاصة على وضع المرأة العربية والدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى الترويج للوجه المعلن الذى يطرح بعض الجزئيات المضيئة من واقع المرأة العربية مستندا إلى التركيز على نشاطات وإنجازات النخبة النسائية والشرائح العليا من نساء المدن متجاهلا عن عمد أو عن غفلة سائر الأبعاد التى تتشكل منها الصوره الشاملة للواقع النسائى العربى سواء ما يتعلق بهموم ومشكلات المرأة العاملة المنتجة فى المدن أو الريف أو انتشار الأمية بين الجماهيرالنسائية فى الريف وسيطرة النموذج الأبوى على العلاقات الاجتماعية والثقافية مع استمرار التشريعات والقوانين التى تشكل عقبة حقيقية أمام المرأة العربية المعاصرة فى الريف والحضر معا(*) (١٠). ويكل أسف ينحو البحث الاجتماعى العربى نفس المنحى إلا فى استثناءات قليلة تتمثل فى بعض الدراسات الجادة . وقد تثار هنا قضية التأثير المجتمعى العام على اتجاهات البحوث التى تتناول أوضاع المرأة العربية وأيضا على المعالجات الاعلامية الخاصة بصورة المرأة، فمن الواضح أن هناك بعض المحرمات التى تستمد قدسيتها من العادات والتقاليد والتفسير السلفى للأديان تحول دون الاقتراب من قضايا محددة مثل قوانين الأحوال الشخصية وسائر تركة الموروثات التاريخية الخاصة بالمرأة وخصوصا ما يتعلق بسيطرة الفكر الأبوى على نسق القيم والعلاقات الثقافية

(*) تشير أحدث الدراسات عن المرأة والإعلام المصرى إلى أن موضوع التشريعات الخاص بالأحوال الشخصية وخصوصًا مايتعلق بالطلاق والنفقة وحضانة الأطفال لم يتجاوز ٤,٦٪ من إجمالية اهتمام الصحف اليومية بقضايا المرأة والأسرة ـ انظر هامش رقم (١٠).

والاجتماعية. يضاف إلى ذلك التأثر ببعض التيارات العربية بتقليدها أو النقل عنها في مجال دراسات المرأة.

المرأة العربية والإعلام:

سيتم التركيز في هذا المحور على رصد أبرز النتائج التى توصلت إليها العديد من الدراسات الخاصة بالمرأة والإعلام التى أجريت فى مختلف أنحاء العالم العربى خلال العقود الأربعة الماضية مستهدفين تحديد ملامح الصوره الإعلامية للمرأة التى روجت لها وسائل الإعلام العربية والتى يمكن تناولها من خلال مايلى :ـ

أولا رصد وتحليل السياسات الإعلامية العربية الراهنة تجاه المرأة،ويتم ذلك من خلال تناول بعدين رئيسيين :ـ

أ ـ المعالجات الإعلامية وتتضمن تحليل المضامين [القضايا ـ الأدوار ـ الفئات الاجتماعية ـ القيم] التى ركزت عليها وسائل الإعلام المطبوع والمرئى والمسموع مع الإشارة إلى نوعية هذه المعالجات.

ب ـ الأداء الإعلامى والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربية إزاء قضية المرأة .

ثانيا : المنظور الفكرى والثقافى للقيادات الإعلامية تجاه قضية المرأه فى الوطن العربى .

ثالثا : القضايا النسائية المهمشة والمستبعدة فى الإعلام العربى، وتفصيلا لذلك نشير إلى الجوانب المذكورة على النحو التالى :ـ

أولا: (أ) المعالجات الإعلامية

اهتمت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمسموعة والمرئية بتخصيص مساحات ثابتة تتسم بالاستمرارية لمعالجة مشكلات وقضايا المرأة العربية. وقد تمثل هذا الاهتمام الإعلامى فى شكل أبواب ثابتة أو صفحات للمرأة فى الصحف اليومية والأسبوعية علاوة على المجلات النسائية المتخصصة مثال (حواء ونصف

الدنيا في مصر، وأسرتى وزهرة الخليج فـى الكويت والإمارات العربية والجزائرية فى الجزائر، والأسرة فى السعودية. . . . إلخ) .

وكذلك خصصت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عدة برامج نسائية يومية وأسبوعية. كما اهتمت وسائل الإعلام العربية باستخدام مختلف الأنماط الإعلامية والتى تتمثل صحفيا فى الأخبار والتحقيقات والأحاديث والصور الشخصية والموضوعية والتعليقات والتقارير الصحفية، كذلك تنوعت المواد النسائية فى الإذاعة والتلفزيون ما بين الدراما والأخبار والأحاديث. ويتفاوت هذا الاهتمام من وسيله إعلامية إلى أخرى ومن بلد عربى إلى آخر. غير أن هناك سمات عامة مشتركة يمكن استخلاصها من خلال عمليات الرصد الجزئية التى قامت بها الدراسات التى أجريت عن معالجة وسائل الإعلام لقضايا المرأة العربية . ويمكن القول أن هناك سياسة إعلامية مشتركة أو شبه موحدة تلتزم بها كافة وسائل الإعلام العربية إزاء قضايا المرأة وتعبر عن نفسها من خلال المعالجات المتنوعة التى تتمحور حول مجموعة ركائز قيمية وفكرية. ويمكن استخلاصها على النحو التالى:ـ

أولا: تدور أغلب المضامين الإعلامية الموجهة للمرأة والتى تنشرها الصحف العربية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة حول الاهتمامات التقليدية للمرأة العربية كزوجة وأم وربة بيت، أى لا تتجاوز أمور الطهى والمطبخ والأزياء والتجميل والموضة ثم رعاية الأطفال والزوج. وتشير بعض البحوث إلى أن ٨٠٪ من موضوعات برامج المرأة فى التلفزيون تتناول فن الطهى والحياكة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور. (١١)

وتؤكد الدراسات التى أجريت عن المجلات النسائية المتخصصة فى العالم العربى أنها تخصص ٧٥٪ من صفحاتها للقضايا التقليدية للمرأة سواء تلك التى تتعلق بالجوانب الجمالية والمظهرية (الأزياء ـ المكياج) أو المشاكل العاطفية للقارئات ثم العلاقات الأسرية وموضوعات التربية.

ولا شك أن هذا التوجه يعكس قناعة المسئولين عن الصحافة النسائية فى أن القضية الأولى بالنسبة للمرأة العربية هى تنمية اهتمامها بأنوثتها وإغفال قدراتها

الأخرى كإنسانة وكمواطنة مما يساعد على ترسيخ الطابع التقليدى لصورة الذات لدى المرأة. (١٢)

ثانيا: تتفق وسائل الإعلام العربية فى التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت،بينما لاتنال الأدوار الأخرى للمرأة فى مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية والأعمال الإبداعية إلا اهتماما هامشيا. ولكن ذلك لا يعنى وجود بعض الاستثناءات التى تمثلت فى قليل من الصحف العربية التى اهتمت بإبراز المشكلات التى تعانى منها المرأة فى مجال العمل وفى إطار التشريعات والتقاليد والقوانين السائدة وركزت على أهمية دمج المرأة فى خطط التنمية،كما لا يمكن إغفال المحتوى الثورى الذى تتضمنه بعض المجلات النسائية التى تصدر فى إطار حركات التحرر الوطنى العربية. * (١٣)

هذا،وتركز السينما العربية والدراما التلفزيونية على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة العربية تنحصر فى الزوجة الخاضعه للزوج والمعتمدة عليه والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والأم المعطاءة الراعية لأبنائها والمنحازة للذكور منهم والابنة المطيعة لوالديها. (١٤)

ثالثا: تشير الدراسات إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على قطاعات محدودة من النساء العربيات، تتمثل فى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن وتتجاهل فى مقابلها نساء الريف والبوادى والقطاعات النسائية الشعبية من سكان المدن. (١٥) فقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة الغياب شبه الكامل للاهتمام بقضايا المرأة المصرية فى الريف إذ لم تتجاوز نسبة هذا الاهتمام فى الصحف اليومية عن ٣ر٢٪ من إجمالى الاهتمام بكل قضايا المرأة المصرية بكافة قطاعاتها. كذلك كشف التحليل عن اهتمام المجلات الأسبوعية بقضايا وهموم المرأة المصرية فى الحضر بنسبة ٥ر٩٧٪ من إجمالى الاهتمام بقطاعات المرأة المصرية. ولم يزد الاهتمام بالمرأة الريفية عن ٥ر٢٪. (١٦)

---

* من أبرز الأمثلة مجلة ٨ مارس فى المغرب، والمرأة السودانية (الحزب الشيوعى السودانى)، مجلة فلسطينية (الجبهة الشعبية) ، والجزائرية (الجزائر) ومجلة ( ) بالأردن - انظر هامش رقم (١٣) ومجلة نساء اليمن (اليمن الجنوبى)، ومجلة المرأة العراقية (بغداد).

وفى الحالات التى عولجت فيها قضايا المرأة الريفية تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقى. وفى إطار الجرائم وأزمة الشغالات والتغطية السطحية لأنشطة بعض الرموز النسائية المنتمية للحزب الحاكم. كما كان الاهتمام بالمرأة البدوية يكاد يكون معدوما. (١٧)

كذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئى والمسموع ٤٥ر٪ من مجموع المواد التى قدمت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات فى الراديو. (١٨) وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصحافة الخليجية تتوجه أساسا إلى نساء المدن وتتجاهل قضايا نساء البادية. (١٩)

ويتكرر نفس الاتجاه لدى الصحافة المغربية والسورية، وإن كان هناك استثناءات محدودة تتمثل فى بعض الصحف النسائية الأردنية والعراقية التى تبدى بعض الاهتمام بقضايا المرأة الريفية. (٢٠)

كما تولى وسائل الإعلام العربية اهتماما مبالغا فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى مثال اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال ونساء السلك الدبلوماسى على حساب المعلمات والطبيبات والعاملات والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاحات. وتشير الدراسات أيضا إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على مراحل عمرية معينة لدى المرأة التى تتراوح ما بين ٢٠ عاما - ٤٠ عاما، أى مرحلتى الشباب والنضج وتهمل فى الأغلب المراحل الأخرى وعلى الأخص مرحلتى الكهولة والشيخوخة مما يشير إلى رسوخ الرؤية التقليدية عن المرأة بتركيز الاهتمام عليها فى فترة الخصوبة وإهمالها بعد تجاوز هذه المرحلة وأيضا قبلها، فالملاحظ أن الفتيات صغيرات السن لا يشغلن أدنى اهتمام لدى وسائل الإعلام العربية. (٢١)

كذلك أوضحت الدراسات التى أجريت عن الإعلام المرئى والمسموع أن الدراما التلفزيونية تركز على فئات المرأة فى السن من ٢٠ - ٣٠ عاما بنسبة تصل إلى ٥٤٪ من إجمالى الفئات، وأيضا تركز برامج المرأة فى الراديو المصرى على مخاطبة مراحل عمرية معينة وتهمل المسنات. (٢٢)

ولا يقتصر هذا التوجه الأحادى من جانب وسائل الإعلام العربية على الفئات النسائية السابق ذكرها بل ينصب اهتمامها الرئيسى على رصد ومتابعة أنشطة الشرائح العليا من نساء الطبقات الاجتماعية المتميزة والثرية فى العالم العربى سواء تمثل ذلك فى أنشطة شبه إنتاجية أو خدمية أو ترويحية أو احتفالية.

رابعا: تشير الدراسات إلى أن الإعلام العربى يقدم المرأة على أنها مخلوق ناقص يفتقد القدرة على التفكير العقلانى، فى مقابل التأكيد على أنها مخلوق عاطفى حساس هش، وأنها تتوقع دوما العون والمساندة والقيادة من جانب الرجل بالإضافة إلى تصويرها على أنها أداة للجذب والإمتاع الجنسى وخصوصا فى الإعلانات التى تبالغ فى استخدام المرأة كرمز للجنس حتى وإن لم يكن لها علاقة بالسلع المعلن عنها. (٢٣)

وانطلاقا من هذا المفهوم الذى يتبناه الإعلام العربى ـ مهدرا الجوانب الإنسانية والتاريخ الطويل لكفاح المرأة كإنسانة وشريكة للرجل فى صنع الحضارة العربية الإسلامية ـ تركز وسائل الإعلام على مجموعة من القيم التراثية التى تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعى والثقافى بين الجنسين باعتباره من الأمور الطبيعية التى لا تقبل الجدل. ويؤكد ذلك العديد من الشواهد التى تتمثل فى الصور السلبية التى تنشرها وتعرضها وسائل الإعلام عن المرأة ككائن أنثوى جنسى يتسم بالأنانية والتردد والسلبية، وتستغل وسائل الإعلام هذا المفهوم فى استخدام المرأة كأداة إعلانية وكجمهور استهلاكى، لذلك تتوجه إليها أغلب الوسائل الإعلامية والإعلانية التى تؤكد على القيم المظهرية والشكلية والاستهلاكية فى مقابل إغفال قيم المساواة والقيم الإنتاجية وقيم المشاركة فى صنع القرار السياسى وقيم الإبداع فى الفكر والفن والبحث العلمى.

واستمرارا لنفس النهج الفكرى تدعم وسائل الإعلام العربى إغفالها وتجاهلها للواقع المعاصر للمرأة العربية فى إطار الذاتية الثقافية التى تتميز بها المنطقة العربية فتطرح صورة المرأة الغربية كنموذج وكمثل أعلى، وعلى المرأة العربية أن تحتذى به وتقلده فعلى سبيل المثال حينما أرادت إحدى الصحف المصرية اليومية أن تقدم نموذجا للصلابة والإرادة والنجاح قدمت روزا كنيدى والدة الرئيس الأمريكى جون كنيدى وذلك رغم وجود عشرات بل مئات الآلاف من النساء العربيات والمصريات

اللاتى يتميزن بالصلابة والإرادة والنجاح فى مواجهة العوائق العديدة التى تحاصرهن.[(٢٤)]

ولعل من أبرز التداعيات السلبية التى أفرزتها الحقبة النفطية تراجع العديد من القيم الإيجابية الأصيلة مثل قيمة العمل والكفاءة وتعظيم الجهاز البشرى والغيرية والانتماء للوطن أمام قيم الثروة الريعية والاستهلاك والرفاهية والبذخ وتقليد ومحاكاة الأنماط الغربية المظهرية، وقد انعكس ذلك بوضوح على كافة الممارسات الإعلامية فى العالم العربى، وتجسد كأوضح ما يكون فى صفحات وبرامج المرأة فى الصحف ووسائل الإعلام المرئى والمسموع، وعلى الأخص فى الإعلانات حيث برز الاهتمام الإعلامى والإعلانى بالترويج للقيم الاستهلاكية فى مجال الإعلانات عن السلع المستوردة مثل الأثاث المنزلى والأزياء والعطور والأطعمة. وإذا كان لهذا الوضع مبرراته الشكلية بالنسبة لدول الخليج فإنه غير مبرر بالنسبة للدول العربية الأخرى، وعلى الأخص مصر التى تتميز بإنتاجها الوطنى فى مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية فضلا عن الشوط الذى قطعته المرأة المصرية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع.

نوعية المعالجات الإعلامية:

كشفت الدراسات عن تعدد وتنوع القوالب الإعلامية التى تستخدمها وسائل الإعلام العربية فى تناولها لقضايا المرأة، إلا أنه:

فى الإطار الصحفى: يلاحظ الاكتفاء بسرد المعلومات من خلال التغطية الخبرية المجردة والخالية من المعالجة التفسيرية، وذلك فيما يتعلق بقضايا المرأة والأسرة أو قضايا المرأة والتنمية فى الصحف اليومية. أما بالنسبة للاهتمامات التقليدية للمرأة فقد غلب على معالجتها أشكال مواد الخدمات واستخدام الحديث الصحفى، ويلاحظ قلة الاستعانة بمواد الرأى (الأعمدة الصحفية ـ المقالات الموقعة ... إلخ) فضلا عن ضآلة الاستعانة برسائل القراء. مما يكشف عدم حرص الصحف العربية على استخدام القوالب الإعلامية التى تتيح تعدد الآراء ووجهات النظر المختلفة حول قضايا المرأة، علاوة على عدم إتاحة الفرصة أمام جمهور القارئات للتعبير والمشاركة بالرأى فى المشكلات والقضايا النسائية المطروحة. كذلك

لوحظ غلبة الطابع المحايد عند طرح بعض القضايا الخلافية الخاصة بالمرأة أو الاكتفاء بعرض وجهة نظر واحدة وإغفال وجهات النظر الأخرى. ويغلب على الأخبار النسائية المنشورة في الصحف طابع المجاملة وخصوصا ما يتعلق بالتهانى أو متابعة أنشطة الشخصيات النسائية البارزة وبالنسبة لمواد الرأى يلاحظ اعتمادها على شتى أنواع البراهين مثل العرف الاجتماعى والبراهين الدينية والبراهين البراجماتية وقلة الاستعانة بالبراهين العقلية. أما فى الإطار المرئى والمسموع فيلاحظ غلبة القوالب الإعلامية الوصفية وتجنب القضايا الخلافية والاستعانة بمجموعات معروفة من المفكرين والمشرعين الرسميين لفرض وجهة النظر التقليدية وعدم السماح لجمهور المشاهدات والمستمعات بالمشاركة إلا فى أضيق الحدود، وبما يؤكد ترسيخ القيم والرؤى التقليدية التى تتبناها وسائل الإعلام المرئى والمسموع فى العالم العربى.

هذا، ويلاحظ بصفة عامة قلة التحقيقات الميدانية التى تتناول أوضاع المرأة العربية، كما لوحظ الاعتماد على الترجمة من المجلات والصحف الأجنبية. وبقدر ما تعكس هذه الظاهرة مدى عزلة الإعلاميات العربيات عن واقعهن المجتمعى وعن المشكلات الحقيقية التى تعانى منها المرأة العربية فإنها - وهذا هو الأخطر - تؤدى إلى قيامهن من حيث لايردن ولايدرين بدور الوسائط الناقلة للقيم والسلوكيات الأجنبية دون تعمق أو استيعاب نقدى.

أولا: (ب) الأداء الإعلامى والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربيات تجاه قضية المرأة.*

تشير الدراسات القليلة التى أجريت عن القائمات بالاتصال فى الإعلام العربى المطبوع والمرئى والمسموع إلى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالى:-

١ - إن أغلب القائمين بالاتصال فى مجال إعلام المرأة من النساء سواء المحررات فى الصحف أو مقدمات البرامج النسائية فى الراديو والتلفزيون، وجميعهن حاصلات على مؤهلات جامعية وينتمون إلى الشرائح الوسطى والصغرى من الطبقة الوسطى ومن سكان المدن (العاصمة على وجه التحديد).

* يقتصر الحديث على القائمات بالاتصال فى إطار التجربة الإعلامية المصرية.

٢ ـ اعترف غالبيتهن (حوالى ٧٥٪ من العينات المدروسة) أنهن التحقن بالعمل الإعلامى عن طريق العلاقات الشخصية، بينما لم يزد نسبة اللواتى تقدمن للعمل دون واسطة عن ٢٥٪. وتبرز هنا خطورة التحاقهن للعمل بأقسام المرأة دون اقتناع أو تأهيل للقيام بهذه المسئولية التى تتطلب ثقافة موسوعية بقضية المرأة ومشكلاتها فضلا عن الحماس والإيمان بها كقضية مجتمعية ذات أولوية خاصة.

٣ ـ ذكرت القائمات بالاتصال أن صحافة المرأة يجب أن تركز على القضايا التالية:ـ

أ ـ الدعوة إلى محو أمية المرأة الريفية.

ب ـ تنظيم الأسرة.

جـ ـ التوسع فى مشروعات تشغيل المرأة الريفية.

د ـ التربية السليمة للأبناء.

هـ ـ التوعية الصحية.

و ـ تدريب القيادات النسائية.

ز ـ التوعية السياسية.

ح ـ ترشيد الاستهلاك.

وقد أظهرت الدراسات وجود فجوة بين ما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام العربية عن المرأة وبين قائمة الأولويات التى طرحتها الصحفيات المصريات. ممايكشف عن وجود تناقض واضح قد يرجع فى بعض أسبابه إلى السياسات الإعلامية التى تميل إلى تهميش الصفحات والبرامج النسائية. وقد يرجع إلى عدم إدراك القائمات بالاتصال للدور الذى يجب أن يقمن به لدفع قضية المرأة على المستوى الإعلامى من خلال امتلاك التصور الصحيح للأولويات والعمل على طرحها إعلاميا بروح دعوية وحرص على إدخالها ضمن قائمة الأولويات الإعلامية.

٤ ـ معظم القائمات بالاتصال فى الصحف لم تتح لهن فرصة السفر إلى الريف وذلك عكس الإعلاميات فى التلفزيون والراديو إذ تعددت مرات سفرهن إلى الريف المصرى.

٥ ـ تتبنى معظم الإعلاميات المصريات توجهات تقليدية إزاء قضية المرأة، ويبدى أغلبهن تحيزا واضحا للمرأة الحضرية المثقفة كما لا يخفين انبهارهن بالمرأة الغربية والحريات التى تتمتع بها ولا يملكن تصورا خاصا بأولويات قضايا المرأة على المستوى المجتمعى كما لا يعرضن على وجه التحديد الجمهور النسائى الذى يتوجهن إليه سواء من حيث سماته أو خصائصه أو احتياجاته الفعلية

٦ ـ أشارت أغلب القائمات بالاتصال إلى عدم إدراك واقتناع القيادات الإعلامية بأهمية أقسام المرأة. (٢٦)

٧ ـ تفضل القائمات بالاتصال اقتصار الصحافة النسائية على معالجة مشكلات المرأة فى المدينة إذ لا تربطهن فى الواقع أية علاقة موضوعية بنساء الريف، فكيف يكتبن عنهن وهن معزولات تماما عما يدور فى الريف بنسائه ورجاله.

٨ ـ أشارت الإعلاميات إلى بعض المحظورات التى لا يستطعن الاقتراب منها مثل الكتابة عن قانون الأحوال الشخصية أو الخيانات الزوجية أو الزواج العرفى بين طلاب وطالبات الجامعات... إلخ.

ثانيا ـ المنظور الفكرى والثقافى للقيادات الإعلامية تجاه قضايا المرأة:

رغم انعدام الدراسات التى تتناول السمات والخصائص الثقافية والمهنية للقيادات الإعلامية فى الوطن العربى إلا أن الدراسات القليلة التى أجريت عن القائمين بالاتصال فى مجال إعلام المرأة قد أشارت إلى إجماع الإعلاميات العربيات على إرجاع كافة العوائق المهنية التى يعانين منها إلى موقف القيادات الإعلامية وعدم اقتناعهم بأهمية صفحات وبرامج المرأة؛ ولذلك تتعرض المساحات المخصصة للمرأة إلى التحجيم بل والإلغاء أحيانا عندما تطرأ ظروف استثنائية مثل زيادة الإعلانات أو خطبة سياسية لأحد الرؤساء. كذلك تعانى البرامج النسائية فى التلفزيون والراديو من عدم الاستقرار سواء فى المساحة الزمنية المخصصة لها أو حصرها فى موضوعات تقليدية، بل وتتعرض أحيانا إلى الإلغاء فى بعض الدورات الإذاعية.

كما أن الأسلوب الذى يتم به اختيار الإعلاميات العاملات فى صفحات وبرامج المرأة يعكس الرؤية الهامشية التى ينظر بها المسئولون الإعلاميون إلى قضايا المرأة. إذ يعتبرون أقسام المرأة لا تزيد عن كونها أداة لإعادة إنتاج القيم والسلوكيات التقليدية الخاصة بالمرأة، ولا يمكن أن ترقى إلى مستوى الأقسام الإعلامية الأخرى مثل الأقسام السياسية والجريمة والرياضة والاجتماعيات والفن. ولذلك أصبحت هذه الأقسام مستودعا للكثيرات من المغضوب عليهن أو المفتقرات إلى الموهبة والكفاءة من أصحاب الواسطة، يضاف إلى ما سبق أن أغلب القيادات الإعلامية فى العالم العربى ينتمون إلى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى ومؤهلون جامعيا، ويعتبرون أن الدائرة السياسية تحتل المكانة والأفضلية الأولى فى الاهتمام وتأتى بعدها وتسير فى فلكها سائر الدوائر الأخرى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفى ذيل هذه القائمة تأتى قضايا المرأة والطفولة. كذلك يعتقدون كما تؤكد ذلك ممارساتهم المهنية أن العاصمة بأحداثها وشخصياتها واهتماماتها تشغل بؤرة الاهتمام الإعلامى. وإذا لم يكن هناك بد من متابعة ما يحدث فى الريف فإن ذلك يتم فى أضيق نطاق (الصفحات الداخلية والبرامج القصيرة) إلا إذا وقعت أحداث جسام فى الريف تفرض عليهم تسليط الأضواء الإعلامية لبعض الوقت.
ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات القليلة التى تؤمن بضرورة إدماج المرأة فى خطط التنمية الشاملة وتعكس رؤى متقدمة تجاه المرأة العاملة وتطالب بضرورة محو أمية النساء فى الريف والبادية، وتطالب أحيانا بضرورة تعديل قوانين الأحوال الشخصية لصالح الأسرة العربية ولكنها أصوات قليلة لا تؤثر بالقدر الكافى فى تغيير الاتجاهات السائدة. وتتأرجح أغلب القيادات الإعلامية بين الرؤية السلفية التقليدية للمرأة وبين الانبهار بالسلوكيات المظهرية للمرأة الغربية مما يعكس ازدواجية ثقافية تنعكس على المواقف والممارسات المهنية سواء تجاه الإعلاميات أو تجاه المضامين النسائية التى تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام.

ثالثاً- القضايا النسائية المهمشة والمستبعدة فى الإعلام العربى:

تشير الدراسات إلى تركيز وسائل الإعلام العربية على قضايا نسائية دون أخرى وفئات نسائية تنتمى إلى طبقات ومهن دون غيرها. كما تسلط وسائل الإعلام جل اهتمامها على نساء المدن المحصورات فى دائرة الضوء سياسيا

واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وتتجاهل فى مقابل ذلك الكثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمرأة العربية وأدوارها.

وتفصيلا لذلك:ـ

١ ـ تتجاهل وسائل الإعلام العربية بصورة عامة الموضوعات التى تعكس التطور الذى طرأ على وضعية ومكانة المرأة العربية من خلال الإنجازات التى حققتها عبر نصف القرن الأخير فى التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والسياسية والإبداع.

٢ ـ هناك إهمال لقضية المشاركة السياسية والعمل النقابى من جانب المرأة العربية إلا فى استثناءات محدودة تبرز فى معالجات بعض وسائل الإعلام العربية فى مصر والعراق وفلسطين والجزائر وسوريا.

٣ ـ تبدى وسائل الإعلام العربية اهتماما محدودا بقضية الأمية لدى النساء العربيات رغم ارتفاع معدلاتها بصورة ملحوظة وخصوصا فى الريف والبوادى.

٤ ـ يتجاهل الإعلام العربى مشكلات وهموم الغالبية العظمى من النساء العربيات فى الريف والأحياء الشعبية والبوادى. وإذا كانت الحجة التى يسوقونها فى هذا المجال هى انتشار الأمية بين نساء الريف وصعوبة اطلاعهم على الصحف. فإن الدراسات التى أجريت عن الإعلام المرئى والمسموع تدحض هذه الحجة. إذ أسفرت عن نتائج مماثلة تتلخص فى التجاهل شبه الكامل لمشكلات وقضايا المرأة الريفية والبدوية رغم انتشار الراديو والتلفزيون فى مختلف أنحاء الريف والبادية العربية مما يعنى انتفاء عقبة الأمية فى هذه الحالة.

٥ ـ تتجاهل وسائل الإعلام العربية الجماهير النسائية فى العالم العربى فلا تخصص إلا فى النادر بريدا للقارئات أو المستمعات،كما لا تحاول تنظيم حملات إعلامية للتوعية الصحية أو البيئية أو السياسيه للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات.

٦ ـ تتحاشى وسائل الإعلام العربية الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافية مثل قوانين الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية

واشتغال المرأة ببعض المهن مثال: قاضية أو نقيبة لإحدى النقابات المهنية أو العمالية. . إلخ. أو المطالبة بتسهيلات وخدمات تخفف العبء عن المرأة العاملة أو حقوق المعوقات والمسنات أو حماية اليتيمات واللقيطات وخادمات المنازل. . . إلخ.

٧ ـ تتجاهل وسائل الإعلام العربية النساء الفقيرات فى المدن والريف ولاتتعرض لمناقشة أسباب الجرائم النسائية وخصوصا الانحرافات الأخلاقية التى غالبا ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعية تتعرض لها نساء الطبقات الفقيرة بصفة خاصة.

استخلاصات أساسية:

من خلال المقارنة بين الاتجاهات الفكرية السائدة فى المجتمعات العربية إزاء قضية المرأة وبين الواقع الفعلى للمرأة العربية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع وبين معالجات وسائل الإعلام لقضايا المرأة ومشكلاتها فى إطار السياسات الإعلامية السائدة. من خلال كل ما سبق يمكن استخلاص ما يلى:ـ

١ ـ تخلف الإعلام العربى عن مواكبة الإنجازات التى حققتها المرأة العربية على أرض الواقع إذ تشكل المتعلمات نسبة تزيد عن ٥٠٪ فى بعض المجتمعات العربية ولا تقل عن ٣٥٪ فى أغلب المجتمعات العربية. وتشكل المرأة العربية مابين ١٠٪ ـ ٤٠٪ من قوة العمل الإنتاجى فى معظم البلاد العربية، كذلك فى مجالات الإبداع الفنى والأدبى والبحث العلمى. أما فى المشاركة السياسية فهناك محاولات دءوبة من جانب النساء العربيات لتشكيل تنظيمات مستقلة لخوض معركة العمل السياسى. ولاشك أن العقبات التى تصادفهن تشكل جزءا من أزمة الديمقراطية وسيطرة النظم الأوتوقراطية فى العالم العربى ككل.

ويبدو واضحا تقاعس الإعلام العربى عن مساندة المرأة العربية فى المطالبة بحقوقها فى المشاركة السياسية. ويبرز ذلك واضحا من خلال تكريسه للتوجهات التقليدية التى تحصر المرأة فى أدوارها المتوارثة كأم معطاءة وزوجة منقادة وابنة مطيعة ومن خلال تحريضه المستمر لمحاكاة وتقليد النماذج النسائية الأوروبية والأمريكية.

٢ ـ التحيز الطبقى والاجتماعى من جانب وسائل الإعلام العربية لنساء المدن



على حســاب نساء الريف، ولصورة الأنـثى الجميلة الأنيـقة على حســاب الصور الأخرى للمرأة كـمنتجة ومشاركـة فى التنمية وفى صنع القرار السيـاسى وكعاملة وأديبة وفنانة وكموّاطنة تتساوى مع الرجل فى الحقوق والمسئوليات. وقد يكون هذا التحـيز مفهـوما ومبررا إذا افـترضنا أن وسائل الإعـلام العربية تتوجـه أصلا إلى جمهـور تتحدد اهتمامـاته بدائرة مصالحه ولكن إذا كانت هـذه الوسائل تزعم أنها تحاول شق قنوات إعلامية متنوعة تشمل مـختلف القطاعات الجماهيرية لذلك فإنها ملزمة إزاء جمهـورها من القراء والمستمعيـن والمشاهدين فى المدن أن تطلعهم على أنماط الحياة ومشـاكل وهموم النساء من الطبقات الأخرى ولـيس من مهام الإعلام العربى تكريس عزلة الطبقات العليا والنخب السياسـية والثقافية داخل أبراج عاجية سواء كانوا رجالا أم نساء .

٣ ـ سيادة نمط الاتصال الأحادى العلوى فى الإعـلام النسائى ـ تأكيدا لما هو سائد فى الإعلام العربى ككل ـ الذى يتجـه من الحكام إلى المحكومين ومن النخبة إلى القاعدة ومن المتعلمين إلى الأميين ومن سكان المدن إلى سكان الريف، ويقوم بدور أسـاسى فى عمليـات الضـبط الاجتـمـاعى وحمـاية الأوضـاع السيـاسيـة والاجتماعية القائمة. ومن الواضح أن هذه النظرة تستند إلى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجـاته الإعلامية والاتصالية. وتعد هذه القضية من أهم التحـديات التى تواجه الحكومات العـربية فى مجال الإعـلام والاتصال، وذلك بسبب ارتبـاطها بالنظرية العـامة للسلطة التى تحـدد السياسـات وتتحكم فى الممارسات الإعلامية فى الـوطن العربى. وغنى عن القول أن الإعلام العربى يدين بالتبعـية شبه الكامله للنظريات الغـربية فى الإعلام مضـافا إليها السمـات الخاصة بالواقع الاجتـماعى والسـياسى فى الوطن العـربى والذى يتمثل فى سـيطرة النظم الاستبدادية والفلسفـات السلفية والنظرة الاستعلائية للجمهور بسـبب انتشار الأمية والجمود الاجتماعى.

ولاشك أن سـيادة هذا النـمط الاتصالى الأحـادى القـادم من أعلى والذى يستبعد الحوار والمشاركة الجماهيرية كفيل بأن يفسر لنا أسباب تجاهل وسائل الإعلام العربية للجمهور النسائى كجزء من تجـاهل الجمهور العام ومحاولة حصره فى دور المتلقى السلبى للرسـائل الإعلاميـة. وهذا يثير بدوره إشكاليـة الحقوق الاتصـالية

للجماهير النسائية فى العالم العربى. فالمشاركة النسائية فى العمليات الإعلامية الخاصة بالمرأة تكفل تحقيق التفاعل بين القائمين بالاتصال والجمهور النسائى المتلقى بما يضمن لوسائل الإعلام التعرف على جمهورها وخصائصه واحتياجاته الثقافية والاتصالية، وبما يساعد فى المدى الطويل على كسر احتكار القيادات الإعلامية لسلطة صنع واتخاذ القرارات الإعلامية.

٤ ـ افتقار الإعلاميات العربيات إلى الثقافة المجتمعية المعاصرة بصفة عامة وما يتعلق بقضية المرأة بصفه خاصة. ويؤكد ذلك الدراسات التى أجريت عن القائمات بالاتصال والتى أبرزت التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام العربية وبين الصورة المرتسمة فى أذهان الإعلاميات اللاتى يتولين كتابة ونشر وإذاعة المواد الإعلامية التى تتشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وإيجابياتها. ولا شك أن ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب فى مقدمتها الأسلوب الذى يتم به اختيار الجهاز الإعلامى من الصحفيات والإذاعيات المشتغلات فى الإعلام النسائى. إذ تبين أن ٢٥٪ فقط يتم اختيارهن بناء على الكفاءة والاهتمام بقضايا المرأة، بينما يتم اختيار ٥٠٪ بناء على الوساطة والعلاقات الشخصية والنسبة الباقية هى ٢٥٪ يتم فرضهن على صفحات وبرامج المرأة طبقا لظروف كل وسيلة إعلامية. هذا علاوة على انعدام الفرص للتدريب والاحتكاك بالعالم الخارجى من خلال المؤتمرات وذلك بالنسبة للإعلاميات عموما والصحفيات تحديدا.

٥ ـ تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى الممارسات الإعلامية فى مجال إعلام المرأة. وقد لوحظ أن هذه القيادات لا تملك تصورا محددا إزاء قضايا المرأة، فضلا عن تأرجحهم بين الاتجاهات التقليدية السلفية التى تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المتغربة الوافدة. وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المتحرر إزاء قضية المرأة. وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تناقضات يعانى منها الإعلام النسائى فى العالم العربى بصورة ملحوظة.

٦ ـ غياب الجمهور النسائى واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية إذ لوحظ أن الإعلاميات العربيات لا يمتلكن أى تصور محدد عن الجمهور النسائى

الذى يتوجهن إليه برسـائلهن الإعلامية، ويؤكد ذلك ما جـاء على لسان القائمات بالاتصال وكذلك نتائج الدراسات التى أجريت لتحليـل المضامين الإعلامية الخاصة بالمرأة إذ أوضحت غيـاب قطاعات كبيـرة من الجمهور النسائـى عن دائرة الاهتمام الإعلامى وخصوصا المرأة الريفية والبدوية والمنتمية إلى القطاعات الشعبية. مما يشير إلى أن الإعلامـيات يتخـاطبن فقط مع الفئـات النسائية الـتى توجد داخل الدائرة الاجتماعية والطبقية للإعـلاميات، وأيضا اللواتى تتسلط عليهن أضواء المجتمع فى العواصم العربية والمراكز الحضرية، وحتى هؤلاء لم تجر عنهن أية دراسات لتحديد سماتـهن وخصائصهن ومـشاكلهن الحقيـقية. ويرجع ذلك إلى موقف المـؤسسات الإعلاميـة العربية عمومـا من قضية الجمـهور وحقوقه الاتصـالية. فلم يحدث أن قامت أى مؤسسة إعلامية بإجراء دراسات للتعرف على الجمهور بصفة عامة وعلى الجمهور النسائى تحديدا. بل يتم ذلك فى الأغـلب بناء على التخمين والانطباعات الذاتية وتصـور زائف يسود لدى الإعلامـيين مفـاده أن ما يفكرون فـيه يتطابق مع الاحتيـاجات والقضايا والهـموم الحقيقـية للجماهير مما يعكـس نوعا من الوصاية الفكرية غير المنظورة يمـارسها الإعلاميـون على الجماهير، ويترتب عليهـا حرمان الجمـاهير مـن حقوقـهم الاتصالـية التى نصت عليـها المواثيق والدسـاتير المحلـية والعالمية.

وإذا كان المهتمون والباحثون فى قضايا حقوق الإنسان قد توصلوا إلى تحديد أبرز مقومات الحق فى الاتصال على النحو التالى:ـ (٢٧)

١ ـ الحق فى المشاركة.

٢ ـ الحق فى الإعلام.

٣ ـ الحق فى تلقى المعلومات.

٤ ـ الحق فى الانتفاع بموارد الاتصال.

فإن تحقيق هذه المقومات يستلـزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال الإنسانى لكافة الشرائح الاجتمـاعية والجماعات الثقافية. كما تقتضى ضمـان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحـالية للسواد الأعظم من الناس. فهل هذا متحقق بالنسبة للجمـهور النسائى كجزء من الجمهور العام؟ وإلى

أى مدى يمكن أن يتحقق ذلك فى ظل الجهل التام بطبيعة هذا الجمهور واحتياجاته الاتصالية؟ فضلا عن سيطرة النمط المركزى السلطوى الأحادى الاتجاه واتساع دائرة المحرمات والممنوعات فى الإعلام العربى.

وفى ضوء هذه الاستخلاصات تبرز مجموعة من الضرورات نجملها على النحو التالى:ـ

أولا ـ ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة ـ الراديو ـ التلفزيون) بإجراء استطلاعات دورية منظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته. وفى إطار ذلك تتحدد مسئولية القائمين على الإعلام النسائى بإيلاء اهتمام خاص للتعرف على خريطة الجماهير النسائية وتحديد سماتها الواقعية ومشاكلها الفعلية واحتياجاتها الحقيقية ومتابعة التطورات السلبية والإيجابية التى تطرأ على هذه الخريطة بفعل التغيرات والأحداث المجتمعية مع مراعاة الاستعانة بنتائج هذه الاستطلاعات فى رسم وتحديد التوجهات العامة للسياسة الإعلامية فى مجال الإعلام النسائى.

ثانيا ـ كسر الحلقة التى تفصل بين الممارسين الإعلاميين فى مجال إعلام المرأة والأكاديميين فى مجال العلوم الاجتماعية وعلى الأخص علوم الإعلام والاتصال وخلق جسر من التواصل لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية سعيا للتوصل إلى صيغة تساعد على النهوض بالإعلام النسائى وتصحيح مساره بما يكفل قيام وسائل الإعلام العربية بدورها الاجتماعى والثقافى إزاء قضية المرأة والتمايز بين الجنسين.

ثالثا ـ ضرورة التوسع فى عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش للإعلاميات والإعلاميين وعلى الأخص القيادات الإعلامية حول قضايا المرأة والتمايز بين الجنسين فى المجتمعات العربية.

رابعا ـ اهتمام القيادات الأكاديمية فى مجال البحث الاجتماعى بتأسيس وتأصيل الفرع الخاص بعلم اجتماع المرأة والتمايز بين الجنسين بحيث يصبح قادرا على تزويد سائر العلوم الاجتماعية وفى قلبها علوم الإعلام والاتصال بالبحوث والدراسات الأساسية الخاصة بالمرأة العربية وقضاياها.

الهوامش -

١ - انظر: أ - هشام شرابى، مقدمة لدراسة المجتمع العربى - القدس - منشورات صلاح الدين ص١١٢ - ١١٤.

ب - هدى رزق: المرأة والتغيير الاجتماعى - ملاحظات منهجية - ندوة المرأة العربية المعاصرة - جامعة قاريونس - ليبيا - ١٩٨٩.

٢ - انظر: أ - عواطف عبدالرحمن: صورة المرأة العربية فى وسائل الإعلام فى كتاب دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة - دار الفارابى - بيروت - ١٩٨٩ - ص١٤٥ - ١٤٦.

ب - فهيمة شرف الدين: المرأة والتغيير - ملاحظات أولية - ندوة المرأة العربية المعاصرة - جامعة قار يونس - ليبيا - ١٩٨٩.

٣ - انظر: أ - تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى - الأمم المتحدة عن: تطور أوضاع المرأة العربية فى منطقة غربى آسيا خلال العقد العالمى للمرأة - بغداد ١٩٨٤ - ص٤٦ - ٤٧.

ب - ألكسندر كوانتاى: تحرر المرأة العاملة - ترجمة هنريت عبودى - دار الطليعة - بيروت - ١٩٨٠ - ص٣٧.

٤ - انظر: أمينه شفيق: تأثير الحقبة النفطية على أوضاع المرأة العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة (المرأة العربية فى إطار الحقبة النفطية) - منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى - القاهرة - ١٩٨٨.

٥ - زينب شاهين: المرأة وأزمة التعليم - جريدة الأهرام - القاهرة ٢٩ مارس ١٩٩٤ - ص٨.

٦ - انظر: أمينة شفيق: مصدر سابق - ص٨.

٧ - انظر: عواطف عبدالرحمن - مصدر سابق - ص١٥٢.

٨ ـ انظر: تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ـ مصدر سابق ـ ص٣١ ـ ٣٢.

٩ ـ انظر: عبدالعظيم أنيس، مؤشرات لقياس أحوال المرأة فى الوطن العربى ـ دراسة غير منشورة مقدمه إلى الأيكوا ـ فبراير ١٩٨٢.

١٠ ـ انظر: مجموعة من الباحثين بإشراف د. عواطف عبدالرحمن: تأثير المرأة والإعلام على قضايا التنمية فى الريف المصرى ـ التقرير الإعلامى ـ دراسة غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ومركز البحوث الكندى ـ القاهرة ١٩٩٤ ـ ص٢٢.

١١ـ انظر:

Soha Abdel-Kader: The image of women in Drama and women's programmes in Egyptian T.V - PHD Dissertation. Faculty of Mass Communication. Cairo University. Egypt, 1982.

١٢ انظر كلا من:

ـ جيهان إلهامى: الصحافه المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ـ رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٨٩.

ـ علية السيسى: مجلة حواء ـ دراسة نظرية وتحليلية ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٥.

١٣ ـ انظر: محمد طلال، صورة المرأة فى الإعلام العربى ـ لجنة المرأة العربية ـ جدول أعمال الدورتين ١٠، ١١ ـ عمان ـ جامعة الدول العربية ـ ١٩٨٤.

١٤ ـ انظر: ناهد رمزى، المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال وتغيير الوضع الاجتماعى للمرأة فى المجتمع العربى ـ مجلة شئون عربية ـ العدد ٣١ سبتمبر ١٩٨٣ ـ نقلا عن ليلى عبدالمجيد ـ موقع المرأة العربية على خريطة

السياسات الإعلامية ـ مجلة الدراسات الإعلامية ـ العدد ٦٠ ـ سبتمبر ١٩٩٠ ـ ص ٧١.

١٥ ـ انظر كلا من: أ ـ محمد طلال، مصدر سابق.

ب ـ منى الحديدى: دراسة تحليلية لصورة المرأة فى الفيلم المصرى ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٧.

١٦ ـ انظر: د. ليلى عبدالمجيد: التقرير الإعلامى ـ دراسة جماعية عن تأثير المرأة والإعلام على التنمية فى الريف المصرى ـ مصدر سابق.

١٧ ـ انظر: علية السيسى، مصدر سابق، ليلى عبدالمجيد ـ هامش رقم (١٤).

١٨ ـ ماجى الحلوانى: برامج المرأة فى الراديو المصرى ـ مجلة الفن الإذاعى العددان ١٠٣، ١٠٤ ـ أكتوبر ١٩٨٤، يناير ١٩٨٥.

١٩ ـ عواطف عبدالرحمن: صورة المرأة الخليجية فى صحافة الخليج العربى ـ المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة ـ الكويت ـ مارس ـ ١٩٨١.

٢٠ ـ انظر: محمد طلال ـ مصدر سابق.

٢١ ـ انظر: ليلى عبدالمجيد وعلية السيسى ـ مصدران سابقان.

٢٢ ـ انظر كلا من: A -Soha Abdel Kader: Opcit.

ب ـ عاطف العبد وعدلى رضا: برامج المرأة فى الراديو والتلفزيون ـ د.ت ١٩٨٨ نقلا عن ليلى عبدالمجيد ـ هامش رقم (١٤) مصدر سابق.

٢٣ ـ انظر: ثورة الفلاح: نظرة الإعلام العربى إلى عمر المرأة ـ المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت ـ مارس ـ ١٩٨١.

٢٤ ـ انظر: عواطف عبدالرحمن وآخرون: بحث تأثير المرأة والإعلام على التنمية فى الريف المصرى ـ التقرير الإعلامى ـ مصدر سابق.

٢٥ ـ المصدر السابق (ليلى عبدالمجيد ـ التقرير الإعلامى).

٢٦ ـ انظر: عواطف عبدالرحمن: أ ـ صورة المرأة فى الصحافة المصرية فى كتاب دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ـ دار العربى ـ القاهرة ـ ١٩٨١ .

ب ـ نجوى كامل: القائمات بالاتصال فى الإعلام المصرى فى إطار دراسة تأثير الإعلام والمرأة على قضايا التنمية فى الريف المصرى ـ مصدر سابق.

٢٧ ـ عواطف عبدالرحمن: الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال ـ مجلة عالم الفكر ـ الكويت ـ مايو ١٩٩٤ .

الدراسة الثالثة

بحوث الصحافة والإعلام بين العالمية والخصوصية

«رؤية نقدية»

رغم حداثة علم الاتصال والإعلام فإنه يحفل بكثير من التناقضات والانكسارات. فقد ظل هذا الحقل حتى بداية الستينيات موضع ارتياد وهجرة من جانب العديد من الباحثين الذين ينتمون لمختلف فروع العلم الاجتماعى والإنسانيات (السياسية - علم النفس - علم الاجتماع - اللغويات - التاريخ)، ولذلك (وكما لاحظ ولبور شرام عام ١٩٨٠) ظل هذا الحقل مجرد إطار تجميعى للتخصصات المختلفة أكثر منه تخصصا مستقلا له أبعاده النظرية وحدوده المنهجية الواضحة، وقد ترتب على ذلك عدم ظهور بنية بحثية مستقلة لهذا الفرع المعرفى، وإذا كان التنوع المعرفى الذى تميزت به الخلفيات العلمية للعلماء والباحثين الرواد فى حقل البحوث الإعلامية قد اعتبر عاملا إيجابيا يضفى الثراء إلى مكونات هذا الحقل، فإنه كان يمثل - فى ذات الوقت - عقبة حالت دون تطويره منهجيا ونظريا. وعلى أية حال فقد بدأ الوضع يتغير تدريجيا منذ نهاية السبعينيات عندما بدأت حركة المراجعة لهذا التخصص حيث لم تعد توجد دورية علمية أو ندوة تخلو من الإعلان عن اختفاء أو زوال بعض النماذج وظهور نماذج جديدة، ولم تفلت أى منطقة فى العالم من هذه التحديات، وعلى الأخص الولايات الأمريكية التى تعد المهد الأول لنشأة علم وبحوث الاتصال، وقد قطع هذا الفرع مرحلة علمية طويلة منذ عام ١٩٤٩ الذى شهد ظهور النموذج الرئيسى للبحوث فى هذا المجال، وأعنى به نموذج شانون وويفر الذى ساعد على وضع أسس النظرية الرياضية فى الاتصال. ورغم تعدد أوجه النقد التى وجهت لهذا النموذج الهندسى فإنه ظل يحظى بتأثير ملحوظ على امتداد عدة عقود زمنية. كما تركت النظرية الرياضية فى الاتصال بصماتها على العديد من التخصصات فى الولايات المتحدة وأوروبا. وقد بدا ذلك واضحا فى مجالات علم النفس واللغويات والاجتماع، ولكن فى ضوء اكتشاف نظم الاتصال ذات التأثير المتبادل ومع اتساع الرقعة الجغرافية للبحوث

الإعلامية وتشابك الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية تحررت بحوث الاتصال من هيمنة النظرية الكلية التى تمثلت فى النظرية الرياضية والنماذج المغلقة. حيث أصبح من الضرورى إعادة النظر فى كافة النماذج والأساليب القديمة التى كان يؤخذ عليها: غلبة الطابع الإجرائى على حساب الجوانب النظرية، مما ترتب عليه استبعاد السياق الذى تجرى فى إطاره العمليات الاتصالية وانتشار المناهج الكمية التى لا تزال تسيطر حتى اليوم على معظم بحوث الاتصال والإعلام، وذلك رغم تصاعد الاهتمام بالمناهج الكيفية والتوسع فى استخدامها فى السنوات الأخيرة. ويقودنا هذا إلى التعرض إلى المدارس التى تسيطر على بحوث الإعلام والاتصال، وهما مدرستان أساسيتان تندرج تحتهما عدة تيارات بحثية، ولكل منهما انتماؤها الأيديولوجى، وإطارها المنهجى، وأساليبها التحليلية، وأدواتها البحثية، وهى المدرسة الإمبيريقية والمدرسة النقدية.

وقد نشأت الأولى فى رحاب قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو تحت إشراف البروفيسور ر. ى. بارك ومجموعته، وقد مارس تأثيرا ملحوظا غير مسبوق على كافة بحوث الاتصال فى الولايات المتحدة. وتتمحور ملامح المدرسة الإمبيريقية حول عدة سمات أبرزها استخدام الأساليب الكمية والمداخل الوظيفية، وتستمد جذورها النظرية والفلسفية من الفكر الوضعى لدى كل من أوجست كونت ودور كايم وماكس فيبر وفرديناند تونيس. ويركز الباحثون المنتمون لهذه المدرسة على دراسة الوسيلة الإعلامية وآثار الاتصال، ولا يهتمون بالسياق الذى تتم فى إطاره العمليات الاتصالية. وعلى عكس ذلك تأتى المدرسة النقدية التى تركز على السياق الاجتماعى - التاريخى الذى تتم فى داخله العمليات الاتصالية. ويحرص الباحثون المنتمون لهذه المدرسة على تأكيد الحقيقة التالية، وهى أنه لاتوجد نظرية للاتصال بمعزل عن النظرية الاجتماعية والتاريخية العامة التى تحدد خصوصية كل مجتمع.

وتستمد هذه المدرسة جذورها النظرية من مدرسة فرانكفورت التى ترجع إلى معهد فرانكفورت الذى تأسس عام ١٩٥٣ برئاسة ماكس هوركيمر، ويضم كلا من أدورنو ولوينتال وفروم وماركيوز وهانزناس. وتركز هذه المدرسة على دراسة

السياق الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع. حيث تجرى الوقائع وتتشكل الظواهر الاتصالية وتؤكد على استحالة تناول أو معالجة المجالات الاتصالية والإعلامية بمعزل عن المجالات والفروع الأخرى التى تنتمى للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

وقد نجح مؤسسو المدرسة النقدية المنتمية لمدرسة فرانكفورت فى غرس أفكارهم فى التربة الأمريكية منذ هروبهم من الإرهاب النازى فى العقد الرابع، ولايزال تأثير فرانكفورت محسوسا حتى بعد وفاة جميع مؤسسيها.

وقد يكون من قبيل التبسيط الزائد للأمور الاعتقاد بأن جميع الباحثين الإعلاميين الأمريكيين يتبنون التوجه الإمبيريقى، كما أن أغلب الباحثين الأوربيين ينتمون إلى المدرسة النقدية. فمثل هذا الاعتقاد يعد فى وقتنا الحاضر بعيدا تماما عن الواقع. فالتيار النقدى فى بحوث الاتصال قد تأسس فى أمريكا الشمالية منذ مايزيد عن ثلاثين عاما على أيدى علماء مرموقين أمثال هربرت شيللر ودالاس سميث. وانضم إليهم نعوم شومسكى وحميد مولانا. وتتسع دوائره البحثية وأنشطته المشتركة مع رموز المدرسة النقدية الأوروبية وفى مقدمتهم ماتليارت فى فرنسا وهالوران وجولدنج فى بريطانيا ونورند نسترنج فى فنلندا وسميث هاملتك فى هولندا.

هذا، وقد شهد المؤتمر السنوى الـ ٣٥ للرابطة الأمريكية للإعلام الدولى الذى انعقد تحت عنوان (حوار النماذج - ماوراء الإشكاليات) عام ١٩٨٥ إحدى محاولات إنهاء القطيعة المعرفية بين المدرستين الإمبيريقية والنقدية. إذ حاول الإمبيريقيون الأمريكيون إعادة اكتشاف مدرسة فرانكفورت النقدية ومنحوا آذانا صاغية للتيار البنيوى اللغوى الفرنسى، كما دعا بعض الماركسين البريطانيين للتحدث عن الإسهامات المعاصرة فى مجال الدراسات السيمولوجية. وقد عبرت وقائع ومناقشات المؤتمر عن الأزمة التى تعانى منها النماذج السائدة فى مجال بحوث الإعلام والاتصال. كما أن هذه الدعوة من جانب الإمبريقيين الأمريكيين للمدرسة النقدية الأوروبية مازالت تثير الكثير من الجدل والخلاف. وخصوصا أن

المدارس الأوروبية ليست محصنة أو مستثناة من أزمة النماذج. هذا وتحفل الساحة الأوروبية بالعديد من التيارات الجديدة فى بحوث الإعلام والاتصال، ولعل أبرزها ما يسمى بـ «الفوكوية»، وتتبناه مجموعة من الباحثين الذين تابعوا المراحل المختلفة للجدل الدائر عن الإعلام والعالم الثالث، وخصوصا الفكرة التى ترى أن الإعلام هو أداة التحديث فى المجتمعات النامية. والرؤية النقدية المقابلة التى ترى أن سيطرة الإعلام الغربى تعد نوعا من الاستعمار الثقافى الذى يفرض القيم الغربية على مجتمعات الجنوب. والخلاصة التى تتوصل إليها هذه المجموعة تتلخص فى أن الإعلام فى الدول النامية يثير إشكالية أساسية فى كونه يلعب دورا مزدوجا فهو يمكن أن يكون أداة للضبط الاجتماعى وأداة للتحرر فى ذات الوقت. كما أنه يمكن أن يعبر عن الهيمنة الكونية للغرب، وفى نفس الوقت يمكن أن يكون وسيلة لإنعاش وإحياء الثقافات المحلية. ولاشك أن تعدد الآراء واختلافها يعكس حجم القضايا الخلافية التى يحفل بها هذا التخصص، كما يعكس صراع الأيديولوجيات والمصالح وتداخل الثقافات والقيم فى صفوف الباحثين الإعلاميين.

ومما يجدر ملاحظته أن مفهوم الإعلام والاتصال يحظى بما يشبه الإجماع حول أهميته ووظائفه إلا أنه لم يحقق حتى الآن إجماعا حول تحديد مفاهيمه وأطره النظرية فهناك اتجاه لتعريفه قياسا على تطبيقاته واستخداماته أكثر منها ارتباطا بالجوانب النظرية التى تسمح لنا بنقد وتقييم هذه الاستخدامات. ولعل التأكيد على أهمية توافر الأطر النظرية فى بحوث الإعلام تأتى من إدراكنا لضرورة إلقاء الضوء على التناقضات القائمة داخل هذا النسق المعرفى من أجل التوصل إلى إعادة بناء وتركيب شبكة المعانى والدلالات التى يخلقها ويؤثر من خلالها فى أنماط السلوك البشرى، وذلك سعيا إلى التعرف على القدرات التعليمية للإعلام فى خلق أنماط معينة من السلوك الإنسانى وتهميش أنماط أخرى وإعلاء شأن ثقافة ما على حساب ثقافات أخرى أو ترجيح منظومة القيم التى تنتمى إلى مجتمعات الشمال على حساب منظومة القيم المنبثقة من السياق الحضارى للمجتمعات الجنوبية.

هذا، ومع التطورات العلمية والتكنولوجية التى يشهدها العالم المعاصر

وتقودها دول الشمال برزت إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبوقة تتعلق بالوعي والقيم الإنسانية وأنماط السلوك البشرى فى إطار حضارى (سياسى ـ اقتصادى ـ ثقافى) شديد التباين فى معدلات أو نوعية التطور بين مجتمعات الشمال التى تمتلك مفاتيح وأدوات التقدم العلمى والتكنولوجى أو مجتمعات الجنوب وفى قلبها مصر والعالم العربى التى ما زالت تعانى من تركة المرحلة الاستعمارية وامتداداتها الراهنة فى صورة أشكال جديدة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية المفروضة عليها من دول الشمال، وذلك فى إطار المحاولات الدءوبة لعولمة الاقتصاد والثقافة والتعليم والبحث العلمى لتلبية احتياجات السوق العالمية.

ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة فى سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التى شهدتها دول الشمال وكان لها تأثيرها المباشر فى ظهور الفكر النقدى المعاصر فى مجالات علم الاجتماع والأدب والثقافة والإعلام والاتصال؛ إذ شهدت العقود الأخيرة عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال فى حياة الأفراد والمجتمعات كشفت عن الأزمة التى تواجه الرؤى التقليدية التى أرستها المدارس الغربية وعلى الأخص المدرسة الأمريكية منذ الخمسينيات، فقد خلقت الثورة التكنولوجية الراهنة احتياجات بحثية جديدة تحتاج وتستلزم الاستعانة بأساليب ومداخل منهجية جديدة.

وتتميز الفترة الراهنة بتعدد النماذج الانتقائية واتساع الرقعه الجغرافية للبحوث الإعلامية وتحرر أغلب هذه البحوث من هيمنة النظرية الرياضية التى ظلَّت تحظى بتأثير ملحوظ على امتداد عدة عقود زمنية، كما تركت بصماتها على مختلف فروع التخصص فى الولايات المتحدة وأوروبا وقد بدا ذلك واضحا فى مجالات علم النفس واللغويات والاجتماع.

ويعد النموذج الذى أرساه شانون وويفر عام ١٩٤٩ حجر الزاوية فى النظرية الرياضية فى الاتصال إذ أصبح النموذج الرئيسى للبحوث فى مجال الاتصال والإعلام طوال حقبتى الستينيات والسبعينيات حتى منتصف الثمانينيات. وقد بدأت حركة المراجعة لهذا التخصص فى نهاية السبعينيات حيث لم توجد دورية علمية أو

ندوة تخلو من الإعلان عن اختفاء أو زوال بعض النماذج وظهور نماذج جديدة. ولا توجد أى منطقة فى العالم لا تعانى من هذه التحديات وعلى الأخص الولايات المتحدة التى تعد المهد الأول لنشأة علوم وبحوث الاتصال ولكن فى المؤتمر السنوى الـ ٣٥ للرابطة الأمريكية للإعلام الدولى الذى عقد عام ١٩٨٥ تحت عنوان (حواء - النماذج - ما وراء الإشكاليات) أعادت الإمبريقية الأمريكية اكتشاف مدرسة فرانكفورت النقدية وفتحت آذانا صاغية للتيار البنيوى اللغوى الفرنسى ودعت بعض الماركسيين البريطانيين للتحدث عن الإسهامات المعاصرة فى مجال الدراسات السيمولوجية ونقلت المواجهة بين مفهوم اللغة فى إطار الشكل التقليدى لتحليل المضمون وبين فكرة (فضاء اللغة) الذى وضعه العلماء الفرنسيون البارزون أمثال دريدا وبارث وفوكو.

وقد عبرت وقائع ومناقشات المؤتمر عن الأزمة التى تعانى منها النماذج السائدة فى بحوث الإعلام والاتصال سواء فى الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية.

ومن أهم المآخذ التى يسجلها الباحثون الإعلاميون من مختلف الدول على النماذج القديمة غلبة الطابع الإجرائى على حساب الجوانب النظرية، مما أسفر عن إهمال دراسة السياق الذى تجرى فى إطاره العمليات الاتصالية. ولذلك بدأت تنتشر الدراسات التى تحرص على مراجعة البحوث السابقة بمنظور تحليلى يتدارك النواقص والثغرات المنهجية التى كانت تشيع فى هذه البحوث.

هذا، ويلاحظ أن تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبروز أشكال جديدة للتكنولوجيا الاتصالية مثل **Ineractive** أو **Multi Medie**، أى الوسائط الإعلامية المتعددة ووسائل الاتصال التفاعلية وظهور واستخدام ما يسمى بالطريق السريع للإعلام **Superhigh Way** كل هذه التطورات التكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصال أجبرت بحوث الاتصال على تغيير إيقاعها بل تغيير مسارها. فالاتجاه إلى اللامركزية وإلى عولمة الاتصال وبروز الحقوق الاتصالية لمختلف الشرائح الاجتماعية من سكان الريف والمدن، أسفر كل ذلك عن ظهور اتجاهات

متبادلة التأثير والتأثر بين الإعلام وسائر الظواهر المجتمعية والتفاعل بين علم الاتصال ومنظومتي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتركز أبرز هذه الاتجاهات على دراسة مختلف النظريات التى تختبر آثار التعليم فى علاقته بالأنماط السائدة للاتصال فى المجتمعات المعاصرة وذلك فى إطار تصاعد الاهتمام العالمى بدراسة مشكلات التربية والتعليم وعلاقتها بكل من الثقافة والإعلام.

وإذا كانت الدراسات الكمية قد انتشرت منذ زمن طويل وما تزال حتى اليوم تسيطر على أغلب بحوث الإعلام والاتصال فإن السنوات الأخيرة قد شهدت بروز الدراسات الكيفية التى اكتسبت زخما علميا ملحوظا فى دراسة الظواهر الإعلامية ذات الطابع التفاعلى، وأصبح فى الإمكان إجراؤها فى أطر تحليلية أكثر عمقا وموضوعية. فقد أضافت المدرسة الفرنسية فى هذا الصدد مجموعة جديدة من أساليب التحليل الكيفى مثل أساليب التحليل الدلالى ومسار البرهنة وتحليل القوى الفاعلة والأطر المرجعية، وهناك المنظور الذى يعرف باسم Agenda Setting أى قائمة الاهتمامات والأولويات الذى اجتذب اهتمام العديد من الباحثين الإعلاميين ويعد من أهم الابتكارات البحثية التى شهدها مجال الاتصال فى السنوات الأخيرة، وتقوم على رؤية مفادها أن وظيفة الإعلام هى العمل على تشكيل اتجاهات الرأى العام من خلال التركيز على قضايا معينة وتهميش قضايا أخرى، وتهدف إلى دراسة وإبراز الدور الذى يقوم به الإعلاميون فى إعداد الخريطة العامة للأحداث والمشكلات التى تعالجها وسائل الإعلام إذ لم يعد من اللائق إجراء بحوث إعلامية تستند إلى تحليل المضمون فحسب. فهناك تقليد شائع ـ وما يزال مستمرا حتى الآن ـ يحاول استنتاج الأنساق الرئيسية والفرعية للإعلام والثقافة وتأثير البناء الاجتماعى عليها من مجرد تحليل مضمون وسائل الإعلام. ويبرز هذا الأسلوب الخاطئ فى ترديد مجموعة قوالب ومصطلحات مكررة عن المضمون ـ التأثير ـ الوعى، وذلك من مجرد دراسة المواد الإعلامية. وهنا ترتفع بعض الأصوات الجادة للتحذير من الربط الميكانيكى بين هذه المتغيرات. إذ إن مثل هذه الظواهر المتداخلة تحتاج إلى المزيد من الدقة العلمية والدراسات المقارنة والعمق المنهجى، علاوة على الرؤية المجتمعية التاريخية الشاملة. وينصحون بضرورة

الابتعاد عن النماذج الجاهزة الصنع والتى تميل إلى التبسيط من خلال التنميط.

هذا، وتسيطر حاليا على بحوث الإعلام فى دول الشمال مدرستان رئيسيتان لكل منهما توجهها النظرى وإطارها المنهجى وأساليبها وأدواتها البحثية. وهما المدرسة الإمبريقية التى تعتمد على المداخل الوظيفية والأساليب الكمية فى التحليل وتستمد جذورها النظرية من الفلسفة الوضعية. ويركز الباحثون المنتمون لهذه المدرسة على دراسة المضمون والوسيلة وآثار الاتصال، ولا يهتمون بصورة أساسية بالسياق الذى تتم فى إطاره العمليات الاتصالية، وعلى عكس ذلك تأتى المدرسة النقدية التى تستمد جذورها النظرية من مدرسة فرانكفورت التى ترجع إلى معهد فرانكفورت للعلوم الاجتماعية وقد تأسس عام ١٩٢٣ برئاسة ماكس هوركيمر ويضم كلا من أدورونور ولوينتال وإيريك فروم وماركيوز وهابرماس.

وقد نجح مؤسسو المدرسة النقدية المنتمية لمدرسة فرانكفورت فى غرس أفكارهم فى التربة الأمريكية منذ هروبهم من الإرهاب النازى فى العقد الرابع. ولا يزال تأثير مدرسة فرانكفورت محسوسا حتى بعد وفاة جميع مؤسسيها وقد يكون من قبيل التبسيط الزائد للأمور، الاعتقاد بأن جميع الباحثين الإعلاميين الأمريكيين يتبنون التوجه الإمبريقى، كما أن أغلب الباحثين الأوربيين ينتمون إلى المدرسة النقدية. فمثل هذا الاعتقاد يعد فى وقتنا الحاضر بعيدا تماما عن الواقع، فالتيار النقدى فى بحوث الاتصال قد تأسس فى أمريكا الشمالية منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما على أيدى علماء مرموقين أمثال هربرت شيللر ودالاس سميث وانضم إليهم نعوم شومسكى وحميد مولانا، وتتسع دوائره البحثية وأنشطته المشتركة مع رموز المدرسة النقدية الأوروبية وفى مقدمتهم مانليارت فى فرنسا وهالوران وجولدنج فى بريطانيا ونوردنسترنج فى فنلندا وسميت هاملتك فى هولندا.

ويحرص الباحثون المنتمون لهذه المدرسة على تأكيد الحقيقة التى تشير إلى أنه لا توجد نظرية للاتصال بمعزل عن النظرية الاجتماعية العامة، ولذلك تركز هذه المدرسة على دراسة الظواهر الإعلامية الاتصالية فى إطار السياق الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى الذى أفرزها. ورغم الاختلافات الواضحة بين

المدرستين إلا أنهما تتفقان على استخدام تحليل المضمون فالإمبيريقيون يستخدمون تحليل المضمون في عرض مضمون المادة الإعلامية بصورة كمية تمكنهم من تحليلها لاختبار صحة الفروض التى يضعونها فى صدر أى دراسة إعلامية يقومون بها. أما المنتمون إلى المدرسة النقدية فهم يلجئون أساسا إلى أساليب التحليل السوسيولوجى والسيميولوجى ويركزون على أهمية دراسة أساليب التحكم والسيطرة وكيفية صنع القرار الإعلامى فى المؤسسات الإعلامية.

ويبدو جليا إن الرؤى التى تأخذ بالخصوصية الثقافية والاجتماعية فى سياقها التاريخى قد حلت محل الرؤى ذات التوجهات المطلقة والطابع التعميمى التى تركز على الوحدات الفئوية والفردية وتميل إلى تقسيم الظواهر الإعلامية إلى فئات مغلقة. فالرؤية التى تعتبر الإعلام أداة للسيطرة الطبقية تواجه بعض النقد المبنى على أساس أن الجمهور هو الذى ينتج المعنى الخاص به؛ لأنه يفسر المضامين الإعلامية من خلال أفكار مسبقة لديه تتفق مع تكويناته الثقافية وتنشئته الاجتماعية ومصالحه مما يكشف عن غزارة المصادر الذاتية للجمهور لإنتاج المعانى والتفسيرات للمضامين الإعلامية التى يقرؤها أو يشاهدها. فالتفاعل بين الجمهور والنصوص الإعلامية يمر بمرحلة معقدة داخل الجمهور حتى تكتسب معانيها وتفسيراتها التى قد تتناقض أحيانا عما يهدف إليه القائم بالاتصال. والواقع أن هذا التحليل يعد أحد ثمار التراث النقدى فى الأدب والأنثروبولوجى ويتفق مع الرؤية التى تنتمى إلى مرحلة ما بعد الحداثة والتى ترى أن الجمهور يستهلك الصور الإعلامية ولكنه لا يستهلك معانيها، وربما يطرح هذا التصور رؤية تصحيحية لموقع ودور الجمهور فى العملية الاتصالية، فقد كان ينظر إليه كعنصر متلقٍّ سلبى، ولكن الدراسات الإعلامية الراهنة تحاول التأكيد على الجانب الإيجابى للجمهور والذى يتمثل فى تفسيراته للنصوص والمضامين الإعلامية التى قد تختلف وتتناقض مع رؤية واتجاهات واضعى السياسة الإعلامية ورؤية القائمين بالاتصال.

بحوث الإعلام فى دول الجنوب:

يروج النظام العالمى الراهن لرؤية فحواها أن المصالح عبر الدولية تعمل على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لشعوب الجنوب من خلال وسائل الاتصال

والمعلومات العابرة القوميات والناتجة عن التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتى تتمثل فى الـ Multi Media والطريق السريع للاتصال. وقد تجسدت هذه الرؤية فيما يعرف بنموذج التطور والتحديث الاجتماعى الذى يرى إمكانية تحسين مستويات الحياة لدى شعوب الجنوب من خلال انتقال عملية التحديث من أعلى إلى أسفل عبر البنية الاجتماعية القائمة وشبكة الاتصالات ذات الطابع الرأسى أساسا. وفى مواجهة هذا النموذج يبرز نموذج آخر يعرف بنموذج التغيير البنائى، ويسعى إلى خلق مصادر مستقلة للقوة من خلال إعادة توزيع الموارد وضمان المشاركة الجماهيرية الواسعة فى عملية صنع القرار، وعلى الأخص القرارات المتعلقه بالإعلام والاتصال وينظر أنصار النموذج الأول إلى البحث العلمى فى مجال الإعلام والاتصال باعتباره سلعة يحدد قيمتها التبادلية فى السوق هؤلاء الذين يملكون وضع قائمة أولوياتها ويستفيدون من عوائدها، بينما يتبنى أنصار النموذج الثانى الرؤية التى تعتبر البحث العلمى الإعلامى سلعة اجتماعية أى خدمة تخضع للاحتياجات والمطالب الاجتماعية والثقافية. هذا ويلاحظ أن خريطة البحوث الإعلامية فى دول الجنوب تشير إلى أن الأنماط السائدة من هذه البحوث تقوم بإجرائها المشروعات الخاصة والمؤسسات ذات الطابع التجارى والتسويقى المحلية والدولية وأن الجامعات ومراكز البحوث لا تملك الإمكانيات المادية ولا الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة للقيام بالبحوث الإعلامية التى تلبى الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها.

وتركز المراكز البحثية ذات التمويل الأجنبى والوكالات الإعلانية على دراسة عادات ومواقف وميول الجمهور المتلقى وغيرها من الموضوعات التى يمكن الاستفادة بها فى الحملات السياسية وتسويق السلع والأفكار التى تسعى إلى خلق نسق عالمى من القيم والميول الاستهلاكية، وهو ما يرسخ فى حقيقة الأمر ما يسمى بالهيمنة الثقافية، ويؤدى إلى تدمير إمكانيات الإبداع المحلية. وعلاوة على ذلك هناك بعض الأهداف التى تسعى هذه البحوث إلى تحقيقها تتمثل فى استغلال التناقضات الاجتماعية والدينية والعرقية وتوجيهها من أجل خلق صراعات معينة أو الضغط على الدول للمحافظة على الأشكال الراهنة للسيطرة والتحكم.

ورغم المحاولات التى تتم من جانب بعض المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية المعنية بالإعلام لتمويل كثير من البحوث الإعلامية فإن معظم هذه البحوث تقوم فى أساسها صراحة أو ضمنا على (التحديث) وليس (التغيير البنائى) كمدخل للتنمية، كما تسترشد هذه البحوث بنماذج نظرية لا تتلاءم مع الواقع المحلى أو الأنماط الثقافية السائدة فى الجنوب، ويلاحظ أن البعد الإعلامى لنموذج التغيير البنائى لم يحظ بعد بالدراسة والتحليل الكافى، كما أن نماذج الأبحاث التى أنجزت فى هذا الصدد محدودة للغاية. ولم يبذل حتى الآن سوى جهد منهجى ضئيل فى محاولة نقد برامج البحوث التى تفرضها المؤسسات البحثية العابرة للقوميات، كما لم يتم تقديم برنامج آخر بديل يكون أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات الثقافية والاتصالية لشعوب الجنوب. ويقودنا هذا إلى مناقشة الصعوبات التى تحول دون تحقيق هذه الغاية وتتمحور أغلبها حول عزلة وتبعثر جهود الباحثين الإعلاميين، فضلا عن عزلة البحوث الإعلامية عن حقول البحث الاجتماعى الأخرى مما أسهم فى ضآلة وضمور المردود المعرفى والنظرى لهذه البحوث، فضلا عن قصورها فى أداء وظيفتها فى التغيير الاجتماعى والثقافى. ولا يمكن تدارك هذا القصور إلا من خلال إدراك الباحثين الإعلاميين فى دول الجنوب لحقيقتين أساسيتين تتمثل أولاهما فى أهمية انتهاج المنظور التكاملى لبحوث الإعلام التى لابد أن تصبح مسئولية مشتركة بين جماعات وتخصصات متعددة تحكمها درجة عالية من التواصل والانضباط العلمى، وتسترشد ببرنامج بحثى لتصميم المناهج والنماذج الملائمة لاستكشاف الإشكاليات والبدائل داخل الأنظمة الاجتماعية والإعلامية فى دول الجنوب، ثم يطرح السياسات الإعلامية الملائمة والقابلة للتنفيذ.

وتتمثل الحقيقة الثانية فى ضرورة تشكيل فرق جماعية للبحوث الإعلامية وأن يعمل الباحثون الإعلاميون على تشكيل كيانات ديمقراطية تضمهم مع الممارسين وصانعى السياسات الإعلامية لمواجهة التكتلات الوافدة والأجنبية فى سوق البحث العلمى الإعلامى، وللعمل معا على وضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالإعلام فى مجالى الممارسة والبحث العلمى.

أما الصعوبات التى تواجه البحوث الإعلامية ذات التوجه النقدى فى دول الجنوب فهى تتمثل فى:

١ - نقص المعرفة النظرية والتأهيل والتدريب على إجراء البحوث النقدية.

٢ - العزوف عن البحوث النقدية فى مجال الإعلام والاتصال لضمان المستقبل الوظيفى، فالدرجات والترقيات العلمية تمنح غالبا عن الأعمال الفردية فى أى موضوع بغض النظر عن قيمته المعرفية أو إضافاته النظرية والمنهجية.

٣ - إن الطلب على البحوث الإعلامية النقدية ليس واضحا فى مجتمعات الجنوب بنفس درجة الطلب على البحوث التى تعمل على تدعيم الأوضاع الراهنة فى هذه المجتمعات وخصوصا أن المستفيدين من البحوث النقدية يمثلون فى الأغلب الشرائح المهمشة والمقهورة اجتماعيا وسياسيا، وهم لا يملكون الإمكانيات وينقصهم عادة التيسيرات اللازمة التى تسمح لهم بصياغة مطالب محددة للبحث تتفق مع مصالحهم وتعبر عنها.

٤ - أن الخلفية الأيديولوجية لأساتذة الإعلام تلعب دورا هاما ليس فقط فيما تتعلق بوظيفة التدريس ولكن أيضا فيما يتعلق بمفهوم هؤلاء الأساتذة عن موقع البحث العلمى فى حقل الإعلام. وقد لوحظ أن كثيرًا من الباحثين الإعلاميين رغم انتمائهم للطبقات الشعبية إلا أنهم بانخراطهم فى سلك التعليم والبحث الجامعى قد أصبحوا ينتمون إلى النخب الاجتماعية والثقافية التى تحبذ عدم الصدام مع النخب السياسية الحاكمة أو مع مراكز النفوذ الاقتصادى، ولذلك لا يعتبر هؤلاء الباحثون من محبذى البحوث النقدية.

٥ - أن المناصب الرئاسية فى الجامعات ومراكز البحوث الحكومية تكون فى الغالب لصالح الفئات المعتدلة علميا، أى الموالية لاتجاهات ومصالح السلطة السياسية والاقتصادية مما يجعل البعد عن البحوث النقدية قرارا حكيما فى نظر العديد من الباحثين الإعلاميين فى دول الجنوب.

أزمة البحوث الإعلامية فى دول الجنوب:

لقد وجهت الاتهامات إلى العديد من الباحثين الجنوبيين بأنهم يستوردون نماذج ومناهج البحوث الغربية التى تتسم بعدم تلاؤمها مع السياق الثقافى والحضارى لدول الجنوب، فضلا عن اختلاف المشكلات التنموية التى تواجه هذه المجتمعات عن تلك التى تواجه مجتمعات الشمال المتقدم صناعيا وعلميا وتكنولوجيا. والواقع أن هذه المسألة يشوبها الكثير من اللبس وسوء الفهم. فإذا كان صحيحا أن معظم هذه البحوث التى تجرى عن الإعلام والتنمية كانت ولا تزال تتم طبقا لمعايير ومنظورات غير ملائمة على الإطلاق فإن ذلك لا يرجع إلى كونها بحوثا غربية بل لأنها بحوث شكلية نمطية فى الأساس ولا تصلح لتفسير الظواهر الإعلامية فى المجتمعات الغربية التى انبثقت منها أصلا. على أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام - فى هذا الصدد - تتعلق بتزايد عدد الباحثين الإعلاميين وكثرة الدرجات العلمية التى يحصلون عليها مقابل البحوث الإعلامية التى يقدمونها، ويقابل ذلك ضآلة ومحدودية المردود العلمى (معرفيا ونظريا) مما يكشف عن وجود أزمة تعانى منها بحوث الإعلام فى دول الجنوب، وتتواصل حلقاتها منذ الستينيات حتى التسعينيات.

ويمكن تلخيص سماتها فى المعطيات التالية:

١ - لا تتجاوز البحوث الإعلامية فى دول الجنوب إطار المسلمات التقليدية التى تطرحها المدرسة الأمريكية مثل المحاكاة والتقليد وتغيير الاتجاه والقدرة الذاتية على النمو وخصوصا فى بحوث الإعلام والتنمية.

٢ - تنتمى أغلب هذه البحوث إلى الرؤية التى تأخذ بنموذج[١] للتحديث مما يعكس فهما جزئيا مشوها لقضايا التنمية ودور الإعلام فى التغيير الاجتماعى والثقافى فى العالم الجنوبى.

٣ - تتجاهل هذه البحوث النظم الاجتماعية والثقافية السائدة فى مجتمعات الجنوب.

٤ - تركز هذه البحوث على دراسة الأفراد وتتجاهل الوحدات الاجتماعية.

٥ ـ تركز هذه البحوث على المداخل الوظيفية وأساليب التحليل الكمية وعلى الأخص تحليل المضمون.

وعندما نحاول تفسير أسباب هذه الأزمة تبرز أمامنا الحقائق التالية:

١ ـ عدم القيام بالبحوث الأساسية التى تبرز علاقة العمليات الاتصالية بالواقع المجتمعى فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم والثقافة فى مجتمعات الجنوب.

٢ ـ عدم الربط بين الدراسات الإمبيريقية والإطار النظرى الذى يفسر أسباب الظواهر الإعلامية من خلال إبراز علاقتها بالظواهر الاجتماعية والثقافية.

٣ ـ إجراء البحوث الإعلامية خارج إطار النظرية الاجتماعية والتاريخية العامة للمجتمع.

٤ ـ تجاهل دراسة بعض أطراف العملية الاتصالية مثل الجمهور والقائمين بالاتصال والتركيز على دراسة المضمون والوسيلة والآثار المباشرة للاتصال.

٥ ـ عدم تجاوز الأسئلة الخمسة التقليدية رغم أن التصنيفات الحديثة (دنيس ماكويل وغيره) تشير إلى ضرورة دراسة المستويات المختلفة للاتصال فى إطار تفاعلى يشمل التساؤلات الأربعة التالية:

(أ) من يتواصل مع من؟ وتشمل المصدر والمتلقى.

(ب) لماذا يتم الاتصال؟ ويتضمن الوظيفة والهدف من الاتصال.

(جـ) كيف يتم الاتصال، وتشمل القناة واللغة والرمز.

(د) ما هى النتائج المترتبة على الاتصال.

من خلال الطرح السابق تتضح لنا أبعاد الوظيفة الاجتماعية والثقافية المنوطة بالبحوث الإعلامية للقيام بأدوارها فى إثراء المعرفة العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أولا، ثم النهوض بالإعلام كمهنة وكحقل علمى متخصص ثانيا. وإذا كان على علم الإعلام والاتصال أن ينهض بمهامه فإن الضرورة تستلزم إعادة تنظيم بيته من الداخل وهناك ثلاث مهام عاجلة:



أولا: ضرورة تحديد أبعاد هذا التخصص بدقة، وقد أبدى بعض علماء الاجتماع والاتصال اهتماما بهذه النقطة فى السنوات الماضية، ولكن لم يتم حتى الآن الاتفاق على وضع مفهوم دقيق للنواة الأساسية لهذا التخصص.

ثانيا: الاهتمام بإرساء بنية بحثية مستقلة تحظى بالاعتراف والاحترام العلمى من جانب فروع المعرفة العلمية الأخرى فى حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إرساء نظام متكامل ومتسق يضم مجموعة من الفرضيات والأفكار والمناهج وأدوات التحليل وأدوات البرهنة ترتبط بصورة جدلية بالظواهر الإعلامية فى سياقها المجتمعى والتاريخى.

ولتحقيق ذلك الهدف تبرز مجموعة من الشروط العلمية التى تستلزم:

١ ـ تعددية المداخل المنهجية وتنوع الأدوات البحثية.

٢ ـ وضع الفروض بعيدا عن المسلمات التقليدية المستقاة من البحوث الإعلامية التى أجريت فى سياقات اجتماعية وتاريخية أجنبية.

٣ ـ تقييم أداء النشاط الإعلامى على أساس الأداء الفعلى وليس على أساس الأهداف المعلنة مع مراعاة دراسة السياسات الإعلامية فى ضوء السياسات الثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية.

٤ ـ مراعاة السياق العام الذى تعمل فى ظله وسائل الإعلام.

٥ ـ تجاوز الأسئلة الخمسة التقليدية والاهتمام بدراسات الجمهور والقائمين بالاتصال.

٦ ـ مراعاة الاهتمامات الاجتماعية للجمهور عند طرح أسئلة البحث الإعلامى.

٧ ـ عدم الاقتصار على تحليل المضمون والاستعانة بأساليب التحليل الكيفية.

٨ ـ الاهتمام بدراسة دور الإعلام فى التنشئة الاجتماعية والثقافية.

٩ ـ دراسة العمليات الاتصالية فى إطار تكاملى لا يستبعد أى طرف من

أطرافها، وتشمل منتج المادة الإعلامية ـ الوسيلة ـ المضمون ـ الجمهور ـ السياق المجتمعى والتاريخى.

١٠ ـ العمل الجماعى فى إطار البحوث الإعلامية، ومع التخصصات الأخرى وتكوين فرق بحثية تقوم برصد وتوصيف وتحليل الظواهر الإعلامية وتقييم الجهود البحثية وتطوير المناهج والأساليب البحثية بما يتفق مع واقع واحتياجات مجتمعات الجنوب.

ثالثا: العمل على إيجاد قنوات للتواصل والتشاور المستمر بين الأكاديميين والممارسين والقيادات الإعلامية سعيا للتوصل إلى توصيف علمى دقيق لهذا التخصص يجمع عليه كل من الأكاديميين والممارسين، ويعمل علماء الإعلام والاتصال على تطويره وتزويد الأجيال الصاعدة من الباحثين والدارسين الإعلاميين به مع مراعاة الحرص على إبراز التمايز والاختلاف بين كل من الأبعاد الأكاديمية والتطبيقية والمهنية فى مجالى الاتصال والصحافة.

الهوامش والمراجع:

1 - Mcquail. D. (1987): Mass Communication Theory, an Introduction. London. Beverly Hills - sage.

2 - Hore Kheirmer. M.(1968): Critical Theory: Selected essays. New York: Herder and Herder.

3 - Berger and Chaffee (1987): The study of Communication as a science. London Beverly Hills-Sage.

4 - Bordeau, p. (1980) : Questions de Sociologie - Paris-Eds De mint.

5 - Katz. Szescko, T: (1981). Mass Media and Social Change. London Beverly Hills-Sage.

6 - Nabil D. Jani: (1980): The communication Research-The state of art. IAMCR. Leicester.

7 - McCombs, M. E;shaw, D.E. (1972): The Agenda Setting. Function of the Press in Public Opinion Quarterly, Vol. 36.

8 - Robert Avery, David Eason (1991): Critical Perspectives on Meida and Society. Guilford Press. New York -London.

9 - Derek Layder. (1993): New Strategies in Social Research-Polity Press-U.K.

10 - Ikena Nzimiro: (1976): The crisis in the soical Sciences: the Nigerian Situation-Third World Forum. Mexico.

11 - Berger, C.R. and Chaffee, S.H., (1987). The story. F communication as a science, in Hand book of communication scince. Beverly Hills and London. sage.





الدراسة الرابعة

الباحثون الإعلاميون بين الوعى والالتزام

أزمة البحوث الإعلامية فى مصر

لاشك أن محاولات العولمة الثقافية والإعلامية التى تقودها دول الشمال فى إطار امتلاكها وتحكمها فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد كشفت عن الأزمة المركبة التى يعانى منها الإعلام العربى من حيث فقدانه لتمايزه وخصوصيته، سواء على مستوى الممارسة والتقييم التى تتم بمعايير عالمية (أمريكية فى الأساس). أو على المستوى التعليمى الذى يتم بمناهج غربية، أو المستوى البحثى الذى لايزال غارقا فى استخدام مناهج وأطر نظرية لاتصلح فى أغلبها للكشف عما هو جوهرى، والتمييز بينه وبين ماهو عارض أو وافد، ولذلك تقف البحوث الإعلامية على أعتاب المعرفة العلمية الصحيحة دون القدرة على الغوص فى دروبها واكتشاف حقائقها وقوانين حركتها.

هذا، وتشير المسوح والدراسات التى أجريت عن بحوث الإعلام فى مصر إلى حقيقة هامة مفادها أنه رغم كثرة ما أنتج من كتب وبحوث تناولت شتى المجالات البحثية فى الإعلام المقروء والمرئى والمسموع والمواجهى فإن عائدها المعرفى لايزال ضئيلا، فضلا عن غياب أى مردود نظرى بسبب انعدام التراكم المعرفى نتيجة للاستمرار فى إعادة إنتاج المعرفة الشكلية ذات الطابع التجزيئى الكمى. وطبقا لهذه الدراسات يمكن رصد الملامح الأساسية لخريطة البحوث والدراسات الإعلامية والإشكاليات التى تعانى منها فى إطار المحورين التاليين:

المحور الأول ويتضمن:

أ ـ الأنماط البحثية السائدة وتشمل:

١ ـ بحوث الماجستير والدكتوراه.

٢ ـ بحوثا الترقيات العلمية.

٣ ـ بحوث ممولة.

وسيتم تناولها طبقـا لتصنيفاتها العلمية كبحوث مكتـبية أو ميدانية. والمناهج المستخدمـة وأساليب التحليل والأطر النظرية التى تنطلق منها والإضافـات المعرفية التى قدمتها للمكتبة الإعلامية.

ب ـ السياسات البحثية فى حقل الإعلام والاتصال.

جـ ـ مصادر المعرفة العلمية فى بحوث الإعلام.

أما المحـور الثانى فهـو يركز على الباحـثين الإعلامـيين مشـيرا إلى التطور التاريخى للجماعة العلمية فى حـقل الإعلام من حيث التأهيل العلمى والممارسات البحثـية والسمات المـيزة لكل جيل فيـما يتعلق بإسهـاماته ومواقفهـم وهمومهم البحثية من خـلال شهادات واقعية. كما يتضمن هذا المحـور العلاقة بين الممارسين الإعلاميين والأكاديميين والصعوبات التى تحول دون خلق جسور للتواصل والتنسيق بينهم.

وتفصيـلا لذلك بالنسبة للمـحور الأول: فيما يـتعلق بالبحوث الإعـلامية، يلاحظ أمران هامـان: أولهمـا يشير إلى سـيطرة الطابع التاريخى والـتناول الجزئى للظواهر الصحفية والشخصيات والصحف خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات.

وقد شهدت السـبعينيات والثمانينيـات بروز البحوث الإمبيريقيـة التى تعتمد على الأساليب الكمية والمداخل الوظيفية، حـيث سعى أغلب الباحثين الإعلاميين إلى استـخدام منظور يعـزل الإعلام عن الأحـداث والظروف التى شكلت أسـبابه وحددت ماهيـته. وفى إطار هذا المنظور المحدود تم إغفال السـياقات الاجتمـاعية والثقـافية الأشـمل التى تتحرك بداخلـها الظواهر الإعلامـية وتتفـاعل معهـا سلبا وإيجابا، إذ شـغل القيـاس الكمى للظواهر الإعلامـية ومدى دقـته ومـوضوعيـته الشكلية مكان الأولوية والأسـبقيـة على حساب الاهتـمام بالسياق العـام والأبعاد الاجتماعية والتاريخية لهذه الظواهر.

ويتـعلق الأمر الثـانى بالاتهامـات التى وجـهت إلى العديد من البـاحثـين الإعلاميين بشأن اعتمادهم عـلى المناهج والأدوات الغربية التى تتسم بعدم تلاؤمها مع السـياق الثـقافى والحـضارى لـدول الجنوب، فضـلا عن اختـلاف المشكلات

الإعلامية التى تواجه هذه المجتمعات عن تلك التى تواجه مجتمعات الشمال المتقدم صناعيا وتكنولوجيا. والواقع أن هذه المسألة يشوبها الكثير من اللبس وسوء الفهم. فإذا كان صحيحا أن أغلب البحوث الإعلامية كانت ولا تزال تنجز طبقا لمعايير ومنظورات غير ملائمة على الإطلاق، فإن ذلك لايرجع إلى كونها مناهج غربية بل لأنها بحوث شكلية نمطية فى الأساس ولا تصلح لتفسير الظواهر الإعلامية فى المجتمعات الغربية التى انبثقت منها أصلا.

فهناك تقليد شائع لدى الباحثين الإعلاميين يبالغ فى القدرة التحليلية لأسلوب تحليل المضمون. ويحاول استنتاج الأنساق الرئيسية والفرعية للإعلام والثقافة وتأثير البناء الاجتماعى عليها من مجرد تحليل مضمون وسائل الإعلام ويبرز هذا الأسلوب الخاطئ فى ترويج مجموعة قوالب واصطلاحات مكررة عن المضمون - التأثير - الوعى من مجرد دراسة المواد الإعلامية. ويؤدى الربط الميكانيكى بين هذه المتغيرات إلى التبسيط المخل والتنميط والنماذج الجاهزة الصنع التى تخلو من العمق المنهجى، وتعادى الرؤية المجتمعية التاريخية الشاملة، ولاشك أن المبالغة فى الاعتماد على الاستمارة كوسيلة أحادية فى جمع البيانات بالنسبة للبحوث الميدانية فى حقل الإعلام، علاوة على حرص الباحثين الإعلاميين على حشو بحوثهم بكم هائل من الأرقام والبيانات الإحصائية الفاقدة الدلالة، مع الربط الشكلى والميكانيكى بين المتغيرات الإعلامية المعزولة عن البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية التى أنتجتها، كل هذه العوامل أدت مجتمعة إلى التكرار والتنميط وضآلة الإضافة المعرفية، علاوة على إغلاق آفاق الإبداع والخلق أمام الباحثين الإعلاميين، وقد أدى تفاقم هذا الوضع إلى غياب السياسات البحثية فى جميع معاهد وأقسام الإعلام المصرية. ويمكن استخلاص هذه السياسات من خلال استقراء الممارسات البحثية فى إطار البحوث التى حصل أصحابها على درجات علمية، ولكن عندما تحاول التعرف على أجندة الاهتمامات البحثية الراهنة تكتشف أيضا غياب هذه الأجندة. ويقوم طلاب الماجستير والدكتوراه باختيار موضوعات رسائلهم بناء على اقتراحات أساتذتهم، وقليل منهم يمارس حقه فى اختيار موضوع بحثه استنادا إلى خبرته وقراءاته الخاصة، وليس استنادا إلى الأجندة البحثية التى يتولى القسم أو

المعهد تصميمها وإعدادها، بحيث تغطى كافة القضايا والاهتمامات والظواهر الإعلامية التاريخية والمعاصرة المطروحة على الساحة المحلية أو العالمية، والجديرة بالبحث فى ذات الوقت.

وتشير شهادات الباحثين الإعلاميين إلى تلوث المناخ البحثى الذى يتمثل فى وجود كم هائل من العوائق البيروقراطية، وتدهور الخدمات المكتبية بسبب سوء أحوال العاملين بها، علاوة على تخلف مصادر المعلومات، وضياع الوثائق الصحفية، وتردى حالة المتوافر منها، ولعل أخطر مايشير إليه هؤلاء الباحثون إحساسهم بانعدام الجدوى من النشاط البحثى فى حقل الإعلام لسببين: أولهما يتعلق بالنظرة المغلوطة لدى الممارسين الإعلاميين للبحوث الإعلامية التى يعتبرونها (فانتازيا نظرية) عديمة الجدوى. وثانيهما يتعلق بالموقف غير المعلن للجهات الجامعية والدوائر الثقافية التى تضع البحوث الإعلامية فى مرتبة أدنى من البحوث التطبيقية، باعتبار أن هذه الأخيرة تقدم مردودا ماديا ملموسا لاتقدمه البحوث الإعلامية ذات الطابع النظرى، ويضاف إلى كل ذلك ضمور الروافد المادية المغذية للعمل والإنجاز البحثى.

ويتناول المحور الثانى قضية الباحثين الإعلاميين

تتشكل الجماعة العلمية فى حقل الإعلام والصحافة من ثلاثة أجيال: جيل الآباء ويتكون من الباحثين الإعلاميين الرواد الذين تخرجوا من معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة، وينتمون إلى تخصصات مختلفة فى ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية (التاريخ - اللغات - الجغرافيا - الأدب العربى).

وقد قدم هؤلاء الرواد الإسهامات الأكاديمية الأساسية فى الدراسات الصحفية، كما شكّلوا النواة الصلبة للجماعة العلمية فى حقل البحوث والدراسات الإعلامية، حيث أشرفوا على تربية وإعداد الكوادر العلمية التى رفدوا بها الصحافة المصرية وسائر المهن الإعلامية طوال الأربعين عاما الماضية.

وقد تأثر الإنتاج العلمى لجيل الرواد بالتخصصات الأصلية التى أتوا منها. وشهدت البحوث الإعلامية على أيديهم البدايات الأولى التى انحصرت فى

الدراسات التاريخية والفنون الصحفية، واعتمدت - إلى حد كبير - على المنهج التاريخى وأدواته التحليلية ومناهج الأدب والدراسات اللغوية. ويحسب لهذا الجيل فضل الريادة واستكشاف هذا الحقل المعرفى الذى كان لايزال مجهولا فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات فى معظم المؤسسات الأكاديمية فى العالم.

أما الجيل الثانى من الباحثين الإعلاميين فقد تشكل من خريجى قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة القاهرة، وقد أتيح لهذ الجيل - الذى انتمى إلى حقل الصحافة والإعلام منذ دراسته الجامعية الأولى - أن ينهل من الخبرة البحثية المتخصصة التى توافرت لدى جيل الآباء وأن يضيف إليها متداركا تصوراتها وساعيا إلى إكتشاف خصوصية هذا الحقل المعرفى فى إطار علاقاته المتشابكة داخل دائرتى العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد قدم هذا الجيل إضافاته المتميزة فى مجالات التخصص التى اتسعت وشملت الإعلام المرئى والمسموع والاتصال المواجهى إلى جانب الصحافة النواة الأولى للتخصص. كما سعى هذا الجيل إلى اكتشاف المناهج وأساليب التحليل والأدوات البحثية الأكثر تلاؤما لدراسة الظواهر الإعلامية. وقد تأثر هذا الجيل بالمدارس الغربية، وعلى الأخص المدرسة الأمريكية فى بحوث الإعلام، وانعكس ذلك على المناهج والأساليب البحثية التى استعانوا بها فى دراساتهم وبحوثهم. وقد توزعت الانتماءات المنهجية لدى أساتذة هذا الجيل بين المدرستين الأمريكية والفرنسية، وقد قدر أن يكون للأولى الغلبة والانتشار، ولم يحل ذلك دون ظهور تيار نقدى فى البحوث الصحفية والإعلامية مازال يسعى لتوسيع دائرته بين الباحثين المنتمين إلى جيل الشبان.

ويتشكل الجيل الثالث من الباحثين الإعلاميين من خريجى كلية الإعلام التى أنشئت عام ١٩٧٢ وضمت التخصصات الصحفية والإعلامية بفروعها الحديثة. وقد أتيح لهذا الجيل فرصة التأهيل العلمى المتخصص مستفيدا من الخبرات العلمية والبحثية للجيلين السابقين، حيث اتسعت أمامه آفاق التخصص الدقيق فى المجالات البحثية المتعددة التى برزت معالمها بفضل التراكم المعرفى الذى قدمه الجيل الثانى فى فروع التخصص المختلفة. ولكن بقيت الإشكاليات البحثية الناتجة عن

التداخل المنهجى والمعرفى بين فروع التخصص من ناحية، وبين حقل الإعلام والصحافة وسائر التخصصات الاجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى، علاوة على الإشكالية الأساسية الخاصة بتأثير المناهج والأدوات البحثية المستقاة من المدارس الغربية ومدى تلاؤمها مع طبيعة المشكلات والظواهر الإعلامية فى سياقها المجتمعى والتاريخى الخاص، وكيفية الاستفادة من التراث العالمى فى بحوث الإعلام، مع التمييز بين ما هو عام وتوظيفه لإثراء البحوث الإعلامية، وما هو خاص واكتشاف مفرداته وقوانينه من خلال الأدوات البحثية الملائمة له.

وقد تواكب مع الجيل الثالث من الباحثين الإعلاميين ظهور ونشأة عدة أقسام إعلامية بالجامعات الإقليمية، مما نتج عنه تزايد أعداد هؤلاء الباحثين، رغم عدم توافر الكوادر العلمية المتخصصة والمتفرغة لتأهيل وتدريب الأجيال الجديدة من الباحثين الإعلاميين من جملة مشكلات نوجزها على النحو التالى:

١ ـ عدم توافر المصادر العلمية الكافية التى تغطى فروع التخصصات الإعلامية التقليدية والمستحدثة، سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية. وقد برزت هذه المشكلة فى ظل التزاوج بين ثورتى الاتصال والمعلومات وما ترتب عليهما من ظهور تخصصات جديدة فى حقل الإعلام والاتصال والمعلومات.

٢ ـ تدنى الخدمات المكتبية، وقصور أداء العاملين بها وعجزهم عن مواكبة ثورة المعلومات ومتطلباتها، سواء فى عمليات حفظ وتخزين المعلومات أو فى مجال التوثيق الإعلامى، علاوة على إهمال التراث الصحفى وضياع أجزاء كبيرة من الصحف المصرية القديمة المودعة بدار الوثائق القومية.

٣ ـ غياب التنسيق العلمى بين أقسام الإعلام من ناحية، وبين هذه الأقسام والمؤسسات الإعلامية من ناحية أخرى؛ مما يؤدى إلى حدوث التكرار فى موضوعات الماجستير والدكتوراه، فضلا عن عدم استفادة المؤسسات الإعلامية بنتائج البحوث الإعلامية فى تطوير الأداء الإعلامى والنهوض بمستوى الإعلاميين مهنيا وفكريا.

٤ ـ عدم تفرغ الأساتذة المشرفين على البحوث بسبب تعدد أعبائهم الوظيفية





والبحثية وتشتت جهودهم بين أقسام الإعلام الجديدة، علاوة على الإعارات للدول العربيــة والتى تحرم الباحــثين من عطائهم العلمى والإنســانى لمدى زمنى يصل إلى عشــر سنوات فى الأغلب. كما تؤثر هذه الإعــارات بصورة سلبيــة ملحوظة على المستوى العلمى لهــؤلاء الأساتذة ومدى متابعــتهم للمستجــدات العلمية التى تطرأ على التــخصص، وينعــكس ذلك على مســتوى الإشــراف العلمى على الرســائل وأساليب إجازة هذه الرسائل.

٥ ـ ضعف التأهيل العلمى والتدريب على الممارسة البــحثية فى معظم أقسام الإعلام بالجامعات المصرية.

٦ ـ انتشار ما يســمى بقانون العلاقات والمصالح الشخصيــة داخل الجماعات البحثية والعلمية، وانعكاسه بصورة خطيرة على مستوى الرسائل العلمية والدرجات الممنوحة للباحثين.

٧ ـ قلة المؤتمرات العلمــية وحلقات النقــاش البحــثية التى تعــمل على خلق المناخ العلمى الكفيل بتطوير الأداء البحثى، وإرساء وترسيخ تقاليد الحوار والتفاعل العلمى بين أجيال الباحثين.

٨ ـ محاولات الاخــتراق التى تقوم بها مــراكز البحوث الأجنبــية من خلال البحوث الممولة، والتى تســتهدف استقطاب الباحثين الإعــلاميين الذين يعانون من قلة العائد المادى وانعــدام الرعاية العلمية وانتشــار الروح الفردية والشللية البغــيضة لدى صناع القرار الأكاديمى فى الجامعات ومراكز البحوث.

٩ ـ غياب العمل الــبحثى الجماعى فى البحوث الإعــلامية فى الوقت الذى تسيطر فيه روح الفردية المنعزلة داخل التخصصات الإعلامية وبين هذه التخصصات والعلوم الاجتماعية.

أنماط الباحثين الإعلاميين:

هذا، وقد أفرزت البيئة الإعلامــية فى مجال البحث العلمى فى مصر صورا متباينة للباحثين الإعلاميين الذين تتفاوت قدراتهم البحثية وتكويناتهم الثقافية بقدر ما تتباين أصولهم الاجتماعية ومستويات ونوعية الوعى الاجتماعى والوعى العلمى

لديهم، وتتحدد بناء على كل ذلك مستويات التزامهم العلمى والأخلاقى إزاء أنفسهم وإزاء تخصصاتهم وإزاء مجتمعهم.

وباستقراء أوضاع الباحثين الإعلاميين فى مصر نلاحظ وجود الأنماط التالية:

١ ـ الباحث الإعلامى الملتزم علميا وخلقيا، الذى يستمد التزامه من قاعدة راسخة من التنشئة الاجتماعية والثقافية والعلمية، علاوة على امتلاك الموهبة الخاصة التى صقلتها الدراسة والتدريب الواعى على استخدام المناهج العلمية وأدواتها مع التسلح برؤية نظرية للتخصص وإشكالياته وموقعه على خريطة العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويحرص هذا النمط على تطوير قدراته البحثية وثقافته المتخصصة من خلال المشاركة فى المؤتمرات وحلقات النقاش العلمية والمهنية على المستوى المحلى والدولى، وهذا النمط يمتلك الرغبة الواعية فى الاستزادة المعرفية، ويتسلح بالقدرة المدربة على مواجهة كافة الصعوبات والمعوقات الاجتماعية والإدارية والبحثية التى تواجه حقل البحوث الإعلامية. فضلا عما يتميز به هذا النمط من الإعلاميين من إدراك شامل للقضايا والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى فى الداخل والخارج، وتأثيرها السلبى والإيجابى على الإعلام وأدواره ووظائفه.

٢ ـ الباحث الإعلامى التكنوقراط الذى يجيد حرفية الأداء البحثى بالمفهوم الإمبريقى، ويحرص على إنجاز كم كبير من البحوث الإعلامية دون تحقيق أى إضافة نوعية للتخصص. وهذا النمط يجيد الرطانة بالمصطلحات الإعلامية، ويحرص على إغفال علاقة التفاعل الجدلية بين الواقع المجتمعى والإعلام كمهنة وكتخصص أكاديمى؛ ولذلك يسهل تجنيده فى إجراء البحوث الإعلامية التى قد تحمل أخطارا ضد مصالح الجماعة العلمية التى ينتمى إليها أو ضد الجماعة المهنية. وهذا النمط من الباحثين الإعلاميين يضع مصالحه الذاتية فوق أى اعتبار، ويتخذ من البحث العلمى الإعلامى سلما لتحقيق الثراء والجاه والشهرة لدى دوائر صناع القرار، سواء فى الميادين الإعلامية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية.

٣ ـ الباحث الإعلامى الانتهازى الذى يجيد الممارسة البحثية وفقا للأطر التى تصممها مراكز البحوث الأجنبية، ويجيد فن الإتجار بالبحوث الإعلامية،

ولايرى فيها إلا الجانب الاستثمارى الذى يحقق له أكبر قدر من الثراء والشهرة فى أقصر فترة زمنية.

ولعل أبرز مايحتاجه الباحثون الإعلاميون - وكما عبروا فى (شهاداتهم الواقعية) - هو التوصل إلى إرساء مبادئ عامة تحدد الالتزامات العلمية والأخلاقية في مجال البحوث الإعلامية، ويضمها ميثاق شرف يلتزم به جميع الباحثين الإعلاميين من مختلف الأجيال، على أن تتولى متابعة تطبيق هذا الميثاق مجالس الدراسات العليا بالكليات والجامعات ومراكز البحوث، ويتضمن بعض الروادع الأدبية والوظيفية.

قضية الالتزام فى البحوث الإعلامية

لا يذكر مصطلح الالتزام فى البحث العلمى إلا مصاحبا لمصطلح الحريات الأكاديمية التى تعنى - فى الأساس - حق الأكاديميين فى إجرائهم لأبحاثهم العلمية فى مناخ ديمقراطى يتيح لهم اختيار الموضوع واستخدام المنهج الملائم والأطر النظرية التى يتحقق من خلالها التوصل إلى الحقيقة النسبية فى مجالات المعرفة العلمية المتخصصة، وأن يتاح لهم نشر نتائج بحوثهم سواء كان ذلك فى صورة مكتوبة أو شفوية، ومن الضمانات الأساسية للحرية الأكاديمية أن يتحقق للجامعات ومراكز البحث العلمى الاستقلالية من أى تدخل خارجى سواء الدولة أو الشركات الخاصة أو أى مؤسسات محلية أو أجنبية تسعى للتأثير على البحث العلمى. وترتبط حرية البحث العلمى ارتباطا وثيقا بالحدود، فالحدود مفهوم كامن فى أحشاء الحرية. وهناك بعدان للحرية الأكاديمية، يتمثل أولهما فى المسئولية الاجتماعية للبحث العلمى، بينما يركز البعد الثانى على المسئولية الذاتية للباحث أمام نفسه وأمام الجماعة العلمية التى ينتمى إليها.

وفيما يتعلق بحقوق الباحثين الإعلاميين فى إجرائهم لأبحاثهم فى مناخ علمى يتسم بالديمقراطية يتيح لهم اكتشاف قدراتهم البحثية وتطويرها والإسهام فى إثراء تخصصاتهم بما يقدمونه من إضافات معرفية وإبداعات نظرية ومنهجية، نلاحظ أن هؤلاء الباحثين لايتمتعون بحقوقهم الأكاديمية فى ضوء المعوقات

العديدة التى ذكروها فى الشهادات الواقعية. ولاشك أن هذه المعوقات تحول بالفعل دون تحقيق الشق الثانى من معادلة الحرية الأكاديمية وأعنى به الالتزام. ولذلك فعندما نشير إلى قضية الالتزام فى البحث العلمى فى حقل الإعلام لابد أن ندرك أنه التزام مشروط، وأن هناك صعوبة حقيقية لتطبيقه ما لم تتحقق للباحثين الإعلاميين مطالبهم العادلة فى الحصول على ضمانات الإشراف العلمى المتكامل، وتوفير مصادر متجددة للمعرفة العلمية فى مجال التخصص، وحماية الباحثين من إغراءات المراكز الأجنبية، وتخفيف الإجراءات والقيود البيروقراطية التى تحاصر مسيرتهم البحثية، وضمان إشراكهم فى المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية، وضمان الاستفادة بنتائج البحوث الإعلامية وتوظيفها فى تطوير المهن الإعلامية، والنهوض بأوضاع الممارسين الإعلاميين. فالباحث الإعلامى الذى لاتتوافر له إمكانية التمتع بحقوقه الأكاديمية - السالفة الذكر - قد يكون من العسير أن تطبق عليه معايير الالتزام، سواء بالنسبة للبحث العلمى، أو الالتزام إزاء الجماعة المهنية من الإعلاميين.

الباحث الإعلامى بين الوعى والالتزام:

لعل الوعى الاجتماعى لدى الباحث الإعلامى يشكل الركيزة الأساسية لوعيه العلمى الذى يتحدد بدوره فى ضوء مجموعة من الاعتبارات، تتصدرها ضرورة تسلح الباحث الإعلامى بالوعى بتاريخ المجتمع، وفى قلبه تاريخ التخصص الذى ينتمى إليه، وإذا كانت بعض المجالات البحثية فى نطاق العلوم الاجتماعية لا تحتاج إلى مثل هذا الوعى التاريخى، فإن الباحث الإعلامى يحتاج إليه كضرورة قصوى لفهم كثير من الظواهر الصحفية والإعلامية فى سياق تطورها التاريخى، مما يساعده على اختيار موضوع بحثه وتفسيره لنتائج بحوثه، يلى ذلك المستوى الثانى الذى يتعلق بالوعى الثقافى للباحث الذى يستلزم ضرورة تعمقه فى دراسة وفهم الخلفية الحضارية والثقافية للمجتمع، كى يتمكن من استخلاص أفضل الأساليب العلمية الملائمة لدراسة الظواهر الإعلامية والصحفية التى ينتجها هذا

المجتمع. ثم يأتى المستوى الأخير للوعى العلمى لدى الباحث الإعلامى، وينقسم إلى شقين: أولهما يتعلق بالوعى النظرى، ويشترط ضرورة فهم واستيعاب الباحث للنظريات التى تتحكم فى التخصص فى إطار علاقته بسائر التخصصات فى دائرتى العلوم الاجتماعية والإنسانية سواء من الناحية النظرية أو المنهجية أو المجالات البحثية المشتركة. كما يستلزم هذا المستوى ضرورة وعى الباحث الإعلامى بالأيديولوجيات المختلفة السائدة فى عصره، كى يتسنى له تأسيس وعيه النظرى والمنهجى بصورة علمية.

أما الشق الثانى فهو يتعلق بالوعى المنهجى للباحث الذى يتطلب ضرورة إلمامه واستيعابه لكافة الإشكاليات المنهجية التى تواجه التخصص، كى يسهل عليه اختيار وتحديد المناهج وأساليب التحليل وأدوات البحث الأكثر ملاءمة لطبيعة الظواهر الإعلامية التى يطرحها التخصص.

كل هذه الأسس تساعد على تحديد مستوى وعى الباحث الإعلامى بما يجب أن يدرس وأولويات مايدرس واختيار المناهج الملائمة لموضوعات بحوثه.

وقد يسبق هذا كله ضرورة وعى الباحث الإعلامى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فى مجتمعه، وإدراك شبكة العلاقات والمصالح التى تربط الجماعة الإعلامية من الممارسين مع سائر المجموعات التى تتحكم فى مراكز السلطة والنفوذ الاقتصادى والهيمنة الثقافية فى المجتمع. ويضاف إلى ما سبق مستوى آخر من الوعى المجتمعى الذى يلزم الباحث الإعلامى بضرورة دراسة وفهم بنية العلاقات الطبقية فى المجتمع، كى يتسنى له تحديد المجموعات والفئات الاجتماعية التى يمكن أن تستفيد من نتائج بحوثه، أو تلك التى يسعى إلى توظيف نتائج بحوثه من أجل التعبير عن أفكارها وقيمها ومصالحها.

ولاشك أن تحديد مستويات الوعى العلمى والاجتماعى لدى الباحثين الإعلاميين سوف يساعدنا على تحديد الوجه الآخر للوعى، وأعنى به الالتزام بمستوياته وتوجهاته المختلفة، وتبرز أمامنا ثلاث صور للالتزام فى حقل البحوث الإعلامية:

أولا ـ الالتزام العلمى إزاء التخصص ويتضمن:

أ ـ الالتـزام بشـروط المـنهج العلمى من حـيث وضـوح أهداف البـحث الإعـلامى، وإخضـاعه لكافـة مراحل البـحث العلمى رصـدا وتوصيـفا وتحليـلا وتفسيرا.

ب ـ الالتزام بالموضوعية التى تتحقق في البحوث الإعلامية من خلال:

ـ الرؤية الشاملة للواقع الإعلامى كجزء من الواقع المجتمعى.

ـ إعلان الباحث عن موقفه النظرى والأيديولوجى.

ـ فهم التغيير والصيرورة كقانون أساسى يحكم الظواهر الإعلامية كجزء من حركة المجتمع، ولايتم فهمه دون رؤية تاريخية.

ـ اتساع قاعدة المعلومـات وتنوع مصادرها، مع مراعاة أن مفهـوم الموضوعية فى العلوم الاجتـماعية والإنسانيـة يعنى قدرة الباحث على إيجاد عـلاقة تربط كل حالة فردية بهـيكل كلّى من الأدلة، بحيث يصوغ فى نهـاية الأمر أنساقا تفـسيرية متـحررة من الحكم الأخـلاقى. وهناك مسـتويان للمـوضوعيـة: مستـوى شكلى خارجى يركز على الوصف، ومسـتوى موضوعى يركز على تحليل وتفسـير حركة الظواهر أفقـيا ورأسـيا، أى تتبع تطورها الـزمنى ورصد علاقـتها بسـائر الظواهر المتواكبة معها مع ربطها بأسبابها وبواعثها.

جـ ـ الالتـزام بالأمـانة العلمـيـة التى تتـجلى فى أمـانة النقل من المصـادر العلمية، وإسناد كل معلومة لمصدرها الأصلى، وتحرى الدقة فى جمع المعلومات، وتجنب التلخيص المخل والإسهاب البلاغى.

د ـ الالتزام بالمنظور النقدى فى تناول ومعالجة الظواهر الإعلامية، مع إعمال مبدأ المقارنة فى مـختلف مراحل البحث الإعلامى سواء على المـستوى المنهجى أو الموضوعى.

ثانيا ـ الالتزام الأخلاقى إزاء الجماعة العلمية التي ينتمى لها الباحث الإعلامى. ويتضمن البنود التالية:

أ ـ مراعاة حقوق الزمالة وعدم الاعتداء بالقول أو الفعل على إنجازات أعضاء الجماعة العلمية فى حقل الإعلام.

ب ـ الالتزام بروح النقد البناء الهادف للأعمال العلمية لأعضاء الجماعة العلمية.

جـ ـ الالتزام باحترام وتقديس روح العمل الجماعى، والعمل على نشر الوعى به وبأهميته فى النهوض بالبحث العلمى فى حقل الإعلام.

د ـ الالتزام بروح التواصل والتعاون مع الباحثين فى مجالات البحث الاجتماعى والإنسانى.

هـ ـ الالتزام بروح التعاون والتنسيق المستمر مع أعضاء الجماعة المهنية من الإعلاميين.

ثالثا ـ الالتزام الأخلاقى إزاء الإعلام المصرى وقضايا المجتمع ويتضمن الجوانب التالية:

١ ـ الالتزام بحق الجمهور فى المعرفة والاتصال وإدراجه كطرف أساسى فى البحوث التى تتناول العمليات الاتصالية.

٢ ـ الالتزام بالثوابت الوطنية فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

٣ ـ الالتزام باحترام مفردات الموروث الحضارى العربى ـ الإسلامى فى إطار السياق التاريخى الخاص بالمجتمع المصرى بروافده الفرعونية والقبطية والمتوسطية.

المصادر والمراجع -

اعتمدت هذه الورقة على المصادر التالية:

1 -Berger, C,R. and Chaffee, S. H. (1987): The study of communication as a science, in Hand Book of communication science. Biverly Hills and London. sage.

2 - Wright, C., (1986): Mass communicaiton, A sociological perspective. New York, Random House.

3 - Gerbener, G. (1985): Mass Media Discourse: Message system analysis as a component of cultural indicators, in T. van Dinh (ed.) Discourse and communicaiton, new approaches to the analyses of Mass Media and communication. Berlin. Walter and Guyter.

4 - Hork Heimer, M,: (1968) : Critical Theory : Selected essay. New York, Herder and Herder.

5 - Mcquail, D. (1987): Mass - communication Theory, an introducion. London, Sage.

٦ ـ ماكبرايد : تقرير اللجنة الدولية للإعلام، اليونسكو، باريس، ١٩٨٠

٧ ـ جوديت لازار : علم الاتصال والإعلام هل يتوارى؟

ترجمة عواطف عبدالرحمن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، أغسطس، ١٩٨٨.

٨ ـ ناهد صالح وآخرون: أعمال ندوة أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤.

٩ ـ عواطف عبدالرحمن: دراسة استطلاعية عن أعضاء هيئة التدريس والباحثين بكلية الإعلام، دراسة غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.



صدر للمؤلفة

١ ـ مقدمة فى الصحافة الإفريقية، القاهرة، دار الفكر العربى (الطبعة الأولى ١٩٨٠ ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥)

٢ ـ الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٥٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠.

٣ ـ دراسات فى الصحافة المصرية والعربية، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

٤ ـ مصر وفلسطين (الطبعتان الأولى والثانية)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، والطبعة الثالثة: دار العرب، القاهرة. ١٩٩٠.

٥ ـ صورة إفريقيا فى الصحافة العربية، القاهرة، دارالفكر العربى، (الطبعة الثانية) ١٩٨٥.

٦ ـ الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢، القاهرة، معهد الدراسات العربية، (الطبعة الأولى) ١٩٧٨ ـ (الطبعة الثانية) الشركة الوطنية بالجزائر، ١٩٨٧.

٧ ـ تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية (بالاشتراك مع آخرين)، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

٨ ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والآداب، ١٩٨٤.

٩ ـ إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٥.

١٠ ـ إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤ (بالاشتراك مع حلمى شعراوى)، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦.

١١ ـ دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٦.

١٢ ـ المدرسة الاشتراكية فى الصحافة (الحقبة اللينينية ١٨٩٦ ـ ١٩٢٣)، القاهرة، مركز البحوث العربية (الطبعة الثانية) ١٩٨٩.

١٣ ـ دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ـ القاهرة ـ دار العربى ـ ١٩٨١.

١٤ ـ دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ـ قضايا معاصرة، القاهرة دار العربى، ١٩٨٩.

١٥ ـ هموم الصحافة والصحفيين فى مصر ـ القاهرة ـ دار الفكر العربي ١٩٩٤.

١٦ ـ الصحافة العربية وتحديات العصر ـ الكويت ـ عالم الفكر ـ ١٩٩٥ (مشترك)

١٧ ـ قضايا اعلامية معاصرة فى الوطن العربى ـ القاهرة ـ دار الفكر العربى ١٩٩٧.

رقم الإيداع	٩٨٨٥ / ٩٦
I. S. B. N الترقيم الدولى	977 - 10 -0904 - 4

